

وحكم تاركها

للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب
ابن قيم الجوزية

خرج أحاديثه
أسامة عبد العليم

أشرف على تحقيقه
مصطفى بن العدوي

دار ابن رجب



الطبعـة الأولـــى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٨٧٠١

الناشر

دار ابن رجب

المركز الرئيسي : فارسكور : ٠٥٧/٤٤١٥٥٠ - ٠١٢٣٨٣٠٣٥٦

فرع المنصورة : ش جمال الدين الأفغاني : ٠٥٠/٢٣١٢٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

وصَلِّ اللهم على نبينا محمد وسلِّمْ ، والحمد لله رب العالمين

وبعـد ،،،

فهذا كتابٌ قيِّمٌ جليل لعالم من العلماء الراسخين المشهود لهم بالخير والفضل والدفاع عن سنة رسول الله ﷺ ، وعن نهج أهل السنة والجماعة يرحمهم الله ، ألا وهو «كتاب الصلاة وحكم تاركها» للعلامة ابن القيم رحمه الله ، وقد أفاد فيه وأجاد ، وأورد الأدلة على ما هي عادته ، باستفاضة وإنصاف فشفى وكفى رحمه الله رحمةً واسعة ، وقد قام أخي أسامة بن عبد العليم بتخريج أحاديث وآثار هذا الكتاب والحكم عليها بما تستحقه صحة وضعفًا، وقد راجعت عدة أحاديث منها فألفيت عمله نافعًا ، وأخونا أسامة بارك الله فيه له أعمال علمية نافعة ، وتحقيقات جيدة فأسأل الله أن يجازيه خيرًا على ما قدم ، وأن يوفقه في مسيرته لطلب العلم والدعوة إلى الله .

هذا ، وثَمَّ بعضُ الأحاديث الخلاف في الحكم عليها يحتمل الوجهين ، فتركت فيها أخي أسامة وشأنه في الحكم عليها لكون الخلاف يسعها .

فالله تعالى أسألُ أن يبارك فيه وفي هذا العمل ، وأن يرحم مؤلف الكتاب العلامة ابن القيم رحمة واسعة .

وصَلِّ اللهم على نبينا محمد وسَلِّمْ ، والحمد لله رب العالمين

كتبه

أبو عبد الله / مصطفى العدوي

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما شاء ربنا من شيء ، سبحانه وبحمده ، لا أحصي ثناءً عليه ، هو سبحانه كما أثنى على نفسه .

وأصلي وأسلم على الرسول الخاتم ، الذي أخرجنا الله به من الظلمات إلى النور بإذنه ، فبلّغ ﷺ ، وأنذر وبَشّر ﷺ ، فلم يترك خيرًا إلا ودلّنا عليه ولم يترك شرًا إلا وحذرنا منه ، فصلوات ربي وتسليماته عليه وعلى آله وصحبه .

وبعد :

فإن الصلاة لها مكانةٌ عظيمةٌ في الإسلام . وهي أفضل الأعمال إلى الله سبحانه وبحمده ، منحها الله تعالى لنبيه ﷺ في المعراج تكرمةً له ولأمته ، خمس في العمل ، وخمسون في الأجر ، صلة بين العبد وربه ، قرة عين النبي ﷺ ، بها يُكفِّرُ الله الخطايا والسيئات ، وبها يرفع الله الدرجات ، وبها يَحط عن العبد السيئاتِ ، وهي النور والنجاة والبرهان للعبد المحافظِ عليها يوم القيامة ، فبها يدخل الإنسان على ربه ويناجيه ، وفيها يكون العبدُ أقربَ ما يكون من الرب سبحانه وتعالى ، وهي الفرق بين الإسلام والشرك .

لها بابٌ مخصوصٌ في الجنة يدخل العبد منه إذا كان من أهلها ، بها يزداد الإنسان قربًا من ربه تعالى ، وفيها يشعر بلذة وحلاوة الإيمان إذا خشع فيها ، وهي أول ما يُسأل عنه العبد يوم القيامة ، وهي راحة للمكروب ، وبها تُدفع الهموم ، لأجل هذا وغيره كان للصلاة هذه المكانة السامية ، ومكانتها العظيمة العالية ، أفردها العلماء بالتصنيف فمنهم الإمام محمد بن نصر المروزي - رحمه الله - فألف «تعظيم قدر الصلاة» ومنهم عبد الحق الإشبيلي - رحمه الله - ومنهم ابن القيم - رحمه الله - .

والسلف - رضي الله عنهم - كان من عادتهم المحافظة عليها في أوقاتها في جماعة ، ومنهم مَنْ كان لا يؤذن عليه الأذان إلا وهو في المسجد سنين عددًا ، ثم إنه لا يأتي زمانٌ إلا والذي بعده شرٌ منه ، وإلى الله المشتكى ، ترك كثيرٌ من الناس الصلاة ولم تعد لها منزلتها العظيمة إلا عند نفرٍ قليل . ترى الناس يجتمعون على أماكن اللهو لمشاهدة مباراة ، أو فيلم ، أو مسلسل ... إلخ من هذه الأشياء ، تاركين الصلاة غير عابئين بها .

ومنهم من يعتذر بالعمل ، ومنهم من يعتذر بأنه لا يعرف كيف يصلي ؟!!!

ومنهم ...الخ فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ، ونسي المرء أنه سيسأل عن هذا التفريط ، وسيَسأل اللهُ تعالى كلَّ راعٍ عن رعيته ، فالأمر جد خطير لنقص توعية المسلمين بخطورة ترك الصلاة ، والشرع مُحكم ومن حكمته أن يؤمر الصبيُ بالصلاة وعمره سبع سنوات ، وإذا بلغ العشر فلم يصِلِّ ضُرب على تركها ، أما في زماننا فلا يهم الأبَ والأم إلا أن يلبس الولد وأن يأكل ويحافظ على دراسته من أجل النجاح والتخرج ، والرجل يأكل ويشرب مع زوجته ويضاجعها وهي تاركة للصلاة ، لا يأمرها ولا يعلمها وقد يكون هو من المصلين ولا حول ولا قوة إلا بالله .

فينبغي على المسلمين جميعًا أن يأمروا بالصلاة ، وأن يُعلموا الناس الصلاة وأن تكون الصلاة محور اهتماماتهم ، لأن من أصول الدعوة البدء بالأهم فالأهم فكيف يُنصح شخص بترك الغناء أو بترك الغيبة والنميمة ... وغيرها وهو لا يصلي ، فينبغي على العلماء والدعاة أن يركزوا على الصلاة ، وأن يتحركوا في بيوتهم ، وفي أقاربهم وفي جيرانهم ، وفي بيعهم وشرائهم ... الخ ، بالدعوة إلى الصلاة ، وإلى الله المشتكى فحتى الذين يصلون تجد منهم تهاونًا بحضور الجماعة ، والنوم عن الصلاة ، لا سيما صلاة الفجر .

وهذا الكتاب «الصلاة وحكم تاركها» يتعرض لحكم مَن ترك الصلاة ، وحكم الجماعة وصفة صلاة الرسول ﷺ بأسلوب سهلٍ متين ، مبينٍ بالحجة ، فحريٌ بالتارك والمتهاون بل والمحافظ عليها أن يطلع عليه وأن يتدبّره ، لا سيما وقد وصف المؤلف - رحمه الله - صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم فرضي الله تعالى عن مؤلفه ، ورفع درجته في عليين ، وأسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين . إنه ولي ذلك والقادر عليه .

ولا يفوتني أن أشكر لشيخنا أبي عبد الله مصطفى العدوي - حفظه الله - كما لا يفوتني أن أشكر لشيخنا عوض بن بدوي آل فرحات - حفظه الله - كما لا يفوتني أن أشكر لوالدي أبي محمد سيد بن علي آل شومان - حفظه الله ، ووالدي أبي عبد الله محمد بن عبد الله آل فرج - حفظه الله - وصلى الله وسلم على نبينا وآله وأصحابه .

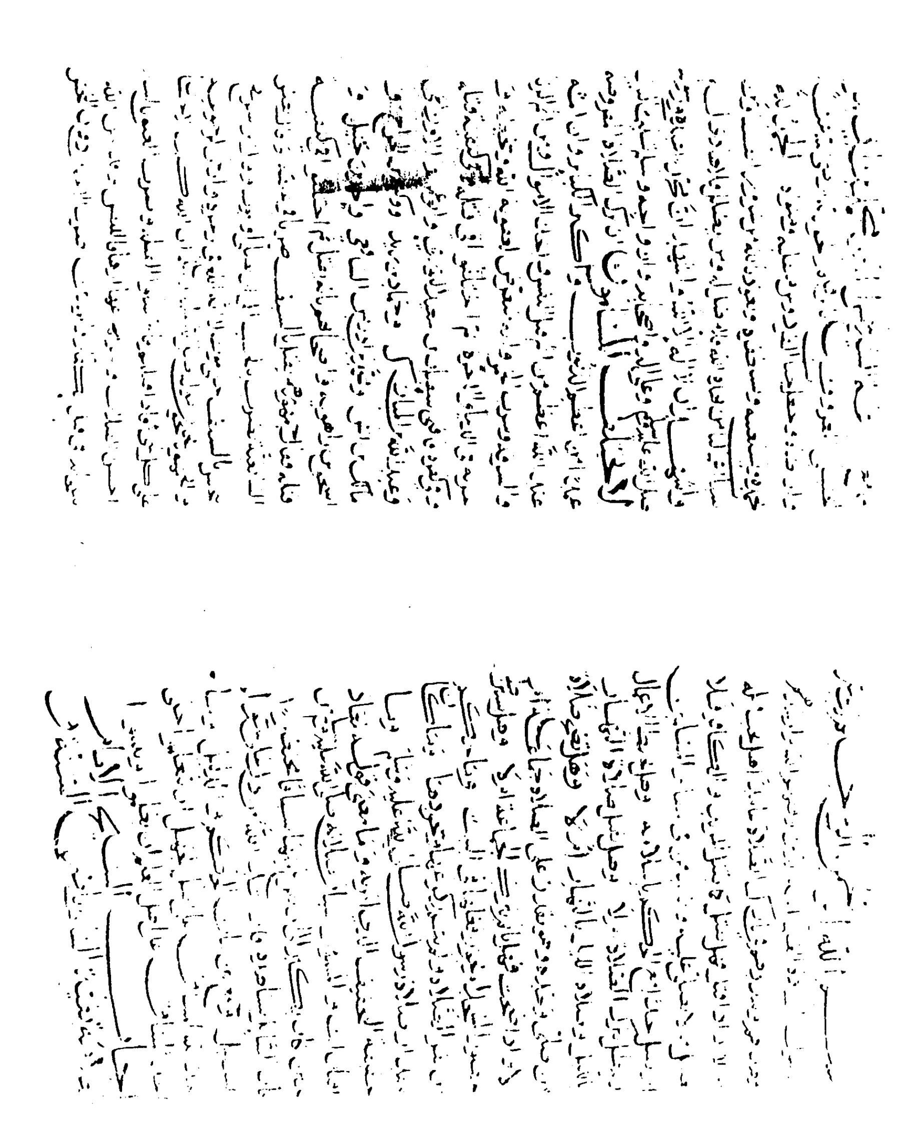
وكتب

أبو صهيب

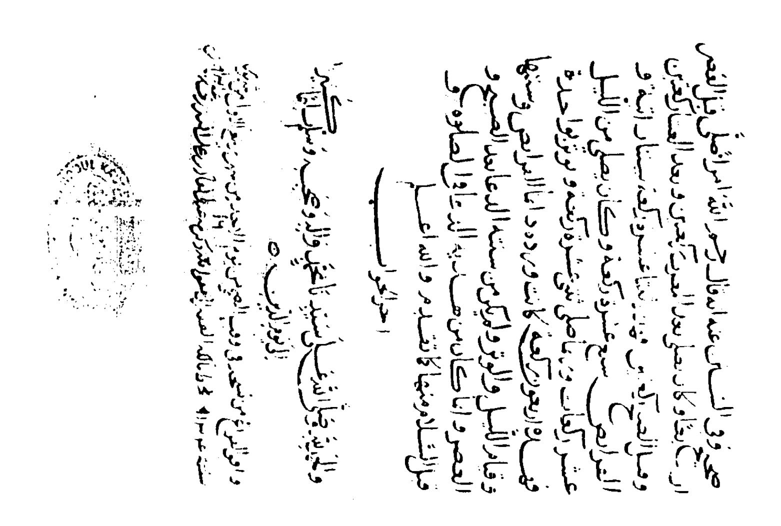
أسامة بن عبد العليم آل عطوة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

بلقاس دقهلية - مصر



الورقة الأولى من المخطوطة



الورقة الأخيرة من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

ما يقول السادة العلماء الذين وفقهم الله وأرشدهم ، وهداهم وسددهم :

١- في تارك الصلاة عامدًا : هل يجب قتله أم لا ؟ .

٢- وإذا قتل ، فهل يقتل كما يقتل المرتد والكافر فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين : أم يقتل حدًا مع الحكم بإسلامه ؟.

٣- وهل تحبط الأعمال وتبطل بترك الصلاة أم لا ؟.

٤- وهل تقبل صلاة النهار بالليل وصلاة الليل بالنهار أم لا ؟.

٥- وهل تصح صلاة من صلى وحده وهو يقدر على الصلاة جماعة أم لا ؟.

٦- وإذا صحت ، فهل يأثم بترك الجماعة أم لا ؟.

٧- وهل يشترط حضور المسجد ، أم يجوز فعلها في البيت ؟.

٨- وما حكم من نقر الصلاة ولم يتم ركوعها وسجودها ؟.

٩- وما كان مقدار صلاة رسول الله ﷺ ؟ وما حقيقة التخفيف الذي أمر به ؟ (١) وما معنى قوله لمعاذ : «أفتان أنت» ؟ (٢) .

١٠- والمسؤول سياق صلاته ﷺ من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها سياقًا مختصرًا كأن السائل يشاهده . فأرشَدَ الله من دل على سواء السبيل ، وجمع بين بيان الحكم والدليل ، وما أخذ الله الميثاق على أهل الجهل أن يتعلموا ، حتى أخذ الميثاق على أهل العلم أن يعلموا ويبينوا .

أجاب الشيخ الإمام العلامة بقية السلف ناصر السنة و [١/ب] قامع البدعة الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية رضي الله عنه وأرضاه ، وجعل جنات الفردوس متقلّبه ومثواه :

---

(١) حديث عثمان بن أبي العاص ، وسيأتي تخريجه .

(٢) يأتي تخريجه إن شاء الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم تسليمًا كثيرًا .

حكم تارك الصلاة عمدًا

لا يختلف المسلمون أن ترك الصلاة المفروضة عمدًا من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر ، وأن إثمه عند الله أعظم من إثم قتل النفس وأخذ الأموال ، ومن إثم الزنا والسرقة وشرب الخمر ، وأنه متعرض لعقوبة الله وسخطه وخزيه في الدنيا والآخرة .

ثم اختلفوا في قتله : وفي كيفية قتله ، وفي كفره : فأفتى سفيان بن سعيد الثوري وأبو عمرو الأوزاعي وعبد الله بن المبارك وحماد بن زيد ووكيع بن الجراح ومالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأصحابهم بأنه يقتل .

ثم اختلفوا في كيفية قتله : فقال جمهورهم : يقتل بالسيف ضربًا في عنقه ، وقال بعض الشافعية : يضرب بالخشب إلى أن يصلي أو يموت ، وقال ابن سُريج : ينخس بالسيف حتى يموت لأنه أبلغ في زجره وأرجى لرجوعه . والجمهور يحتجون بقوله ﷺ : «إن الله كَتَبَ الإحسانَ في كل شيء ، فإذا قتلتم فأَحْسِنُوا القِتْلَةَ» [1].

وضرب العنق بالسيف أحسن القتلات وأسرعها إزهاقًا للنفس ، وقد سن الله سبحانه في قتل الكفار والمرتدين ضرب الأعناق دون النخس [٢/أ] بالسيف ، وإنما شرع في حق الزاني المحصن القتل بالحجارة [2] ليصل الألم إلى جميع بدنه حيث وصلت

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه ، وقد شرحه العلامة ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم ، الحديث السابع عشر ، وسيصدر قريبًا بتحقيق دار ابن رجب - نفعه الله بها - .

(٢) في البخاري كتاب الحدود (٦٨٢٩) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : «قال عمر : لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن ...=

إليه اللذة بالحرام ، ولأن تلك القتلة أشنع القتلات ، والداعي إلى الزنا داع قوي في الطباع ، فجعلت غلظة هذه العقوبة في مقابلة قوة الداعي ، ولأن في هذه العقوبة تذكيرًا لعقوبة الله لقوم لوط بالرجم بالحجارة على ارتكاب الفاحشة .

فَصْلٌ

وقال ابن شهاب الزهري ، وسعيد بن [المسيب ، وعمر بن] عبد العزيز وأبو حنيفة وداود بن علي والمُزَنِيّ : يحبس حتى يموت أو يتوب ولا يقتل ، واحتج لهذا المذهب بما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : «أُمِرْتُ أنْ أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عَصَمُوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» [١] رواه البخاري ومسلم . وعن ابن مسعود قال : قال النبي ﷺ : «لا يَحِلُّ دمُ امرىء مسلمٍ يشهدُ أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله إلا بإحدى ثلاث : الثَّيِّبُ الزاني ، والنفسُ بالنفسِ ، والتاركُ لدينهِ المفارقُ للجماعة» . أخرجاه في الصحيحين [٢] .

قالوا : ولأنها من الشرائع العملية فلا يقتل بتركها كالصيام والزكاة والحج .

قال الموجبون لقتله : قال الله تعالى : ﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [سورة التوبة : ٥] . فأمر بقتلهم حتى يتوبوا من شركهم ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . ومن قال : لا يقتل تارك الصلاة يقول : متى تاب من شركه سقط عنه القتل ، وإن لم يُقم الصلاة ولا آتى الزكاة ، وهذا خلاف ظاهر القرآن .

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري قال : بعث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وهو باليمن إلى رسول الله ﷺ بذُهَيْبَة [في أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحَصَّل مِنْ

= الرجم حق على من زنى ... ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده» . وانظر الفتح (١٢/١٤٧) وفي السنة أحاديث في الرجم منها : حديث رجم ماعز ، والغامدية ، وقصة العسيف . وفي البخاري (٦٨١٢) رجم عليٌّ المرأة يوم الجمعة ، وقال : «قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ» وفيه (٦٨١٣) عن الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى هل رجم رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم قلت : قبل سورة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري .

(١) متفق عليه : البخاري (١٣٩٩ ، وهذا أول أطرافه) ومسلم (٢٠) .

(٢) متفق عليه : البخاري (٦٨٧٨) ، ومسلم (١٦٧٦) . وانظر شرح هذا الحديث العظيم في جامع العلوم الحديث الرابع عشر ، إصدار دار ابن رجب . تحقيقي .

تُرَابِها] ، قال : فقسمها بين أربعة ، فقال رجل : يا رسول الله [٢/ب] اتق الله . فقال : «**وَيْلَكَ ألستُ أحقَّ أهلِ الأرض أنْ يَتَّقِيَ اللهَ؟**» **ثم ولى الرجل فقال خالد ابن الوليد : يا رسول الله ألا أضرب عُنقه ؟ قال : «لا ، لعله أن يكونَ يُصَلي»** **فقال خالد : فَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ؟ فقال رسول الله ﷺ : «إني لم أومَرْ أنْ أُنَقِّبَ عن قلوبِ الناس ولا أشقَّ بُطونَهم»** [١] . فجعل النبي ﷺ المانع من قتله كونه يصلي ، فدل على أن من لم يصل يقتل ، ولهذا قال في الحديث الآخر : «**نُهيت عن قتل المصلين**» [٢] وهو يدل على أن غير المصلين لم ينهه الله عن قتلهم .

وروى الإمام أحمد والشافعي في مسنديهما من حديث عبيد الله بن عدي ابن الخيار : أن رجلاً من الأنصار حدثه : أنه أتى النبي ﷺ وهو في مجلس فسارَّه ، يستأذنه في قتل رجل من المنافقين ، فجهر رسول الله ﷺ فقال : «**أليس يشهد أن لا إله إلا الله**» ؟ فقال الأنصاري : بلى يا رسول الله ، ولا شهادةَ له . قال : «**أليس يَشْهد أنَّ محمدا رسول الله**» ؟ قال : بلى ، ولا شهادة له . قال : «**أليس يصلي**» ؟ قال : بلى ، ولا صلاةَ له . قال : «**أولئك الذين نَهَاني اللهُ عن قَتْلِهم**»[٣] فدل على أنه لم ينهه عن قتل من لم يصل .

وفي صحيح مسلم ، عن أم سلمة ، عن النبي ﷺ قال : «**إنه يُسْتَعْمَل عليكم أمراء ، فَتَعْرِفون وتُنْكِرون ، فَمَنْ أنكر فقد برئ ومن كَرِهَ فقد سَلِمَ ، ولكنْ مَنْ رضي وتابَعَ**» فقالوا : يا رسول الله ، ألا نقاتلهم ؟ فقال : «**لا ، ما صَلَّوا**» [٤] .

وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر : أن النبي ﷺ قال : «أمرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله ، ويقيموا الصلاة ،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤) هذا أول أطرافه ، ومسلم (١٠٦٣) .

(٢) **حسن بشواهده** : أخرجه أبو داود (٧٩٢٨) ، والبيهقي في الشعب (٢٧٩٨) ، وفي إسناده ضعف ، إلا أن له شواهد منها ما تقدم ، ومنها ما تأتى .

(٣) **إسناده صحيح موصول** ، أخرجه أحمد (٥/٤٣٢ ، ٤٣٣) ، والشافعي في مسنده (٨) بترتيب السندي ، وقد صحح إسناده الحافظ في الإصابة (٦/١٦٤) ، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٧٩٨) ، والحديث أخرجه مالك في الموطأ في الصلاة (٢٦٠) مرسلاً .

(٤) رقم (١٨٥٤) .

ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عَصَمَوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقِّ الإسلامِ وحسابُهم على الله» [(١)] .

فوجه الاستدلال به من وجهين :

أحدهما : أنه أمر بقتالهم إلى أن يقيموا الصلاة .

الثاني : قوله : «**إلا بحقها**»] والصلاة من أعظم حقها .

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «**أُمِرتُ أنْ أقاتلَ الناسَ**[٣/أ] **حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله ، ويُقيموا الصلاة ويُؤتوا الزكاة ، ثم قد حُرِّمَتْ عليَّ دماؤهم وأموالُهم ، وحسابُهم على الله**» [(٢)] رواه الإمام أحمد وابن خزيمة في صحيحه . فأخبر ﷺ أنه أ مر بقتالهم إلى أن يقيموا الصلاة ، وأن دماءهم وأموالهم إنما تحرم بعد الشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فدماؤهم وأموالهم قبل ذلك غير محرمة بل هي مباحة .

وعن أنس بن مالك قال : لما توفي رسول الله ﷺ ارتد العرب ، فقال عمر : يا أبا بكر ، كيف تقاتل العرب ؟ فقال أبو بكر : إنما قال رسول الله ﷺ : «**أُمِرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأني رسولُ الله ويقيموا الصلاةَ ويُؤتوا الزكاة**» [(٣)] . رواه النسائي وهو حديث صحيح .

وتقييد هذه الأحاديث يُبَيِّنُ مقتضى الحديث المطلق الذي احتجوا به على ترك القتل مع أنه حجة عليهم ، فإنه لم يثبت العصمة للدم والمال إلا بحق الإسلام ، والصلاة آكد حقوقه على الإطلاق .

---

(١) البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) .

(٢) إسناده جيد ، أخرجه أحمد (٣٤٥/٢) ، وابن خزيمة (٢٢٤٨) ، وصحح إسناده الألباني - رحمه الله - وعلى كل فله شواهد ، وإن كان ابن رجب قال في جامع العلوم والحكم في شرح هذا الحديث : ولكن المشهور من رواية أبي هريرة ليس فيه ذكر إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة . ثم ذكر حديث الصحيحين .

(٣) هذه اللفظة التي استدل بها المؤلف - رحمه الله - أعلها الحفاظ ، أخرجه النسائي (٧٦/٧) ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٢٤٧) بهذا اللفظ ، وقال ابن رجب في جامع العلوم : ولكن هذه الرواية أخطأ فيها عمران القطان إسنادًا ومتنًا ، قاله أئمة الحفاظ منهم علي بن المديني ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والترمذي ، والنسائي ، ولم يكن هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا اللفظ عن أبي بكر ولا عمر . اهـ
أقول لكن اللفظة جاءت في أحاديث أخر .

وأما حديث ابن مسعود وهو «**لا يحل دَمُ امريء مُسْلِمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ**» فهو حجة لنا في المسألة ، فإنه جعل منهم التارك لدينه ، والصلاة ركن الدين الأعظم ، ولا سيما إن قلنا بأنه كافر فقد ترك الدين بالكلية ، وإن لم يكفر فقد ترك عمود الدين ، قال الإمام أحمد : وقد جاء في الحديث «**لا حَظَّ في الاسلام لمن تَرَكَ الصلاة**» [1]

إن من أهم أموركم عندي الصلاة ، فمن حفظها حفظ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ، ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة [2] .

قال أحمد : فكل مُستَخِفٍّ بالصلاة مستهين بها ، فهو مستخف بالإسلام مستهين به وإنما حظهم من الإسلام على قدر حظهم من الصلاة ، ورغبتهم في الإسلام على قدر رغبتهم في الصلاة .

فاعرف نفسك يا عبد الله ، واحذر أن تلقى الله ولا قدر للإسلام عندك ، فإن قدر [٣/ب] الإسلام في قلبك كقدر الصلاة في قلبك . وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : «**الصلاةُ عمودُ الدين**» [3] .

ألست تعلم : أن الفسطاط إذا سقط عموده سقط الفسطاط ، ولم ينتفع بالطُّنُب ولا بالأوتاد ؟ وإذا قام عمود الفسطاط انتفعت بالطُّنُب والأوتاد . وكذلك الصلاة من الإسلام .

[وقد جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : «**أولُ ما تَفْقِدون من دينكمُ الأمانَةُ ، وآخِرُ ما تَفْقِدون منه الصلاةُ ، ولَيُصَلِّيَنَّ أقوامٌ لا خَلاقَ لهم**» [4]] .

---

(١) صحيح موقوفًا على عمر رضي الله عنه أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٢٣ - ٩٢٩) ، والآجرى في الشريعة (١٣٤) ، وابن أبي شيبة في الإيمان رقم (١٠٣) ، وغيرهم ، وله أسانيد إلى عمر رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مالك (٦/١) .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم الفضل بن دكين في كتاب الصلاة فيما عزاه له السيوطي في جامعه ، ورمز له بالحسن ، وقال المناوي في فيض القدير (٢٤٨/٤) : لم يذكر المصنف الصحابي . قال ابن حجر : هو عند حبيب بن سليم عن بلال بن يحيى مرسلاً ، ورجاله ثقات ، وله طرق أخرى بينتها في تخريج الكشاف .
أقول : ويشهد لهذه اللفظة حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وهو حسنٌ بمجموع طرقه ، وقد خرجته في الأذكار للنووي وفي جامع العلوم ، طبع ابن رجب ، والله الموفق .

(٤) حسن بمجموع طرقه : أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٥٨/٢) ، والقضاعي في مسند الشهاب ......=

وجاء الحديث : «**إنّ أول ما يُسأل عنه العبدُ يوم القيامة مِنْ عمله صلاتُه ، فإنْ تُقُبِّلَتْ منه صلاته تُقُبِّلَ منه سائرُ عملِه ، وإنْ رُدَّتْ عليه صلاتُه رُدَّ عليه سائرُ عمله**» فصلاتنا آخر ديننا ، وهي أول ما نسأل عنه غدًا من أعمالنا يوم القيامة ، فليس بعد ذهاب الصلاة إسلام ولا دين ، إذا صارت الصلاة آخر ما يذهب من الإسلام .

هذا كله كلام أحمد . والصلاة أول فروض الإسلام ، وهي آخر ما يفقد من الدين ، فهي أول الإسلام وآخره ، [فإذا ذهب أوله وآخره فقد ذهب جميعه] وكل شيء ذهب أوله وآخره فقد ذهب جميعه . قال الإمام أحمد : كل شيء يذهب آخره فقد ذهب جميعه ، فإذا ذهبت صلاة المرء ذهب دينه .

والمقصود : أن حديث عبد الله بن مسعود «**لا يحل دَمُ امرىءٍ مسلم إلا بإحدى ثلاثٍ : الثيبُ الزاني ، والنفسُ بالنفسِ ، والتارِكُ لدينه**» من أقوى الحجج في قتل تارك الصلاة .

فصل : في اختلاف القائلين بقتل تارك الصلاة

واختلف القائلون بقتله في مسائل :

إحداها : أنه هل يستتاب أم لا ؟ فالمشهور : أنه يستتاب ، فإن تاب تُرك ، وإلا قتل ، هذا قول الشافعي وأحمد وأحد القولين في مذهب مالك . وقال أبو بكر الطرطوشي في تعليقه : مذهب مالك ، أنه يقال له : صَلِّ ما دام الوقت باقيًا ، فإن فعل تُرك ، وإن امتنع حتى خرج الوقت قُتل . وهل يُستتاب أم لا ؟ قال بعض أصحابنا : يُستتاب ، فإن تاب وإلا قُتل . وقال بعضهم : لا يُستتاب ؛ لأن هذا حد

= (٢١٦ و ٢١٧) من حديث أنس رضي الله عنه ، وفي إسناده جهالة ، وله طريق آخر من حديث أنس ، أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٢١/٥) مختصرًا على أوله وفي إسناده العلاء بن زيد الثقفي متروك ، وأخرجه الطبراني في الصغير (٣٨٧) ، وأبو نعيم في الحلية (١٧٤/٣) ، والبيهقي في الشعب (٣٢٥/٤) من طريق حكيم بن نافع عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن عمر مرفوعًا به ، قال البيهقي : تفرد به حكيم . وقال الهيثمي في المجمع (٣٢١/٧) : وثقه ابن معين ، وضعفه أبو زرعة . ا هـ
أقول : وفي سماع سعيد من عمر خلاف ، وأخرجه أبو يعلى (٦٦٣٤/١١) من حديث أبي هريرة ، وفي إسناده أشعث بن براز مجمع على ضعفه ، وأخرجه القضاعي في الشهاب (٢١٥) ، والبيهقي .

من الحدود يقام عليه فلا تسقطه التوبة كالزاني والسارق ، وهذا القول يلزم من قال : أنه يقتل حدًّا ، فإنه إذا كان حده على ترك [٤/أ] الصلاةِ القتلَ كان كمن حده القتل على الزنا والمحاربة ، والحدود تجب بأسبابها المتقدمة ، ولا تسقطها التوبة بعد الرفع إلى الامام . أما من قال : يقتل لكفره فلا يلزمه هذا ؛ لأنه جعله كالمرتد ، وإذا أسلم سقط عنه القتل ، قال الطرطوشي : وهكذا حكم الطهارة والغسل من الجنابة والصيام عندنا ، فإذا قال : لا أتوضأ ولا أغتسل من الجنابة ولا أصوم قتل ولم يستتب ، سواء قال : هي فرض عليَّ أو جحد فرضها .

قلت : هذا الذي حكاه الطرطوشي عن بعض أصحابه : أنه يقتل من غير استتابة هو رواية عن مالك . وفي استتابة المرتد روايتان عن أحمد ، وقولان للشافعي . ومن فرق بين المرتد وبين تارك الصلاة في الاستتابة ، فاستتاب المرتد دون تارك الصلاة - كإحدى الروايتين عن مالك - يقول : الظاهر أن المسلم لا يترك دينه إلا لشبهة عرضت له تمنعه البقاء عليه ، فيستتاب رجاء زوالها . والتارك للصلاة مع إقراره بوجوبها عليه لا مانع له فلا يمهل .

قال المستتيبون له : هذا قتل لترك واجب شرعت له الاستتابة فكانت واجبة كقتل الردة . قالوا : بل الاستتابة هاهنا أولى لأن احتمال رجوعه أقرب ؛ لأن التزامه للإسلام يحمله على التوبة مما يخلصه من العقوبة في الدنيا والآخرة . وهذا القول هو الصحيح ، لأن أسوأ أحواله أن يكون كالمرتد ، وقد اتفق الصحابة على قبول توبة المرتدين ومانعي الزكاة ، وقد قال الله تعالى : ﴿**قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ**﴾ [الأنفال : ٣٨] . وهذا يعم المرتد وغيره .

والفرق بين قتل هذا حدًّا وقتل الزاني والمحارب : أن قتل تارك الصلاة ؛ إنما هو على إصراره على الترك في المستقبل وعلى الترك في الماضي ، بخلاف المقتول في الحد ؛ فإن سبب قتله الجناية المتقدمة على الحد ، لأنه لم يبق له سبيل إلى تداركها ، وهذا له سبيل الاستدراك بفعلها [٤/ب] بعد خروج وقتها عند الأئمة الأربعة وغيرهم ، ومن يقول من أصحاب أحمد : لا سبيل له إلى الاستدراك -كما هو قول طائفة من السلف - يقول : القتل ها هنا على ترك ، فيزول الترك بالفعل . فأما الزنا والمحاربة فالقتل فيهما على فعل ، والفعل الذي مضى لا يزول بالترك .

فصل : في أن يكون قتل تارك الصلاة بعد الدعوة والامتناع

المسألة الثانية : أنه لا يُقْتَلُ حتى يدعى إلى فعلها فيمتنع ، فالدعاء إليها شرط في قتله فإنه قد يتركها لعذر أو ما ظنه عذرًا أو لكسل لا يستمر ، ولذلك أَذِنَ النبي ﷺ في الصلاة نافلة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت ، ولم يأمر بقتالهم ولم يأذن في قتلهم ؛ لأنهم لم يصروا على الترك ، فإذا دعي فامتنع - لا مِنْ عذر - حتى يخرج الوقت تحقق تركه وإصراره .

فصل : في تعيين مقدار الترك الموجب لقتل تارك الصلاة

المسألة الثالثة : بماذا يُقْتَلُ ؟ هل بترك صلاة أو صلاتين أو ثلاث صلوات ؟ هذا فيه خلاف بين الناس . فقال سفيان الثوري ومالك وأحمد في إحدى الروايات : يُقْتَلُ بترك صلاة واحدة ، وهو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد .

وحجة هذا القول ما تقدم من الأحاديث الدالة على قتل تارك الصلاة .

وقد روى معاذ بن جبل : أن رسول الله ﷺ قال : «**مَن ترك صلاةً مكتوبة مُتعمدًا فقد بَرِئَتْ منه ذمةُ الله**» (1) . رواه الإمام أحمد في مسنده .

وعن أبي الدرداء قال : أوصاني أبو القاسم ﷺ: أن لا أترك الصلاة متعمدًا ، فمن تركها متعمدًا فقد برئت منه الذمة رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في سننه ؛ ولأنه إذا دُعِيَ إلى فعلها في وقتها فقال : لا أصلي ، ولا عذر له ، فقد ظهر إصراره ، فتعين إيجاب قتله وإهدار دمه . واعتبار التكرار ثلاثًا ليس عليه دليل من نص ولا إجماع ولا قول صاحب ، وليس أولى من اثنتين .

وقال أبو إسحاق من أصحاب أحمد : إن كانت الصلاة المتروكة تجمع إلى [٥/أ] ما

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٣٤) ، والبخاري في الأدب المفرد (١٨) ، والبيهقي في الشعب (١١/٥) من حديث أبي الدرداء ، وفي إسناده ضعف . وقد جاء من حديث أم أيمن : أخرجه أحمد (٤٢١/٦) ، والبيهقي في الشعب (١٨٨/٦) من طريق مكحول عن أم أيمن ، وذكر البيهقي الخلاف فقال : ورواه معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي ﷺ مرسلاً ببعض معناه ، ورواه راشد أبو محمد عن شهر عن أم الدرداء عن أبي الدرداء ، وروي عن أمية مولاة النبي ﷺ . والحديث صححه الألباني رحمه الله في الإرواء (٢٠٢٦) .

بعدها - كالظهر والعصر ، والمغرب والعشاء - لم يقتل حتى يخرج وقت الثانية ؛ لأن وقتها وقت الأولى في حال الجمع فأورث شبهة هاهنا . وإن كانت لا تجمع إلى ما بعدها كالفجر والعصر وعشاء الآخرة قتل بتركها وحدها ، لا شبهة ها هنا في التأخير .

وهذا القول حكاه إسحاق عن عبد الله بن المبارك - أو عن وكيع بن الجراح - الشك من إسحاق في تعيينه . قال أبو البركات ابن تيمية : والتسوية أصلح ، وإلحاق التارك ها هنا بأهل الأعذار في الوقت لا يصح ، كما لم يصح إلحاقه بهم في أصل الترك .

قلت : وقول أبي إسحاق أقوى وأفقه ؛ لأنه قد ثبت أن هذا الوقت للصلاتين في الجملة ، فأورث ذلك شبهة في إسقاط القتل ؛ ولأن النبي ﷺ منع من قتل الأمراء المؤخرين الصلاة عن وقتها ، وإنما كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت العصر ، وقد يؤخرون العصر إلى آخر وقتها ، ولما قيل له : ألا نقاتلهم ؟ قال : «**لاَ . مَا صَلُّوا**» [1] فدل على أن ما فعلوه صلاة يعصمون بها دماءهم .

فصل : في متى يعد الرجل تاركًا للصلاة ؟

وعلى هذا فمتى دعي إلى الصلاة في وقتها ، فقال : لا أصلي ، وامتنع حتى فاتت ، وجب قتله وإن لم يتضيق وقت الثانية ، نص عليه الإمام أحمد . وقال القاضي وأصحابه كأبي الخطاب وابن عقيل : لا يقتل حتى يتضايق وقت التي بعدها .

قال الشيخ أبو البركات : من دعي إلى صلاة في وقتها ، فقال : لا أصلي ، وامتنع حتى فاتت ، وجب قتله وإن لم يتضيق وقت الثانية ، نص عليه . قال : وإنما اعتبرنا تضايق وقت الثانية في المثال الذي ذكره - يعني أبا الخطاب - لأن القتل بتركها دون الأولى ، لأنه لما دعي إليها كانت فائتة ، والفوائت لا يقتل تاركها . ولفظ أبي الخطاب الذي أشار إليه : فإن أخر الصلاة حتى خرج وقتها جاحدًا لوجوبها كفر

---

(١) تقدم تخريجه .

ووجب قتله ، فإنَ أخرها تهاونًا لا جحودًا لوجوبها دعي إلى فعلها ، فإن لم يفعلها حتى تضايق وقت التي بعدها وجب قتله [٥/ب] . فالتي أخرها تهاونًا هي التي أخرها حتى خرج وقتها فدعي إليها بعد خروج وقتها ، فإذا امتنع من فعلها ، حتى تضايق وقت الآخرة التي بعدها كان قتله بتأخير الصلاة التي دعي إليها ، حتى تضايق وقتها . هذا تقرير ما ذكره الشيخ . قال : وقال بعض أصحابنا : يقتل لترك الأولى ولترك قضاء كل فائتة إذا أمكنه من غير عذر ؛ لأن القضاء عندنا على الفور، فعلى هذا لا يعتبر تضايق وقت الثانية . قال : والأول أصح ؛ لأن قضاء الفوائت موسع على التراخي عند الشافعي وجماعة من العلماء ، والقتل لا يجب في مختلف في إباحته وحظره .

وعن أحمد رواية أخرى : أنه إنما يجب قتله إذا ترك ثلاث صلوات وتضايق وقت الرابعة ، وهذا اختيار الإصطخري من الشافعية .

ووجه هذا القول : أن الموجب للقتل هو الإصرار على ترك الصلاة ، والإنسان قد يترك الصلاتين لكسل أو ضجر أو شغل يزول قريبًا ولا يدوم ، فلا يسمى بذلك تاركًا للصلاة . فإذا كرر الترك مع الدعاء إلى الفعل علم أنه إصرار .

وعن أحمد رواية ثالثة : أنه يجب قتله بترك صلاتين . ولهذه الرواية مأخذان :

أحدهما : أن الترك الموجب للقتل هو الترك المتكرر لا مطلق الترك ، حتى يطلق عليه أنه تارك الصلاة ، وأقل ما يثبت به التكرار مرتين .

المأخذ الثاني : أن من الصلاة ما تجمع إحداهن إلى الأخرى ، فلا يتحقق تركها إلا بخروج وقت الثانية ، فجعل ترك الصلاتين موجبًا للقتل . وأبو إسحاق وافق هذه الرواية في المجموعتين .

فصل : في حكم ترك بعض شروط الصلاة أو ركن منها

وحكم ترك الوضوء والغسل من الجنابة واستقبال القبلة وستر العورة : حكمُ تارك الصلاة ، وكذلك حكم ترك القيام للقادر عليه هوكترك الصلاة ، وكذلك ترك الركوع والسجود ، وإن ترك ركنًا أو شرطًا مختلفًا فيه - وهو يعتقد وجوبه - فقال ابن عقيل : حكمه حكم تارك الصلاة ، ولا بأس أن نقول بوجوب قتله . وقال الشيخ أبو

البركات : عليه الإعادة ، ولا يقتل من أجل ذلك بحال [٦/أ] .

فوجهُ قول ابن عقيل : أنه تارك للصلاة عند نفسه وفي عقيدته ، فصار كتارك الركن والشرط المجمع عليه .

ووجه قول أبي البركات : أنه لا يباح الدم بترك المختلف في وجوبه ، وهذا أقرب إلى مأخذ الفقه ، وقول ابن عقيل أقرب إلى الأصول ، فإن تارك ذلك عازم وجازم على الإتيان بصلاة باطلة ، فهو كما لو ترك مجمعًا عليه . وللمسألة غور بعيد يتعلق بأصول الإيمان ، وأنه من أعمال القلوب واعتقادها .

فصل : في حكم تارك الجمعة

روى مسلم في صحيحه من حديث ابن مسعود : أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : «**لقد هممتُ أنْ آمر رجلاً يُصَلي بالناس ، ثم أُحرِّق على رجال يَتَخلَّفون عن الجمعة بُيُوتَهم**» [١] .

وعن أبي هريرة وابن عمر أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره : «**لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدعِهِم الجمعاتِ ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قلوبهم ، ثم لَيَكُونُنَّ من الغافلين**» ، رواه مسلم في صحيحه [٢] .

وفي السنن كلها من حديث أبي الجعد الضمري - وله صحبة - أن النبي ﷺ قال : «**مَنْ ترك ثلاثَ جُمَعٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ الله على قلبه**» [٣] رواه الامام أحمد من حديث جابر [٤] .

---

(١) حديث ابن مسعود من أفراد مسلم (٦٥٢) وقد اتفق على إخراج حديث أبي هريرة البخاري (٦٤٤ وهذا أول أطرافه) ، ومسلم (٦٥١) لكن مقصود المؤلف تعين الصلاة بالجمعة .
قال الحافظ في الفتح (١٥١/٢) بعد ذكر الخلاف ... : فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ... ، وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة ، وهو حديث مستقل ؛ لأن مخرجه مغاير لحديث أبي هريرة ، ولا يقدم أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان ، كما أشار إليه النووي والمحب الطبري ... إلخ كلامه رحمه الله .

(٢) مسلم (٨٦٥) .

(٣) حسن : أخرجه النسائي (٨٨/٣) ، وأبو داود (١٠٥٢) والترمذي (٥٠٠) ، وابن ماجه (١١٢٥) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٨٥٧) ، وابن حبان في صحيحه (٢٥٨ و ٢٧٨٦) ، وأحمد (٤٢٤/٣) .

(٤) أخرجه أحمد (٣٣٢/٣) ، وابن ماجه (١١٢٦) ، وابن خزيمة (١٨٥١) ، والحاكم (٢٩٢/١) وصحح ....=

وأخطأ على الشافعي من نسب إليه القول بأن صلاة الجمعة فرض على الكفاية ، إذا قام بها قوم سقطت عن الباقين ، فلم يقل الشافعي هذا قط ، فإنما غلط عليه من نسب ذلك إليه بسبب قوله في صلاة العيد : إنها تجب على من تجب عليه صلاة الجمعة . بل هذا نص من الشافعي أن صلاة العيد واجبة على الأعيان ، وهذا هو الصحيح في الدليل ، فإن صلاة العيد من أعظم شعائر الإسلام الظاهرة ، ولم يكن يتخلف عنها أحد من أصحاب رسول الله ﷺ[٦/ب] ، ولا تركها رسول الله ﷺ مرة واحدة ، ولو كانت سنة لتركها ولو مرة واحدة ، كما ترك قيام رمضان بيانًا لعدم وجوبه ، وتَرَكَ الوضوء لكل صلاة بيانًا لعدم وجوبه وغير ذلك [١] .

وأيضًا : فإنه سبحانه وتعالى أمر بالعيد كما أمر بالجمعة فقال : ﴿**فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ**﴾ [الكوثر : ٢] ، فأمر النبي ﷺ الصحابة أن يغدوا إلى مصلاهم لصلاة العيد معه إن فات وقتها وثبت الشهر بعد الزوال ، وأمر النبي ﷺ العواتق وذوات الخدور وذوات الحيض أن يخرجن إلى العيد وتعتزل الحُيَّضُ المصلى [٢] . ولم يأمر بذلك في الجمعة .

قال شيخنا : فهذا يدل على أن العيد آكد من الجمعة . وقوله ﷺ : «**خمسُ صلواتٍ كتبهن اللهُ على العبد في اليوم والليلة**» ، لا ينفي وجوب صلاة العيد . فإن الصلوات الخمس وظيفة اليوم والليلة ، وأما العيد فوظيفة العام ، ولذلك لم يمنع ذلك من وجوب ركعتي الطواف عند كثير من الفقهاء ؛ لأنها ليست من وظائف اليوم والليلة المتكررة ، ولم يمنع من وجوب صلاة الجنازة ، ولم يمنع من وجوب سجود التلاوة عند من أوجبه وجعله صلاة ، ولم يمنع من وجوب صلاة الكسوف عند من أوجبها من السلف وهو قول قوي جدًا .

والمقصود : أن الشافعي - رحمه الله - نص على أن من وجبت عليه الجمعة

= إسناده البوصيري في الزوائد ، وكذلك الألباني في تعليقه على ابن خزيمة ، والله أعلم .

(١) انظر تمام المنة في التعليق على فقه السنة (٣٤٤) فقد ذهب الألباني رحمه الله إلى وجوبها أيضًا قال : ... فالحق وجوبها لا سنيتها فحسب ، ومن الأدلة على ذلك أنها مسقطة للجمعة إذا اتفقتا في يوم واحد ، وما ليس بالواجب لا يسقط واجبًا كما قال صديق خان في الروضة الندية وراجع تمام هذا البحث فيه وفي السيل الجرار (٣١٥/١) . اهـ كلامه رحمه الله .

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٤) ، ومسلم (٨٩٠) .

وجب عليه العيد . ولكن قد يقال : إن هذا لا يستفاد منه وجوبه على الأعيان ، فإن فرض الكفاية يجب على الجميع ويسقط بفعل البعض . وفائدة ذلك تظهر في مسألتين : إحداهما : أنه لو اشترك الجميع في فعله أثيبوا ثواب من أدى الواجب لتعلق الوجوب بهم .

الثانية : لو اشتركوا في تركه استحق الجميع الذم والعقاب ، فلا يلزم من قوله : تجب صلاة العيد على من تجب عليه صلاة الجمعة [٧/أ] أن تكون واجبة على الأعيان كالجمعة ، فهذا يمكن أن يقال ، ولكن ظاهر تشبيه العيد بالجمعة والتسوية بين من تجب عليه الجمعة ومن يجب عليه العيد : يدل على استوائهما في الوجوب ، ولا يختلف قوم أن الجمعة واجبة على الأعيان فكذا العيد .

والمقصود : بيان حكم تارك الجمعة ، قال أبو عبد الله بن حامد : ومن جحد وجوب الجمعة كفر . فإن صلاها أربعًا مع اعتقاده وجوبها قال : فإن قلنا هي ظهر مقصورة لم يكفر ، وإلا كفر .

حكم تارك الصوم والحج والزكاة

وهل يلحق تارك الصوم والحج والزكاة بتارك الصلاة في وجوب قتله ؟ .

فيه ثلاث روايات عن الإمام أحمد :

إحداها : يقتل بترك ذلك كله كما يقتل بترك الصلاة . وحجة هذه الرواية : أن الزكاة والصيام والحج من مباني الإسلام ، فيقتل بتركها جميعًا كالصلاة ، ولهذا قاتل الصديق مانعي الزكاة ، وقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، إنها لقرينتها في كتاب الله (١) .

وأيضًا : فإن هذه المباني من حقوق الإسلام ، والنبي ﷺ لم يأمر برفع القتال إلا عمن التزم كلمة الشهادة وحَقَّها ، وأخبر أن عصمة الدم لا تثبت إلا بحق الإسلام . فهذا قتال للفئة الممتنعة ، والقتل للواحد المقدور عليه إنما هو لتركه حقوق الكلمة وشرائع الإسلام ، وهذا أصح الأقوال .

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وهو في الصحيحين : «بلفظ فإن الزكاة حق المال» .

الرواية الثانية : لا يقتل بترك غير الصلاة ، لأن الصلاة عبادة بدنية ، لا تدخلها النيابة ، ولقول عبد الله بن شقيق : كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة (١) .

ولأن الصلاة قد اختصت - من سائر الأعمال - بخصائص ليست لغيرها : فهي أول ما فرض الله من الإسلام ، ولهذا أمر النبي ﷺ نوابه ورسله أن يبدأوا بالدعوة إليها بعد الشهادتين، فقال لمعاذ [٧/ب] : «**ستأتي قومًا أهلَ كتابٍ ، فليكن أولَ ما تدعوهم إليه شهادةُ أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وأن الله فَرَضَ عليهم خمسَ صلوات في اليوم والليلة**» (٢). ولأنها أول ما يحاسب عليها العبد من عمله (٣) .

ولأن الله فرضها في السماء ليلة المعراج (٤) . ولأنها أكثر الفروض ذكرًا في القرآن . ولأن أهل النار لما يُسألون : ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر : ٤٢] ، لم يبدأوا بشيء غير ترك الصلاة ، ولأن فرضها لا يسقط عن العبد بحال دون حال ، ما دام عقله معه ، بخلاف سائر الفروض فإنها تجب في حال دون حال . ولأنها عمود فسطاط الإسلام ، وإذا سقط عمود الفسطاط وقع الفسطاط ، ولأنها آخر ما يُفقد من الدين (٥) . ولأنها فرض على الحر والعبد ، والذكر والأنثى ، والحاضر والمسافر ، والصحيح والمريض ، والغني والفقير ، ولم يكن رسول الله ﷺ يقبل من أجابه إلى الإسلام إلا بالتزام الصلاة ، كما قال قتادة عن أنس : لم يكن رسول الله ﷺ يقبل من أجابه إلى الإسلام إلا بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة .

ولأن قبول سائر الأعمال موقوف على فعلها فلا يقبل الله من تاركها صومًا ، ولا حجًا ، ولا صدقة ، ولا جهادًا ، ولا شيئًا من الأعمال ،كما قال عون بن عبد الله : إن العبد إذا دخل قبره سئل عن صلاته أول شيء يسأل عنه ، فإن جازت له نُظِرَ فيما

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢) ، والمروزي (٩٤٨) ، وقد أخرجه الحاكم (٤٧/١) موصولاً عن أبي هريرة ، وفي إسناد أبي هريرة من لا يعرف والصواب عن عبد الله بن شقيق .

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٤٧) ، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) يأتي تخريجه إن شاء الله .

(٤) البخاري (٣٤٩) باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ، ومسلم (١٦٢) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٥) تقدم الحديث .

سوى ذلك من عمله ، وإن لم تجز له لم يُنظر في شيء من عمله بعد [1] .

ويدل على هذا : الحديثُ الذي في المسند والسنن من رواية أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : «**أولُ ما يُحَاسَب به العبدُ من عمله يُحَاسب بصلاته . فإنْ صَلَحَتْ فقد أفلح وأنجح ، وإنْ فسدت [٨/أ] فقد خاب وخَسِر**» [2] ، ولو قَبِلَ منه شيء من أعمال البر لم يكن من الخائبين الخاسرين .

الرواية الثالثة : يُقْتَلُ بترك الزكاة والصيام ، ولا يُقْتَلُ بترك الحج ؛ لأنه مختلف فيه هل هو على الفور أو على التراخي ، فمن قال : هو على التراخي ، قال : كيف يقتل بأمر موسع له في تأخيره .

وهذا المأخذ ضعيف جدًا ؛ لأن من يقتله بتركه لا يقتله بمجرد التأخير اتفاقًا وإنما صورة المسألة أن يعزم على تركه جملة ، ويقول : هو واجب علي ولا أحج أبدًا ، فهذا

---

(١) **إسناده جيد** : أخرجه المروزي (١٩٤) .

(٢) **حسن بمجموع طرقه** : أخرجه النسائي (١/٢٣٢) ، والترمذي (٤١٣) ، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٨٥) ، من طريق قتادة عن الحسن عن حديث بن قبيصة عن أبي هريرة مرفوعًا به ، وقد اختلف على الحسن فيه ، فرواه قتادة في رواية أخرى عند المروزي (١٨١) ، ويونس بن عبيد عند أبي داود (٨٦٤) ، وأحمد (٢/٤٢٥) ، والحاكم (١/٢٦٢) عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي عن أبي هريرة مرفوعًا به ، ورواه يونس في رواية أخرى عند المروزي (١٨٤) من هذا الطريق لكن وقفه على أبي هريرة ، ورواه حميد عند ابن ماجه (١٤٢٦) عن الحسن عن رجل . وعند أبي داود (٨١٥) ، وأحمد (٤/٦٥ ، ١٠٣) ، والمروزي (١٨٦) ، والحاكم (١/٢٦٣) عن رجل من بني سليط عن أبي هريرة مرفوعًا به ، ورواه إسماعيل المكي عند المروزي (١٨٣) عن الحسن صعصعة بن معاوية عن أبي هريرة مرفوعًا خالفه سالم عند المروزي (١٨٤) فوقفه . أقول : وهذا الاختلاف في السند جعل بعض أهل العلم يحكم على الحديث بالاضطراب ، كالمزي في تهذيب الكمال في ترجمة أنس بن حكيم .

أقول : وإنما يصار إلى الاضطراب إذا لم نستطيع الترجيح ، وقد رجح الأئمة كالدارقطني في العلل (٨/٢٤٨) وأبي زرعة في العلل لابن أبي حاتم (١/١٥٢) أن الصحيح من ذلك رواية من رواه عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي عن أبي هريرة مرفوعًا . أقول : ومما يدل على الترجيح أن الحسن توبع فيه من علي بن زيد بن جدعان ،أخرجه أحمد (٢/٢٩٠) ، وابن ماجه (١٤٢٥) ، والمروزي (١٨٠) .

وأنس بن حكيم ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان ، وقد جاء الحديث عن أبي هريرة من غير هذه الطريقة ؛ فرواه النسائي (١/٢٣٣) من طريق قتادة عن الحسن بن زياد عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعًا به ، ورواه النسائي أيضًا من طريق يحيى بن معمر عن أبي هريرة مرفوعًا (١/٢٣٣ ، ٢٣٤) ، ويشهد للمتن حديث تميم الداري والذي أخرجه أحمد (٤/١٠٣) ، وأبو داود (٨٦٦) ، وابن ماجه (١٤٢٦) ، والحاكم (١/١٦٢) ، بإسنادٍ صحيح ، وفي الباب عن ابن مسعود مختصرًا أخرجه المروزي (١٧٩) .

موضع النزاع ، والصواب : القول بقتله لأن الحج من حقوق الإسلام والعصمة تثبت لمن تكلم بالإسلام إلا بحقه ، والحج من أعظم حقوقه .

فصل في تارك الصلاة هل يقتل حدا أم كفرا

وأما المسألة الثالثة : وهو أنه هل يقتل حدًا كما يقتل المحارب والزاني ، أم يقتل كما يقتل المرتد والزنديق ؟.

هذا فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن الامام أحمد :

إحداهما : يقتل كما يقتل المرتد . وهذا قول سعيد بن جبير ، وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي ، وأبي عمرو الأوزاعي ، وأيوب السختياني ، وعبد الله بن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، وعبد الملك بن حبيب من المالكية ، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي وحكاه الطحاوي عن الشافعي نفسه ، وحكاه أبو محمد بن حزم عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة [1] .

والثانية : يقتل حدًّا لا كفرًا وهو قول مالك والشافعي ، واختار أبو عبد الله بن بطة هذه الرواية .

أدلة الذين لا يكفرون تارك الصلاة

ونحن نذكر حجج الفريقين : قال الذين لا يكفرونه بتركها : قد ثبت له حكم الإسلام بالدخول فيه ، فلا نخرجه عنه إلا بيقين ، قالوا : وقد روى [٨/ب] عبادة بن الصامت ، عن النبي ﷺ أنه قال : «**مَنْ شهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأن محمدًا عبدُه ورسولُه ، وأنّ عيسى عبدُ الله ورسولُه وكلمتُه ألقاها إلى مريم ورُوحٌ منه ، والجنةَ حقٌ ، والنارَ حق ، أدخله اللهُ الجنةَ على ما كان من العمل**» ، أخرجاه في الصحيحين .

وعن أنس : أن النبي ﷺ قال - ومعاذ رديفه على الرحل - : «**يا معاذ**» ،

(١) أخرجه البخاري (٣٤٣٥) ، ومسلم (٢٨) .

قال : لَبَّيْكَ يا رسول الله وسَعْدَيْك (ثلاثًا) قال : «**ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا حَرَّمَه الله على النار**» ، قال : يا رسول الله ، أفلا أُخْبِرُ بها الناسَ فيستبشروا ؟ قال : «**إذًا يَتَّكِلُوا**» ، فأخبر بها معاذ عند موته تَأَثُّمًا ، متفق على صحته (١) .

وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «**أسعدُ الناس بشفاعتي مَنْ قال : لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**» . رواه البخاري (٢) .

وعن أبي ذر : أن النبي ﷺ قام بآية من القرآن يرددها حتى صلاة الغداة : وقال : «**دعوتُ لأمتي ، وأُجِبْتُ بالذي لو اطَّلع عليه كثيرٌ منهم تركوا الصلاة**» . فقال أبو ذر : أفلا أبشر الناس ؟ قال : «بَلَى» . فانطلق ، فقال عمر : إنك إن تبعث إلى الناس بهذا يَتَّكِلُوا عن العبادة . فناداه أنِ ارجع ، فرجع . والآية ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة : ١١٨] . رواه الإمام أحمد في مسنده (٣) .

وفي المسند أيضًا من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «**الدواوينُ عند الله ثلاثةٌ : ديوانٌ لا يَعْبأ اللهُ به شيئًا ، وديوانٌ لا يَترك الله منه شيئًا ، وديوان لا يغفره الله . فأما الديوان الذي لا يغفره الله فالشركُ ، قال الله عز وجل : ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة : ٧٢] ، وأما الديوانُ الذي لا يَعْبأ الله به شيئا فَظُلْمُ العبدِ نَفْسَه فيما بينه وبين ربه : مِنْ صومٍ تَرَكَه ، أو صلاةٍ تَرَكَها [٩/أ] ، فإن الله عز وجل يغفر ذلك ويتجاوز عنه إنْ شاء . وأما الديوان الذي لا يترك الله منه شيئا فَظُلْمُ العبادِ بعضِهم بعضًا ، القَصَاصُ لا محالةَ**» (٤) .

وفي المسند أيضًا عن عبادة بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**خَمْسُ صلوات كَتَبهن اللهُ على العباد ، مَنْ أتى بِهِنّ كان له عند الله عَهْدٌ أن**

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٨) ، ومسلم (٣٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٩٩) .

(٣) إسناده لين : أخرجه النسائي (١٧٧/٢) ، وابن ماجه (١٣٥٠) ، وأحمد (١٧٠/٥) والحاكم (٢٤١/١) وصححه

(٤) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٢٤٠/٦) ، والحاكم (٥٧٥/٤) بإسنادٍ ضعيف .

يُدْخِله الجنة ، ومن لم يأتِ بهن فليس له عند الله عهدٌ : إن شاء عَذّبه ، وإن شاء غفر له» [١] .

وفي المسند أيضًا من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **«أولُ ما يحاسَب به العبد يوم القيامة الصلاةُ المكتوبةُ ، فإنْ أتمها وإلا قِيلَ : انظروا هل له مِنْ تَطَوُّع ؟ فإن كان له تطوعٌ أُكْمِلَتِ الفريضةُ من تطوعِه ، ثم يُفْعَل بسائر الأعمالِ المفروضةِ مِثْلُ ذلك»** رواه أهل السنن [٢] . وقال الترمذي : هذا حديث حسن .

قالوا : وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : **«مَنْ كان آخِرُ كلامِه لا إله إلا الله دَخَل الجنة»** [٣] .

وفي لفظ آخر : **«مَنْ ماتَ وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»**[٤] .

وفي الصحيح قصة عتبان بن مالك وفيها **«إن الله قد حَرَّمَ على النار مَنْ قال : لا إله إلا الله يبتغي بذلك وَجْهَ الله»** [٥] .

وفي حديث الشفاعة : **«يقول الله عز وجل : وعزتي وجلالي ، لأُخْرِجَنّ من النار مَنْ قال : لا إله إلا الله»** [٦] . وفيه : **«فَيَخْرُج مَنْ النار من لم يعمل خيرًا قَطُّ»** [٧] .

وفي السنن قصة صاحب البطاقة الذي يُنْشَرُ له تسعة وتسعون سجلاً كل سجل منها

---

(١) صحيح : أخرجه مالك (١٤/١) ، وأحمد (٣١٥/٥ و ٣١٩) ، وأبو داود (١٤٢٠) ، والنسائي (٢٣٠/١) ، وابن ماجه (١٤٠١) ، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٠٢٩) إلى (١٠٣٤) ، وابن حبان (١٧٣٢) وغيرهم من طرق إلى عبادة وللحديث شاهد من مسند كعب بن عجرة أخرجه أحمد (٢٤٤/٤) وفي إسناده ضعف ، قال ابن عبد البر : حديث صحيح ثابت .

(٢) حسن بمجموع طرقه : وقد تقدم تخريجه .

(٣) حسن : أخرجه أبو داود (٣١١٦) ، وأحمد (٢٣٣/٥ و ٢٤٧) ، والحاكم (٣٥١/١) .

(٤) أخرجه مسلم (٢٦) من حديث عثمان رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري (٤٢٥) ، ومسلم (٣٣) .

(٦) حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أول أطرافه (٤٤) ،ومسلم (١٩٣) رقم (٥) تحته ، وهذا اللفظ لمسلم ، والله أعلم .

(٧) فيه حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه أول أطرافه (٢٢) ومسلم (١٨٣) وهذا اللفظ أيضًا لمسلم .

مد البصر ، ثم تخرج له بطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله فترجح سيئاته ، ولم يذكر في البطاقة غير الشهادة ، ولو كان فيها غيرها لقال : ثم تخرج له صحائف حسناته فتوزن بسيئاته [(١)] .

ويكفينا في هذا قوله ﷺ : «**فَيَخْرُج من النار مَنْ لم يعمل خيرا قَطُّ**» [٩/ب] ، ولو كان كافرًا لكان مخلدًا في النار غير خارج منها .

فهذه الأحاديث وغيرها تمنع من التكفير والتخليد . وتوجب من الرجاء له ما يرجى لسائر أهل الكبائر .

قالوا : ولأن الكفر جحود التوحيد ، وإنكار الرسالة والمعاد ، وجحد ما جاء به الرسول ، وهذا يقر بالوحدانية شاهدًا أن محمدًا رسول الله ، مؤمنًا بأن الله يبعث من في القبور ، فكيف يحكم بكفره ؟! والإيمان هو التصديق ، وضده التكذيب ، لا ترك العمل ، فكيف يحكم للمصدق بحكم المكذب الجاحد ؟!.

أدلة الذين يكفرون تارك الصلاة

قال المكَفِّرون : الذين رويت عنهم هذه الأحاديث التي استدللتم بها على عدم تكفير تارك الصلاة ، هم الذين حفظ عنهم الصحابة تكفير تارك الصلاة بأعيانهم .

وقد جاء عن عمر ، وعبد الرحمن بن عوف ، ومعاذ بن جبل ، وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - : أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمدًا حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . قالوا : ولا نعلم لهؤلاء مخالفًا من الصحابة .

وقد دل على كفر تارك الصلاة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة :

أما الكتاب فقد قال تعالى : ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ * سَلْهُم أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ * أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِن كَانُوا صَادِقِينَ * يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ**

---

(١) حسن : أخرجه أحمد (٢/٢١٣ و ٢٢١ و ٢٢٢) ، والترمذي (٢٦٤١) ، وابن ماجه (٤٣٠٠) ، وإسناده حسن

فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ * خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ [القلم : ٣٥ - ٤٣] . فوجه الدلالة من الآية : أنه سبحانه أخبر : أنه لا يجعل المسلمين كالمجرمين ، وأن هذا الأمر لا يليق بحكمته [١٠/أ] ولا بحكمه . ثم ذكر أحوال المجرمين الذين هم ضد المسلمين فقال : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ، وأنهم يدعون إلى السجود لربهم - تبارك وتعالى - فيُحال بينهم وبينه فلا يستطيعون السجود مع المسلمين ، عقوبة لهم على ترك السجود له مع المصلين في دار الدنيا . وهذا يدل على أنهم مع الكفار والمنافقين الذين تبقى ظهورهم إذا سجد المسلمون كصياصي البقر ، ولو كانوا من المسلمين لأَذِنَ لهم بالسجود كما أَذِنَ للمسلمين .

الدليل الثاني : قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلاَّ أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٣٨ - ٤٧] ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الخصال هو الذي سلكهم في سقر وجعلهم من المجرمين أو مجموعها ، فإن كان كل واحد منها مستقلاً بذلك فالدلالة ظاهرة ، وإن كان مجموع الأمور الأربعة فهذا إنما هو لتغليظ كفرهم وعقوبتهم ، وإلا فكل واحد منها مقتضٍ للعقوبة ، إذ لا يجوز أن يضم ما لا تأثير له في العقوبة إلى ما هو مستقل بها .

ومن المعلوم : أن ترك الصلاة وما ذكر معه ليس شرطًا في العقوبة على التكذيب بيوم الدين ، بل هو وحده كاف في العقوبة . فدل على أن كل وصف ذكر معه كذلك ، إذ لا يمكن لقائل أن يقول : لا يعذب إلا من جمع هذه الأوصاف الأربعة ، فإذا كان كل واحد منها موجبًا للإجرام - وقد جعل الله سبحانه المجرمين ضد المسلمين - كان تارك الصلاة من المجرمين السالكين في سقر . وقد قال : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلاَلٍ وَسُعُرٍ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر : ٤٧ - ٤٨] ، وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُواْ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين : ٢٩] ، فجعل المجرمين [١٠/ب] ضد المؤمنين .

الدليل الثالث : قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور : ٥٦] ، فوجه الدلالة : أنه سبحانه علق حصول الرحمة لهم

بفعل هذه الأمور ، فلو كان ترك الصلاة لا يوجب تكفيرهم وخلودهم في النار لكانوا مرحومين بدون فعل الصلاة ، والرب - تعالى - إنما جعلهم على رجاء الرحمة إذا فعلوها .

الدليل الرابع : قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون : ٤ و ٥] وقد اختلف السلف في معنى السهو عنها ، فقال سعد بن أبي وقاص [١] ومسروق بن الأجدع [٢] وغيرهما : هو تركها حتى يخرج وقتها ، وروى في ذلك حديث مرفوع قال محمد بن نصر المروزي : حدثنا سفيان بن أبي شيبة ، حدثنا عكرمة بن إبراهيم ، حدثنا عبد الملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ عن : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ قال : «**هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها**» [٣] .

وقال حماد بن زيد : حدثنا عاصم ، عن مصعب بن سعد قال : قلت لأبي : يا أبتِ أرأيت قول الله : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ أينا لا يسهو؟ أينا لا يحدث نفسه ؟ قال : إنه ليس ذاك ، ولكنه إضاعة الوقت [٤] .

وقال حيوة بن شريح : أخبرني أبو صخر : أنه سأل محمد بن كعب القرظي عن قوله : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ، قال : هو تاركها ، ثم سأله عن : ﴿الْمَاعُونَ﴾ ، قال : منع المال عن حقه [٥] .

إذا عُرِفَ هذا ، فالوعيد بالويل اطّرِد في القرآن للكفار كقوله : ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ

---

(١) أثر سعد صحيح أخرجه ابن جرير (٣٠/٣١٠) ، والمروزي (٤٣) ، وأبو يعلى (٢/٦٣) رقم (٧٠٤) ، والبيهقي (٢/٢١٤) .

(٢) صحيح إلى مسروق أخرجه ابن جرير (٣٠/٣١١) وممن قال بذلك أيضًا مصعد بن سعد ، وابن عباس ، وابن أبزى مسلم بن صبيح .

(٣) رفعه خطأ والصواب موقوف : أخرجه المروزي (٤٢) ، والطبراني في الأوسط (٩٧) ،والطبري (٣٠/٣١٢ و ٣١٣) ، والبيهقي (٢/٢١٤ - ٢١٥) وقال هذا الحديث إنما يصح موقوفًا ، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى بن معين ، وغيره من أئمة الحديث .

وقال البزار : لا نعلم أحدًا أسنده إلا عكرمة ، وهو لين الحديث ، وقد رواه الثقات الحفاظ عن عبد الملك عن مصعب بن سعد عن أبيه موقوفًا .

(٤) صحيح : تقدم قريبًا .

(٥) إسناده جيد أخرجه المروزي (٤٥) .

الَّذِينَ لاَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت : ٦ و ٧] ، وقوله : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ الجاثية : ٧:٩] ، وقوله : ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ٢] ، إلا في موضعين وهما : ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : ١] ، و ﴿وَيْلٌ [١١/أ] لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة : ١] ، فعلّق الويل بالتطفيف وبالهمز واللمز ، وهذا لا يكفر به بمجرده ، فويل تارك الصلاة إما ان يكون ملحقًا بويل الكفار أو بويل الفساق ، فإلحاقه بويل الكفار أولى لوجهين :

أحدهما : أنه قد صح عن سعد بن أبي وقاص في هذه الآية أنه قال : لو تركوها لكانوا كفارًا ولكن ضيعوا وقتها [(١)] .

الثاني : ما سنذكر من الأدلة على كفره يوضحه .

الدليل الخامس : وهو قوله سبحانه : ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم : ٥٩] .

قال شعبة بن الحجاج : حدثنا أبو إسحاق ، عن أبي عبيدة ، عن عبد الله - هو ابن مسعود - في هذه الآية قال : هو نهر في جهنم خبيث الطعم بعيد القعر[(٢)] .

قال محمد بن نصر : حدثنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم ، حدثنا محمد بن زياد ابن زبار، حدثني شرقي بن القطامي قال حدثني لقمان بن عامر الخزاعي : قال جئت أبا أمامة الباهلي فقلت : حدثني حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ فقال : سمعت من رسول الله ﷺ يقول : «**لو أنَّ صخرةً قُذِف بها من شَفيرِ جهنم ما بلَغت قَعْرَها سبعين خريفا ثم تنتهي إلى غَيٍّ وأثامٍ**» **قلت : وما غيٌّ وما أثامٌ ؟ قَالَ : «بئران في**

---

(١) تقدم .

(٢) في إسناده انقطاع : أخرجه المروزي في الصلاة (٣٥) ، والحاكم في المستدرك (٢/٣٧٤) ، وصححه الطبري (١٦/٧٥) ، وهناد في الزهد (٢٧٦) ، والطبراني في الكبير (٩/٢٥٩) ، وأبو نعيم في الحلية (٤/٢٠٧) من طريق شعبة وسفيان عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، والله أعلم .

أسفلِ جهنم يسيل فيهما صديدُ أهل جهنم» [١] ، فهذا الذي ذكره الله في كتابه . ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم : ٥٩] ، و ﴿أَثَامًا﴾ [الفرقان : ٦٨] .

قال محمد بن نصر : حدثنا الحسن بن عيسى ، حدثنا عبد الله بن المبارك : أخبرنا هشيم بن بشير قال : أخبرني زكريا بن أبي مريم الخزاعي قال : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : إن ما بين شفير جهنم إلى قعرها مسيرة خمسين خريفًا من حجر يهوي - أو قال : صخرة تهوي - عظمها [١١/ب] كعشر عشراوات عظام سمان . فقال له مولى لعبد الرحمن بن خالد بن الوليد : هل تحت ذلك من شيء يا أبا أمامة ؟ قال : نعم ، غي وأثام [٢] .

وقال أيوب بن بشير عن شفي بن ماتع قال : إن في جهنم واديًا يسمى «غيًّا» يسيل دمًا وقيحًا فهو لمن خلق له ، قال تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [٣] .

فوجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه جعل هذا المكان من النار لمن أضاع الصلاة واتبع الشهوات ، ولو كان مع عصاة المسلمين لكانوا في الطبقة العليا من طبقات النار ، ولم يكونوا في هذا المكان الذي هو أسفلها ، فإن هذا ليس من أمكنة أهل الإسلام ، بل من أمكنة الكفار . ومن الآية دليل آخر وهو قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ، فلو كان مضيع الصلاة مؤمنًا لم يشترط في توبته الإيمان ، وأنه يكون تحصيلاً للحاصل .

الدليل السادس : قوله تعالى : ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة : ١١] ، فعلق أخوتهم للمؤمنين بفعل الصلاة ، فإذا لم يفعلوها لم

---

(١) **الموقوف أصح على ضعفه :** أخرجه المروزي (٣٦) ، وابن أبي الدنيا في صفة النار (١٧) ، والطبري في تفسيره (٧٥/١٦) والطبراني (٣٠٦/٨) مرفوعًا . قال ابن كثير في تفسيره : هذا حديث غريب ورفعه منكر . وقال المنذري : الموقوف أصح .

وقد أخرجه موقوفًا : المروزي (٣٧) ، وابن أبي الدنيا (٢٥) ، وابن المبارك (زيادات نعيم بن حماد) (٨٦) ، والعقيلي (٨٨/٢) في الضعفاء ، وإسناده ضعيف ، فيه زكريا بن أبي مريم الخزاعي لم يرضه شعبة . بقي أن أقول إن الحديث بدون تسمية الواديين والتفسير صحيح بشواهده .

(٢) انظر ما قبله .

(٣) **إسناده ضعيف :** أخرجه المروزي (٣٨) ، وابن المبارك في الزهد (زيادات نعيم بن حماد) (٩٧) ، وابن أبي الدنيا في صفة النار (٣٧) ، وفي إسناده جهالة .

يكونوا إخوة المؤمنين ، فلا يكونوا مؤمنين لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

الدليل السابع : قوله تعالى : ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى وَلَكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة : ٣١ و ٣٢] ، فلما كان الإسلام تصديق الخبر والانقياد للأمر جعل سبحانه له ضدين : عدم التصديق ، وعدم الصلاة . وقابل التصديق بالتكذيب والصلاة بالتولي فقال : ﴿وَلَكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ ، فكما أن المكذب كافر فالْمُتَوَلِّي عن الصلاة كافر ، فكما يزول الإسلام بالتكذيب يزول بالتولي عن الصلاة .

قال سعيد ، عن قتادة : ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ ، لا صدق بكتاب الله ولا [١٢/أ] صلى لله ، ولكن كذب بآيات الله وتولى عن طاعته [١] . ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى . ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ [القيامة : ٣٤ و ٣٥] ، وعيد على إثر وعيد .

الدليل الثامن : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المنافقون : ٩] ، قال ابن جريج : سمعت عطاء بن أبي رباح يقول : هي الصلاة المكتوبة [٢] .

ووجه الاستدلال بالآية : أنه سبحانه حكم بالخسران المطلق لمن ألهاه ماله وولده عن الصلاة ، والخسران المطلق لا يحصل إلا للكفار ، فإن المسلم ولو خسر بذنوبه ومعاصيه فَآخِرُ أمره إلى الربح ، يوضحه أنه سبحانه وتعالى أكد خسران تارك الصلاة في هذه الآية بأنواع من التأكيد :

أحدها : إتيانه بلفظ الاسم الدال على ثبوت الخسران ولزومه دون الفعل الدال على التجدد والحدوث .

الثاني : تصدير الاسم بالألف واللام المؤدية لحصول كمال المسمى لهم ، فإنك إذا قلت : زَيْدٌ العالم الصالح ، أفاد ذلك إثبات كمال ذلك له ، بخلاف قولك : عالم صالح .

الثالث : إتيانه سبحانه بالمبتدأ والخبر مَعْرِفتين ، وذلك من علامات انحصار الخبر في المبتدأ ، كما في قوله تعالى : ﴿وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة : ٥] ، وقوله

---

(١) حسن : أخرجه ابن جرير (١٩٩/٢٩) .

(٢) إسناده صحيح : أخرجه المروزي (٤٨) وعزاه السيوطي في الدر للبيهقي في الشعب وابن المنذر .

تعالى : ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، وقوله : ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال : ٤] ونظائره .

الرابع : إدخال ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر ، وهو يفيد مع الفصل فائدتين أخرتين : قوة الإسناد ، واختصاص [المسند إليه] بالمسند ، كقوله : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج : ٦٤] ، وقوله : ﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة : ٧٦] ، وقوله ﴿هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص : ١٦] ، ونظائر ذلك .

الدليل التاسع : قوله سبحانه : ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة : ١٥] ، ووجه الاستدلال بالآية : أنه سبحانه نفى الإيمان عمن إذا ذُكّر بآيات الله لم يخر ساجدًا مسبحًا بحمد ربه ، ومن [١٢/ب] أعظم التذكير بآيات الله التذكير بآيات الصلاة ، فمن ذكر بها ولم يتذكر ولم يصل ولم يؤمن بها ؛ لأنه سبحانه خص المؤمنين بها بأنهم أهل السجود ، وهذا من أحسن الاستدلال وأقربه ، فلم يؤمن بقوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾ [البقرة : ٤٣] ، إلا من التزم إقامتها .

الدليل العاشر : قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لاَ يَرْكَعُونَ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات ٤٨ ، ٤٩] ، ذكر هذا بعد قوله : ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلاً إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ﴾ [المرسلات : ٤٦] ، ثم توعدهم على ترك الركوع ، وهو الصلاة إذا دعوا إليها ، ولا يقال : إنما توعدهم على التكذيب ، فإنه سبحانه وتعالى إنما أخبر عن تركهم لها وعليه وقع الوعيد ، على أنا نقول : لا يصر على ترك الصلاة إصرارًا مستمرًا من يصدق بأن الله أمر بها أصلاً ، فإنه يستحيل في العادة والطبيعة أن يكون الرجل مصدقًا تصديقًا جازمًا بأن الله سبحانه فرض عليه كل يوم وليلة خمس صلوات ، وأنه يعاقبه على تركها أشد العقاب ، وهو مع ذلك مُصِرّ على تركها : هذا من المستحيل قطعًا ، فلا يحافظ على تركها مصدق بفرضها أبدًا ، فإن الإيمان يأمر صاحبه بها ، فحيث لم يكن في قلبه ما يأمره بها فليس في قلبه شيء من الإيمان ، ولا تُصْغِ إلى كلام من ليس له خبرة ولا علم بأحكام القلوب وأعمالها ، وتأمل هل في الطبيعة بأن يقوم بقلب العبد إيمان بالوعد والوعيد والجنة والنار ، وأن الله فرض عليه الصلاة ، وأن الله معاقبه على تركها ، وهو محافظ على الترك في صحته وعافيته وعدم الموانع المانعة له

من الفعل ، وهذا القدر هو الذي خفي على من جعل الإيمان مجرد التصديق ، وإن لم يقارنه فعلُ واجبٍ ولا ترك محرم ، وهذا من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه [١٣/أ] فعل طاعة ولا ترك معصية .

ونحن نقول : الإيمان هو التصديق ، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له ، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيمانًا لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمدًا رسول الله - كما يعرفون أبناءهم - مؤمنين مصدقين ، وقد قال تعالى : ﴿**فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ**﴾ ، أي يعتقدون أنك صادق ، ﴿**وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ**﴾ [الأنعام : ٣٣] ، والجحود لا يكون إلا بعد معرفة الحق ، وقال تعالى : ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا**﴾ [النمل : ١٤] وقال موسى لفرعون : ﴿**قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَآئِرَ**﴾ [الإسراء : ١٠٢] ، وقال تعالى عن اليهود : ﴿ **يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة : ١٤٦] ، وأبلغ من هذا قول النفرين اليهوديين لما جاءا إلى النبي ﷺ وسألاه عما دلهما على نبوته ، فقالا : نشهد أنك نبي ، فقال : «**ما يمنعكما من اتباعي**» ؟ قالا : إن داود دعا أن لا يزال في ذريته نبي ، وإنا نخاف إن اتبعناك أن تقتلنا يهود [1] . فهؤلاء قد أقروا بألسنتهم إقرارًا مطابقًا لمعتقدهم أنه نبي ، ولم يدخلوا بهذا التصديق والإقرار في الإيمان ، لأنهم لم يلتزموا طاعته والانقياد لأمره ، ومن هذا كُفْر أبي طالب فإنه عرف حقيقة المعرفة أنه صادق ، وأقر بذلك بلسانه ، وصرح به في شعره ، ولم يدخل بذلك في الإسلام ، فالتصديق إنما يتم بأمرين : **أحدهما :** اعتقاد الصدق .

والثاني : محبة القلب وانقياده . ولهذا قال تعالى لإبراهيم : ﴿**يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا**﴾ [الصافات : ١٠٤ و١٠٥] ، وإبراهيم كان معتقدًا لصدق رؤياه من حين رآها ، فإن رؤيا الأنبياء وحي ، وإنما جعله مصدقًا لها بعد أن فعل ما أمر به [١٣/ب] وكذلك قوله ﷺ : «**والفرجُ يُصَدِّق ذلك كلَّه أو يُكَذِّبه**» [2] فجعل التصديق عمل الفرج لا ما يتمنى القلب ، والتكذيب تركه لذلك ، وهذا صريح في أن التصديق لا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٣٤) و (٣١٤٣) ، وأحمد (٤/٢٤٠) ، وابن ماجه مختصرًا (٣٧٠٥) وفي إسناده ضعف .
(٢) البخاري (٦٢٤٣) ، ومسلم (٢٦٥٧) من حديث ابن عباس عن أبي هريرة رضي الله عنهم .

يصح إلا بالعمل . وقال الحسن : ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي ، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل . وقد رُوي هذا مرفوعًا [١] .

والمقصود : أنه يمتنع مع التصديق الجازم بوجوب الصلاة والوعد على فعلها والوعيد على تركها المحافظة على تركها وبالله التوفيق .

فصل في الاستدلال بالسنة

وأما الاستدلال بالسنة على ذلك فمن وجوه :

الدليل الأول : ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «**بين الرجل وبين الكفر تَرْكُ الصلاة**» [٢] . رواه أهل السنن ، وصححه الترمذي .

الدليل الثاني : ما رواه بريدة بن الحصيب الأسلمي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**العهدُ الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فَمَن تركها فقد كفر**» [٣] . رواه الامام أحمد وأهل السنن . وقال الحاكم : حديث صحيح إسناده على شرط مسلم .

الدليل الثالث : ما رواه ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**بين العبد وبين الكفر والإيمانِ الصلاةُ ، فإذا تركها فقد أشرك**»[٤] ، رواه هبة الله الطبري وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم .

الدليل الرابع : ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة يومًا فقال : «**مَنْ حافظ عليها كانت له نورًا وبرهانًا ونجاةً يوم القيامة . ومن لم يُحَافظ عليها لم تكن له نورًا ولا برهانًا ولا نجاةً ، وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأُبَيِّ بن خلف**» [٥] رواه الامام أحمد في مسنده وأبو حاتم

---

(١) موضوع أخرجه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد . انظر الضعيفة (١٠٩٨) .

(٢) مسلم (٨٢) .

(٣) **إسناده حسن :** أخرجه الترمذي (٢٦٢٣) والنسائي (٢٣١/١) وأحمد (٣٤٦/٥) وابن ماجه (١٠٧٩) والحاكم (٦/١ ، ٧) وصححه .

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وقال إسناد صحيح على شرط مسلم .

(٥) **إسناده حسن :** أخرجه أحمد (١٦٩/٢) وابن حبان (١٤٦٧) والدارمي (٣٠١/٢) وغيرهم بإسناد حسن .

ابن حبان في صحيحه. وإنما خص هؤلاء الأربعة [١٤/أ] بالذكر لأنهم من رؤس الكفر.

وفيه نكتة بديعة : وهو أن تارك المحافظة على الصلاة ، إما أن يشغله ماله ، أو ملكه ، أو رياسته ، أو تجارته ، فمن شغله عنها ماله فهو مع قارون ، ومن شغله عنها ملكه فهو مع فرعون ، ومن شغله عنها رياسته من وزارة أو غيرها فهو مع هامان ، ومن شغله عنها تجارته فهو مع أبي بن خلف .

الدليل الخامس : ما رواه عبادة بن الصامت قال : أوصانا رسول الله ﷺ فقال : «**لا تُشركوا بالله شيئًا ، ولا تَترُكوا الصلاةَ عمدًا . فمن تركها عمدًا متعمدًا فقد خرج من الملة ، ولا تقربوا الخمر فإنها رأسُ الخطايا**» [(١)] . رواه عبد الرحمن ابن أبي حاتم في سننه .

الدليل السادس : ما رواه معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : «**من ترك صلاة مكتوبة متعمدًا فقد بَرِئت منه ذمة الله**» [(٢)] رواه الإمام أحمد . ولو كان باقيًا على إسلامه لكانت له ذمة الإسلام .

الدليل السابع : ما رواه أبو الدرداء قال : أوصاني أبو القاسم ﷺ أن لا أترك الصلاة متعمدًا ، فمن تركها متعمدًا فقد برئت منه الذمة [(٣)] . رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في سننه .

الدليل الثامن : ما رواه معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه قال : «**رأسُ الأمرِ الإسلامُ ، وعمودُه الصلاة**» [(٤)] ، وهو حديث صحيح مختصر . ووجه الاستدلال به أنه أخبر أن الصلاة من الإسلام بمنزلة العمود الذي تقوم عليه الخيمة ، فكما تسقط الخيمة بسقوط عمودها ، فهكذا يذهب الإسلام بذهاب الصلاة ، وقد احتج أحمد بهذا بعينه .

الدليل التاسع : في الصحيحين والسنن والمسانيد من حديث عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «**بُني الاسلامُ على خمس : شهادةِ أن لا إله إلا الله**

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) حسن بمجموع طرقه وقد تقدم .

وأن محمدًا رسولُ الله ، وإقامِ الصلاة ، وإيتاءِ الزكاة ، وحجِّ البيت ، وصوم رمضان» [١] ، رواه الإمام أحمد . وفي بعض ألفاظه : «**الإسلامُ خمسٌ**» ، فذكره . ووجه الاستدلال به من وجوه :

أحدها : أنه جعل الإسلام كالقبة المبنية على خمسة أركان ، فإذا وقع ركنها الأعظم وقعت قبة الإسلام .

الثاني : أنه جعل هذه الأركان في كونها أركانًا لقبة الإسلام قرينة الشهادتين ، فهما ركن ، والصلاة ركن ، والزكاة ركن ، فما بال قبة الإسلام تبقى بعد سقوط أحد أركانها دون بقية أركانها .

الثالث : أنه جعل هذه الأركان نفس الإسلام وداخلة في مسمى اسمه . وما كان اسمًا لمجموع أمور إذا ذهب بعضها ذهب ذلك المسمى ، ولا سيما إذا كان من أركانه لا من أجزائه التي ليست بركن له ، كالحائط للبيت فإنه إذا سقط البيت بخلاف العود والخشبة واللبنة ونحوها .

الدليل العاشر: قول رسول الله ﷺ : «**مَن صلى صلاتنا ، واستقبل قِبلَتَنَا ، وأَكَلَ ذبيحتَنَا ، فهو المسلم ، له ما لنا ، وعليه ما علينا**» [٢] . ووجه الدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : أنه إنما جعله مسلمًا بهذه الثلاثة فلا يكون مسلمًا بدونها .

الثاني : أنه إن صلى إلى الشرق لم يكن مسلمًا حتى يصلي إلى قبلة المسلمين ، فكيف إذا ترك الصلاة بالكلية .

الدليل الحادي عشر : وما رواه الدارمي عن عبد الله بن عبد الرحمن قال : حدثنا يحيى بن حسان ، حدثنا سليمان بن قرم ، عن أبي يحيى القتات ، عن مجاهد ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ [١٥/أ] قال : «**مفتاحُ الجنة الصلاةُ**» [٣] . وهذا يدل على أن من لم يكن من أهل الصلاة لم تفتح له الجنة ، وهي

---

(١) أخرجه البخاري (٨) ومسلم (١٦) والترمذي (٢٧٣٦) والنسائي (١٠٧/٨) وأحمد (٢٦/٢ ، ٩٣ ، ١٢٠) .
(٢) أخرجه البخاري (٣٩١) من حديث أنس رضي الله عنه .
(٣) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٣٤٠/٣) والترمذي (٤) والبيهقي في الشعب (٤/٣) وفي إسناده ضعف .

تفتح لكل مسلم فليس تاركها مسلمًا . ولا تناقض بين هذا وبين الحديث الآخر وهو قوله : «**مفتاحُ الجنةِ شهادةُ أن لا إله إلا الله**» [١] ، فإن الشهادة أصل المفتاح ، والصلاة وبقية الأركان أسنانه التي لا يحصل الفتح إلا بها ، إذ دخول الجنة موقوف على المفتاح وأسنانه . **وقال البخاري :** وقيل لوهب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان ، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك [٢] .

الدليل الثاني عشر : ما رواه محجن بن الأدرع الأسلمي : أنه كان في مجلس مع النبي ﷺ ، فأذن للصلاة ، فقام النبي ﷺ ، ثم رجع ومحجن في مجلسه ، فقال له : «**ما منعك أنْ تصلي ، ألستَ برجلٍ مسلم**» ؟ **قال : بلى ، ولكني صليتُ في أهلي . فقال له : «إذا جئتَ فَصَلِّ مع الناس ، وإن كنت قد صليت»** [٣] رواه الامام أحمد والنسائي ، فجعل الفارق بين المسلم والكافر الصلاة ، وأنت تجد تحت ألفاظ الحديث إنك لو كنت مسلمًا لصليت ، وهذا كما تقول : ما لَكَ لا تتكلم ، ألست بناطق ؟ وما لك لا تتحرك ، ألست بحي ؟ ولو كان الإسلام يثبت مع عدم الصلاة لما قال لمن رآه لا يصلي : ألستَ برجل مسلم ؟ .

***

---

(١) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٥/٢٤٢) ونسبه الهيثمي في المجمع (١/١٦) إلى البزار وقال : فيه انقطاع بين شهر ومعاذ . وإسماعيل بن عياش روايته عن أهل الحجار ضعيفة وهذا منها وأخرجه ابن إسحاق في السيرة (٥/٥٩٠) عن عبد الله بن أبي بكر أنه حدث أن النبي ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن فذكره وفيه جهالة .

(٢) البخاري معلقًا في أول الجنائز ووصله في التاريخ (١/٩٥) .

(٣) إسناده محتمل التحسين : أخرجه مالك في الموطأ (١/١٢٧) ومن طريقه النسائي (٢/١١٢) وأخرجه أحمد (٤/٣٤) والحاكم (١/٢٤٤) والبيهقي في السنن في معرفة السنن والآثار (٣/٤٣٠٧) .

والمؤلف رحمه الله يستدل لمن قال بتكفير تارك الصلاة بلفظ ألست برجل مسلم ، وأما إعادة الصلاة بعد صلاتها ففي الباب عن يزيد بن الأسود أخرجه أحمد (٤/١٦٠ ، ١٦١) والطيالسي (١٢٢٧) والترمذي (٢١٩) وغيره .

فصل

في الاستدلال بإجماع الصحابة

وأما إجماع الصحابة ، فقال ابن زنجويه : حدثنا عمرو بن الربيع ، حدثنا يحيى بن أيوب ، عن يونس ، عن ابن شهاب قال : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن عبد الله بن عباس أخبره : أنه جاء عمر بن الخطاب حين طُعِنَ في المسجد قال : فاحتملته أنا ورهط كانوا معي في المسجد ، حتى أدخلناه [١٥/ب] بيته ، قال : فأمر عبد الرحمن بن عوف أن يصلي بالناس ، قال : فلما دخلنا على عمر بيته غُشِيَ عليه من الموت ، فلم يزل في غشيته حتى أسفر ، ثم أفاق فقال : هل صلى الناس ؟ قال : فقلنا : نعم ، فقال : لا إسلام لمن ترك الصلاة [(١)] . وفي سياق آخر : لا حَظَّ في الاسلام لمن تَرَكَ الصلاة [(٢)] . ثم دعا بوضوء فتوضأ وصلى . وذكر القصة ، فقال هذا بمحضر من الصحابة ولم ينكروه عليه .

وقد تقدم مثل ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة ، ولا يُعْلَمُ عن صحابي خلافهم . وقال الحافظ عبد الحق الإشبيلي - رحمه الله - في كتابه في الصلاة [(٣)] : ذهب جملة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إلى تكفير تارك الصلاة متعمدًا لتركها حتى يخرج جميع وقتها ، منهم عمر بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عباس وجابر وأبو الدرداء ، وكذلك روي عن علي ابن أبي طالب - كرم الله وجهه - ، وهؤلاء من الصحابة ، ومن غيرهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن المبارك وإبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وأيوب السختياني وأبو داود الطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وأبوخيثمة زهير بن حرب .

---

(١) وأخرجه المروزي (٩٣٠) من طريق شريك عن عبد الملك بن عمير قال سمعت عمر وتابعه عبيد الله (٩٣١) ، لكن له علتان الأولى : أن أبا حاتم سأله ابنه عنه فقال لم يدرك أبو المليح عمر . العلل (١/١٩٣) الثانية : أن قرة بن خالد خالفهما فرواه عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن المسور بن مخرمة عن عمر بلفظ : «الصلاة ولا حق في الإسلام لمن ترك الصلاة» أخرجه المروزي (٨٢٩) والآجرى في الشريعة (١٣٤) ورواية قرة قد رجحها الدارقطني في العلل (٢/٢١١) .

(٢) صحيح تقدم .

(٣) وهو مطبوع باسم الصلاة والتهجد تحقيق عادل أبو المعاطي عن دار الوفاء .

كيف تأول غير المكفرين هذه النصوص

قال المانعون من التكفير : يجب حمل هذه الأحاديث وما شاكلها على كفر النعمة دون كفر الجحود كقوله : ﷺ «**من تعلم الرمْيَ ثم تَرَكَه فهي نعمة كَفَرَها**»[١] ، وقوله : «**لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كُفرٌ بكم**» [٢] ، وقوله : «**تبرؤٌ مِن نَسَبٍ - وإنْ دَقّ - كُفرٌ بعد إيمان**» [٣] ، وقوله : «**سبابُ المسلم فسوقٌ وقتالُه كُفرٌ**» .

وقوله : [«**مَنْ أتى امرأة في دُبُرها فقد كَفَر بما أُنزِل على محمد**» [٤] ، وقوله :

---

(١) **ضعيف** : فيه عن أبي هريرة وابن عمر وعقبة بن عامر ، أما حديث أبي هريرة فأخرجه الطبراني في الصغير (٥٤٣/١) والأوسط (٥ / ص ١٠١) والخطيب في التاريخ (٦١/١٢) وفي إسناده قيس بن الربيع قال الهيثمي في المجمع (٢٦٩/٥) وثقه شعبة وسفيان الثوري وغيرهما وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات .
وأما حديث عقبة فأخرجه أحمد (١٤٨/٤) والنسائي (٢٨/٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣) ، وأبو داود (٢٥/٣) والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١١٤/١) والحاكم (٩٥/٢) من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلام عن خالد بن زيد الأنصاري عن عقبة مرفوعًا . جزء في حديث أوله : إن الله يدخل بالسهم الواحد ... الحديث وتابع عبد الرحمن معاوية بن سلام ذكره البخاري في التاريخ وخالفهما يحيى بن أبي كثير فرواه عن أبي سلام عن عبد الله بن الأزرق عن عقبة مرفوعًا واختلف على يحيى فيه فرواه هشام الدستوائي هكذا ، ورواه معمر عن يحيى عن زيد بن سلام بن أبي سلام محمد عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة ذكره المزي (٧١/٨) في ترجمة خالد بن زيد قال وقيل عن حيى عن زيد عن جده عن عبد الله بن زيد عن عقبة به ، ورواه هشام الدستوائي عن يحيى حدثنا أبو سلمة عن عبد الله الأزرق عن علقمة بن عامر ذكره ابن أبي حاتم في العلل (٣١٩/١) وقال أبوه إنما هو يحيى عن أبي سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة مرفوعًا ، أقول ولهذا الاختلاف قال الذهبي في الكاشف في ترجمة خالد بن زيد فيه اضطراب .
أقول أيضًا وعلى فرض الترجيح ، وفيه عبد الله بن زيد الأزرق مجهول ، وخالد بن زيد مقبول .
وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن عدي في الكامل (١١٨/٦) وفي إسناده محمد بن محصن الأسدي كذاب .

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦٨) ومسلم (٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) **إسناده حسن** : أخرجه أحمد (٢١٥/٢) وابن ماجه (٢٧٤٤) وقال في الزوائد : إسناده صحيح وأظنه من زيادات ابن القطان .

(٤) **صحيح بمجموع طرقه** : أخرجه أبو داود (٣٩٠٤) والنسائي في الكبرى (٣٢٣/٥) والترمذي (١٣٥) وابن ماجه (٦٣٩) من طريق حماد بن سلمة عن حكيم الأثرم عن أبي تميمة عن أبي هريرة مرفوعًا به ، وهذا إسناد معل بأن أبا تميمة لا يعرف له سماع من أبي هريرة كما قال البخاري رحمه الله في التاريخ ولذا قال الترمذي وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده ويعني بمحمد البخاري .
وللحديث إسناد آخر أخرجه أحمد (٤٢٩/٢) من طريق عوف بن أبي جميلة ثنا خلاس عن أبي هريرة والحسن =

«مَن حلف بغير الله فقد كفر» [(١)] رواه الحاكم في صحيحه بهذا اللفظ] وقوله : **«اثنتان في أمتي هما بهم كفرٌ : الطعنُ في الأنساب ، والنياحةُ [١٦/أ] على الميت»** [(٢)] ، ونظائر ذلك كثيرة ، قالوا : وقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر ، والمنتسب ، ولم يوجب زوال هذا الاسم عنهم كفر الجحود والخلود في النار ، فكذلك كفر تارك الصلاة ليس بكفر جحود ولا يوجب التخليد في الجحيم ، وقد قال النبي ﷺ : **«لا إيمانَ لمن لا أمانة له»** [(٣)] ، فنفى عنه الإيمان ،

= عن النبي ﷺ .

قال ابن شاكر - رحمه الله - على هذا الإسناد : وهو صحيح متصل ، وخلاس اختلفوا في سماعه من أبي هريرة وهو معاصر له بكل حال وهو كاف في اتصال السند كما هو معروف ،وحديث الحسن مرسل اعتضد بالموصول وكلاهما متابعة جيده لحديث حكم في بعض روايته وتؤيد أنه حديث صحيح . اهـ .

أقول : أخرجه الحاكم (٨/١) والبيهقي (١٣٥/٨) من طريق عوف عن خلاس ومحمد عن أبي هريرة ، ومحمد هو ابن سيرين وهذه متابعة من خلاس وهو أعني محمدًا صحيح السماع عن أبي هريرة .

وللحديث شاهد آخر من حديث ابن عمر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٤٦/٨) وآخر من حديث عمران بن حصين قال المنذري رواه البزار بإسناد جيد ، وله شاهد موقوف على ابن مسعود أخرجه أبو داود الطيالسي (٣٨٢) بسند حسن ، وأخرجه كذلك أبو يعلى (٢٨٠/٩) ، وابن وهب في الجامع (٦٨٧) وبالجملة فالحديث صحيح بهذه الطرق .

بعض الشواهد التي ذكرت مختصره على إتيان الكاهن ، وإنما لم أنبه على ذلك أثناء التخريج لأنها تدل على ما ذهب إليه المؤلف ، أما مسألة إتيان المرأة في دبرها فهي وإن كان الحفاظ كالبخاري والبزار والنسائي قالوا لا يثبت في الباب حديث فيعنون والله أعلم استقلالاً ، لكن مجموع الأحاديث التي في الباب يشد بعضها بعضًا وتدل على التحريم والله أعلم .

(١) صحيح : أخرجه الحاكم (٢٩٧/٤) والبيهقي (٢٩/١٠) من طريق سعد بن عبيدة عن ابن عمر وأعله البيهقي بالانقطاع فقال وهذا مما لم يسمعه سعد من ابن عمر وأقول : وهو قول مدفوع بالروايات التي فيها أنه - أي سعد - كان في حلقة مع ابن عمر وبهذا أصاب الحافظ في التلخيص .

أخرجه أبو داود (٣٢٥١) والترمذي (١٥٣٥) وأحمد (٤٧/١ و ٣٤/٢) أماكن أخرى وغيرهم هذا الحديث من هذا الطريق أيضًا بلفظ أشرك وإنما لم أذكرها في التخريج للفظ الذي يستدل له المؤلف رحمه الله والذي خصه بالحاكم .

(٢) أخرجه مسلم (١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) حسن بمجموع طرقه : أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (٧) وأحمد (١٣٥/٣ ، ١٥٤ و ٢١٠ و ٢٥١) والبيهقي في السنن (٢٨٨/٦) والقضاعي في الشهاب (٨٤٩ و ٨٥٠) والطبراني في الأوسط (٢٦٢٧) و (٥٩١٩) وفي إسناده أبو هلال الراسبي فيه ضعف ، وله طريق آخر إلى أنس أخرجها أحمد (٢٥١/٣) والقضاعي (٨٤٨) وفي إسناده المغيرة بن زياد الثقفي لا يعرف . وله طريق آخر أخرجه البيهقي في السنن (٩٧/٤) بإسناد لا بأس به وله طريق آخر أخرجه ابن حبان (١٩٤) بإسناد جيد ، والحديث صححه الألباني - رحمه الله - في ......=

ولا يوجب ترك أداء الأمانة أن يكون كافرًا كفرًا ينقل عن الملة وقد قال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَـافِرُونَ﴾ [المائدة : ٤٤] ليس بالكفر الذي يذهبون إليه [١] ، وقال طاووس : سئل ابن عباس عن هذه الآية فقال : هو به كفر ، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وقال أيضًا : كفر لا ينقل عن الملة [٢] ، وقال سفيان عن ابن جريج عن عطاء : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق [٣] .

* * *

فصل

في الحكم بين الفريقين وفصل الخطاب بين الطائفتين

معرفة الصواب في هذه المسألة مبني على معرفة حقيقة الإيمان والكفر ، ثم يصح النفي والإثبات بعد ذلك ، فالكفر والإيمان متقابلان ، إذا زال أحدهما خلفه الآخر .

ولما كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة ، وكل شعبة منها تسمى إيمانًا ، فالصلاة من الإيمان ، وكذلك الزكاة والحج والصيام ، والأعمال الباطنة كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه ، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق ؛ فإنه شعبة من شعب الإيمان ، وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادة ، ومنها ما لا يزول بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق ، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا [١٦/ب] عظيمًا : منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب ، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى ويكون إليها أقرب .

وكذلك الكفر ذو أصل وشعب ، فكما أن شعب الإيمان إيمانٌ ، فشعب الكفر كفر ، فالحياء شعبة من الإيمان ، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر ، والصدق

= تخريج الإيمان لابن أبي شيبة .

(١) صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما : أخرجه الطبراني في تفسيره (٦/٢٥٦) من طرق إلى ابن عباس ، وأخرجه المروزي (٥٦٩) إلى (٥٧٢) .

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره المصدر السابق والمروزي (٥٧٣) .

(٣) إسناده صحيح إلى عطاء : أخرجه ابن جرير (٦/٢٥٦) والمروزي (٥٧٥) .

شعبة من شعب الإيمان ، والكذب شعبة من شعب الكفر ، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان ، وتركها من شعب الكفر ، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان ، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر ، والمعاصي كلها من شعب الكفر كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان .

وشعب الإيمان قسمان : قولية ، وفعلية ، وكذلك شعب الكفر نوعان : قولية وفعلية ، ومن شعب الإيمان القوليةِ شعبةٌ يوجب زوالها زوال الإيمان ، فكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالُها زوالَ الإيمان ، وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية ، فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارًا وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف ،فهذا أصل .

وها هنا أصل آخر :وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل ، والقول قسمان : قول القلب وهو الاعتقاد ، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام ، والعمل قسمان : عمل القلب وهو نيته وإخلاصه ، وعمل الجوارح ، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله ، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء ، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق ، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة ، فأهل السنة مجمعون [١٧/أ] على زوال الإيمان وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده ، كما لم ينفع إبليسَ وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ بل ويقرون به سرًا وجهرًا ، ويقولون : ليس بكاذب ، ولكن لا نتبعه ، ولا نؤمن به ، وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح ، ولا سيما إذا كان ملزومًا لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم تقريره ، فإنه يلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح ، إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت ، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة والانقياد وهو حقيقة الإيمان ، فإن الإيمان ليس مجرد التصديق - كما تقدم بيانه - وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد ، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه ، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه ، وإن سمي الأول هدى فليس هو الهدى التام المستلزم

للاهتداء ، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقًا فليس هو التصديق المستلزم للإيمان ، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته .

فصل
كفر الاعتقاد وكفر العمل

وها هنا أصل آخر ، وهو أن الكفر نوعان : كفر عمل ، وكفر جحود وعناد ، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعنادًا ، من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه ، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه ، وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضادُّ الإيمان ، وإلى ما لا يضاده ، فالسجود للصنم ، والاستهانةُ بالمصحف وقتل النبي وسبه ، يضاد الإيمان ، وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو من الكفر [١٧/ب] العملي قطعًا ، ولا يمكن أن ينفي عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه . فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر ، وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ ، ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد ، ومن الممتنع أن يسمي الله - سبحانه - الحاكم بغير ما أنزل الله كافرًا ، ويسمى رسول الله ﷺ تارك الصلاة كافرًا ولا يطلق عليهما اسم كافر ، وقد نفى رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر [(١)] ، وعمن لا يأمن جاره بوائقه [(٢)] ، وإذا نفي عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل ، وإن انتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد ، وكذلك قوله : «**لا تَرْجِعوا بعدي كُفَّارًا يَضْرب بعضُكم رقابَ بعض**» [(٣)] ، فهذا كفر عمل ، وكذلك قوله : «**من أتى كاهنا فَصَدَّقه أو امرأةً في دبرها : فقد كَفَر بما أُنزِل على محمد**»[(٤)]،

---

(١) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى ما أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) يشير المؤلف رضي الله عنه إلى ما رواه البخاري من حديث أبي شريح و أبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعًا (٦٠١٦) .

(٣) أخرجه البخاري (١٢١) ومسلم (٦٥) من حديث جرير رضي الله عنه ، وأخرجه البخاري (٦٨٦٨) ومسلم (٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وأخرجه البخاري من حديث ابن عباس (١٧٣٩ و ٧٠٧٩) ومسلم (١٦٧٩) .

(٤) صحيح بمجموع طرقه .

وقوله : «**إذا قال الرجلُ لأخيه : يا كافر .. فقد بَاءَ بها أحدُهما**» (١) .

وقد سمى الله - سبحانه وتعالى - من عمل ببعض كتابه وترك العمل ببعضه مؤمنًا بما عمل به وكافرًا بما ترك العمل به ، فقال تعالى : ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾ [البقرة : ٨٤ و ٨٥] ، فأخبر سبحانه أنهم أقروا بميثاقه الذي أمرهم به والتزموه ، وهذا يدل على تصديقهم به أنهم [١٨/ب] لا يقتل بعضهم بعضًا ، ولا يُخْرِجُ بعضهم بعضًا من ديارهم ثم أخبر أنهم عصوا أمره ، وقتل فريق منهم فريقًا وأخرجوهم من ديارهم ، فهذا كفرهم بما أُخِذَ عليهم في الكتاب ، ثم أخبر أنهم يُفدون من أسر من ذلك الفريق ، وهذا إيمان منهم بما أخذ عليهم في الكتاب ، فكانوا مؤمنين بما عملوا به من الميثاق ، كافرين بما تركوه منه ، فالإيمان العملي يضاده الكفر العملي ، والإيمان الاعتقادي يضاده الكفر الاعتقادي ، وقد أعلن النبي ﷺ بما قلناه في قوله في الحديث الصحيح :« **سبابُ المسلمِ فسوقٌ وقتاله كفر**» (٢)، ففرق بين سبابه وقتاله ، وجعل أحدهما فسوقًا لا يكفر به ، والآخر كفرًا ، ومعلوم : أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي ، وهذا الكفر لا يخرجه من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية ، كما لا يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان .

وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله وبالإسلام والكفر ولوازمهما ، فلا تتلقى هذه المسائل إلا عنهم ، فإن المتأخرين لم يفهموا مرادهم فانقسموا فريقين : فريقًا أخرجوا من الملة بالكبائر وقضوا على أصحابها بالخلود في النار ، وفريقًا جعلوهم مؤمنين كاملي الإيمان ، فهؤلاء غلوا ، وهؤلاء جَفَوْا ، وهدى الله أهل

---

(١) البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفي الباب عن أبي هريرة (٦١٠٣) عند البخاري .

(٢) **متفق عليه** وقد تقدم .

السنة للطريقة المثلى والقول الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الملل ، فها هنا كفر دون كفر ، ونفاق دون نفاق ، وشرك دون شرك ، وفسوق دون فسوق ، وظلم دون ظلم ، قال سفيان بن عيينة ، عن هشام بن حجير ، عن طاوس ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة : ٤٤] : ليس هو بالكفر الذي يذهبون إليه (١) ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه قال : سئل ابن عباس عن قوله : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم [١٨/ب] بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ : قال هو بهم كفر ، وليس كمن كفر بالله وملائكته كتبه ورسله (٢) ، وقال في رواية أخرى عنه : كفر لا ينقل عن الملة ، وقال طاووس : ليس بكفر ينقل عن الملة (٣) ، وقال وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق (٤) ، وهذا الذي قاله عطاء بَيِّنٌ في القرآن لمن فهمه ، فإن الله - سبحانه - سمى الحاكم بغير ما أنزله كافرًا ، وسمى جاحد ما أنزله على رسوله كافرًا ، وليس الكافران على حد سواء وسمى الكافر ظالمًا كما في قوله تعالى : ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، وسمى متعدي حدوده في النكاح والطلاق والرجعة والخلع ظالمًا فقال : ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق : ١] ، وقال نبيه يونس :﴿لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] ، وقال صَفِيُّه آدم : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف : ٢٣] ، وقال كليمه موسى : ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [القصص : ١٦] ، وليس هذا الظلم مثل ذلك الظلم .

ويسمى الكافر فاسقًا كما في قوله : ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة : ٢٦ و ٢٧] ، الآية وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة : ٩٩] ، وهذا كثير في القرآن ، ويسمى المؤمن العاصي فاسقًا كما في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ

---

(١) صحيح إلى ابن عباس .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) حسن : أخرجه الطبري في تفسيره (٢٥٦/٦) والمروزي (٥٧٤) وإسناده جيد .
(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٥٦/٦) والمروزي (٥٧٥) .

فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات : ٦] ، نزلت في الحكم بن أبي العاص [١٩/أ] (١) ، وليس الفاسق كالفاسق ، وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور : ٤] ، وقال عن إبليس : ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف : ٥٠] ، وقال : ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، وليس الفسوق كالفسوق .

فالكفر كفران ، والظلم ظلمان ، والفسق فسقان ، وكذا الجهل جهلان : جهل كفر كما في قوله تعالى : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف : ١٩٩]وجهل غير كفر كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء : ١٧] ، كذلك الشرك شركان : شرك ينقل عن الملة وهو الشرك الأكبر ، وشرك لا ينقل عن الملة وهو الشرك الأصغر وهو شرك العمل كالرياء ، قال تعالى في الشرك الأكبر : ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة : ٧٢] ، وقال : ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج : ٣١] ، وفي شرك الرياء : ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف : ١١٠] ، ومن هذا الشرك الأصغر قوله ﷺ : «**من حلف بغير الله فقد أشرك**» (٢) ، رواه أبو داود وغيره ، ومعلوم : أن حلفه بغير الله لا يخرجه عن الملة ، ولا يوجب له حكم الكفار ، ومن هذا قوله ﷺ : «**الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل**»(٣) ، فانظر كيف انقسم الشرك والكفر والفسوق والظلم والجهل إلى ما هو كفر ينقل عن الملة ، وإلى ما لا ينقل عنها ، وكذا النفاق نفاقان : نفاق اعتقاد ، ونفاق عمل ، فنفاق الاعتقاد هو الذي أنكره الله على المنافقين في القرآن وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار ، ونفاق العمل كقوله ﷺ في الحديث الصحيح : «**آيةُ المنافقِ ثلاثٌ : إذا**

---

(١) لعله سبق قلم من المؤلف رحمه الله ، فيكاد يكون إجماعًا بين المفسرين أنها نزلت في الوليد بن عقبة . انظر الدر المنثور (٥٥٥/٧) .

(٢) **صحيح** سبق تخريجه .

(٣) **حسن بمجموع طرقه :** فيه عن أبي بكر وأبي موسى رضي الله عنهما ، أما حديث أبي بكر فأخرجه المروزي في مسند أبي بكر (١١٧) وفي إسناده ضعف وله طريق آخر ، أخرجه أبو نعيم في الحلية (١١٢/٧) .... =

حَدَّث كَذَبَ ، وإذا وَعَدَ أَخلَفَ ، وإذا ائتُمِنَ خَانَ» (١) ، وفي الصحيح أيضًا : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ، وإذا ائتمن خان» (٢) ، فهذا نفاق عمل قد يجتمع مع أصل الايمان ، ولكن إذا استحكم وكمل فقد ينسلخ صاحبه عن الإسلام بالكلية ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم ، فإن الإيمان ينهى المؤمن عن هذه الخلال ، فإذا كملت في العبد ولم يكن له ما ينهاه عن شيء منها ، فهذا لايكون إلا منافقًا خالصًا ، وكلام الإمام أحمد يدل على هذا ، فإن إسماعيل بن سعيد الشالنجي قال : سألت أحمد بن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده ، إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم ، وهل يكون مصرًا من كانت هذه حاله ؟ قال : هو مُصِر مثل قوله : «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» ، يخرج من الإيمان ويبقى في الإسلام ، ونحو قوله : «**لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يَسرق حين يسرق وهو مؤمن**» (٣) ، ونحو قول ابن عباس في قوله تعالى : ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ قال إسماعيل : فقلت له ما هذا الكفر ؟ قال : كفر لا ينقل عن الملة ، مثل الإيمان بعضه دون بعض ، فكذلك الكفر ، حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه .

***

= وفي إسناده ضعف أيضًا وله طريق آخر أخرجه أبو يعلى (٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠) وإسناده ضعيف ، وأما حديث أبي موسى فأخرجه أحمد (٤٠٣/٤) وعزاه الهيثمي في المجمع (٢٢٣/١٠) للطبراني في الكبير والأوسط وقال : ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي علي ووثقه ابن حبان .

(١) أخرجه البخاري (٣٣) ، ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٣٤) ، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٣) متفق عليه وقد تقدم .

فصل

أعظم أصول أهل السنة

وهاهنا أصل آخر ، وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان ، وشرك وتوحيد ، وتقوى وفجور ، ونفاق وإيمان ، وهذا من أعظم أصول أهل [٢٠/أ] السنة ، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية ، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل ، وقد دل عليه القرآن والسنة والفطرة وإجماع الصحابة ، قال تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف : ١٠٦] ، فأثبت لهم إيمانًا به سبحانه مع الشرك ، وقال تعالى : ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لاَ يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات : ١٤] ، فأثبت لهم إسلامًا وطاعة لله ورسوله مع نفي الإيمان عنهم ، وهو الإيمان المطلق الذي يَستحق اسمه بمطلقه : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات : ١٥] ، وهؤلاء ليسوا منافقين في أصح القولين ، بل هم مسلمون بما معهم من طاعة الله ورسوله ، وليسوا مؤمنين وإن كان معهم جزء من الإيمان أخرجهم من الكفر ، قال الإمام أحمد : من أتى هذه الأربعة أو مثلهن أو فوقهن - يريد الزنا والسرقة وشرب الخمر والانتهاب - فهو مسلم ، ولا أسميه مؤمنًا ، ومن أتى دون ذلك - يريد دون الكبائر - سميته مؤمنًا ناقص الإيمان ، وقد دل على هذا قوله ﷺ : «**فمن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق**» (١) ، فدل على أنه يجتمع في الرجل نفاق وإسلام ، وكذلك الرياء شرك ، فإذا راءى الرجل في شيء من عمله اجتمع فيه الشرك والإسلام ، وإذا حكم بغير ما أنزل الله ، أو فعل ما سماه رسول الله ﷺ كفرًا وهو ملتزم للإسلام وشرائعه فقد قام به كُفْرٌ وإسلام ، وقد بينا أن المعاصي كلها شعب من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها [٢٠/ب] شعب من شعب الإيمان ، فالعبد تقوم به شعبة أو أكثر من شعب الإيمان [وقد يسمى بتلك

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عمرو .

الشعبة مؤمنا ، وقد لا يسمى] كما أنه قد يسمى بشعبة من شعب الكفر كافرًا ، وقد لا يطلق عليه هذا الاسم ، **فها هنا أمران** : أمر اسمي لفظي ، وأمر معنوي حكمي ، فالمعنوي هل هذه الخصلة كفر أم لا ؟ واللفظي هل يسمى من قامت به كافرًا أم لا ؟ فالأمر الأول شرعي محض ، والثاني لغوي وشرعي .

فصلٌ

وها هنا أصل آخر : وهو أنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمنًا ، وإن كان ما قام به إيمانًا ، ولا من قيام شعبة من شعب الكفر به أن يسمى كافرًا ، وإن كان ما قام به كفرًا ، كما أنه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أن يسمى عالمًا ، ولا من معرفة بعض مسائل الفقه والطب أن يسمى فقيهًا ولا طبيبًا ، ولا يمنع ذلك أن تسمى شعبة الايمان إيمانًا ، وشعبة النفاق نفاقًا ، وشعبة الكفر كفرًا ، وقد يطلق عليه الفعل كقوله : «**فمن تركها فقد كفر**» (١) ، وقوله : «**من أتى كاهنا فَصَدَّقه بما يقول فقد كفر**» (٢) ، وقوله : «**من حلف بغير الله فقد كفر**» (٣) رواه الحاكم في صحيحه بهذا اللفظ ، فمن صدر منه خلة من خلال الكفر فلا يستحق اسم كافر على الإطلاق ، وكذا يقال لمن ارتكب محرمًا : إنه فعل فسوقًا وإنه فسق بذلك المحرم ، ولا يلزمه اسمُ فاسقٍ إلا بغلبة ذلك عليه ،وهكذا الزاني والسارق والشارب والمنتهب لا يسمى مؤمنًا وإن كان معه إيمان ، كما أنه لا يسمى كافرًا وإن كان ما أتى به من خصال الكفر وشعبه ، إذ المعاصي كلها من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان .

والمقصود : أنَّ [٢١/أ] سلب الإيمان من تارك الصلاة أولى من سلبه عن مرتكب الكبائر ، وسلب اسم الإسلام عنه أولى من سلبه عمن لم يَسْلم المسلمون من لسانه ويده ، فلا يسمى تارك الصلاة مسلمًا ولا مؤمنًا وإن كان معه شعبة من شعب الإسلام والإيمان .

---

(١) يشير إلى حديث بريدة وقد تقدم .

(٢) صحيح بمجموع طرقه وقد تقدم .

(٣) صحيح وقد تقدم .

يبقى أن يقال : فهل ينفعه ما معه من الإيمان في عدم الخلود في النار ؟ فيقال : ينفعه إن لم يكن المتروك شرطًا في صحة الباقي واعتباره ، وإن كان المتروك شرطًا في اعتبار الباقي لم ينفعه ، ولهذا لم ينفع الإيمان بالله ووحدانيته وأنه لا إله إلا هو من أنكر رسالة محمد ﷺ ، ولا تنفع الصلاة من صلاها عمدًا بغير وضوء ، فشعب الإيمان قد يتعلق بعضها ببعض تعلق المشروط بشرطه ، وقد لايكون كذلك .

فيبقى النظر في الصلاة هل هي شرط لصحة الإيمان ؟ هذا سر المسألة ، والأدلة التي ذكرناها وغيرها تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلا بفعل الصلاة ، فهي مفتاح ديوانه ، ورأس مال ربحه ، ومحال بقاء الربح بلا رأس مال ، فإذا خسرها خسر أعماله كلها وإن أتى بها صورة ، وقد أشار إلى هذا في قوله : «**فإنْ ضَيَّعَها فهو لما سواها أَضْيَعُ**» (١) ، وفي قوله : «**إنَّ أولَ ما يُنظَر في شيء من أعمالهِ الصلاةُ ، فإنْ جازت له نُظِرَ في سائِر أعماله ، وإن لم تَجُزْ له لم يُنظَرْ في شيء من أعماله بَعْدُ**» (٢) . ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها ودُعي إلى فعلها على رؤوس الملأ - وهو يرى بارقة السيف على رأسه ، ويشد للقتل وعصبت عيناه - وقيل له : تصلي وإلا قتلناك ، فيقول : اقتلوني ولا أصلي أبدًا ، ومن لا يكفر تارك الصلاة يقول : هذا مؤمن مسلم يُغسل ويصلي [٢١/ب] عليه ويدفن في مقابر المسلمين ، وبعضهم يقول : إنه مؤمن كامل الإيمان ، إيمانه كإيمان جبريل وميكائيل ، أفلا يستحي مَنْ هذا قولُه مِن إنكاره تكفيرَ مَنْ شهد بكفره الكتابُ والسنة واتفاق الصحابة ، والله الموفق .

***

(١) هذا من قول عمر وقد تقدم .

(٢) يشير إلى حديث أبي هريرة وتميم رضي الله عنهما وهو صحيح وقد تقدم .

فصل

في سياق أقوال العلماء من التابعين ومن بعدهم في كفر تارك الصلاة ، ومن حكى الإجماع على ذلك

قال محمد بن نصر : حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا أبو النعمان ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب قال : ترك الصلاة كفر ، لا يختلف فيه [١] ، وحكى محمد عن ابن المبارك قال : من أَخَّرَ صلاة حتى يفوت وقتها متعمدًا من غير عذر فقد كفر [٢] ، وقال علي بن الحسن بن شقيق سمعت عبد الله بن المبارك يقول : من قال إني لا أصلي المكتوبة اليوم فهو أكفر من حمار [٣] ، وقال يحيى بن معين : قيل لعبد الله بن المبارك : إن هؤلاء يقولون من لم يصم ولم يصل بعد أن يُقِرَّ بِهِ فهو مؤمن مستكمل الإيمان ، فقال عبد الله : لا نقول نحن ما يقول هؤلاء ، من ترك الصلاة متعمدًا من غير علة حتى أدخل وقتًا في وقت فهو كافر [٤] ، وقال ابن أبي شيبة : قال النبي ﷺ : «**مَنْ ترك الصلاة فقد كفر**» ، فيقال له : ارجع عن الكفر ، فإن فعل وإلا قتل بعد أن يؤجله الوالي ثلاثة أيام [٥] ، وقال أحمد بن يسار : سمعت صدقة بن الفضل - وسئل عن تارك الصلاة - فقال : كافر ، فقال له السائل أتبين منه امرأته ؟ فقال صدقة : وأين الكفر من الطلاق لو أن رجلاً كفر ولم تطلق منه امرأته ! قال أبو عبد الله محمد بن نصر : سمعت إسحاق يقول : صح عن النبي [٢٢/أ] ﷺ أن تارك الصلاة كافر . وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا أن تارك الصلاة عمدًا من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر .

* * *

---

(١) إسناده صحيح : أخرجه المروزي (٩٧٨) .

(٢) أخرجه المروزي (٩٧٩) .

(٣) المروزي (٩٨٠) .

(٤) المصدر السابق (٩٨١) .

(٥) المصدر السابق (٩٨٨) وفي معناه حديث جابر وبريدة رضي الله عنهما وهما صحيحان وقد تقدما .

فصل

في أن ترك الصلاة يحبط الأعمال

وأما المسألة الرابعة : وهي قوله : هل تحبط الأعمال بترك الصلاة أم لا ؟ أما تركها بالكلية فإنه لا يقبل معه عمل كما لا يقبل مع الشرك عمل ، فإن الصلاة عمود الإسلام - كما صح عن النبي ﷺ (١) - وسائر الشرائع كالأطناب والأوتاد ونحوها ، وإذا لم يكن للفسطاط عمود لم ينتفع بشيء من أجزائه ، فقبول سائر الأعمال موقوف على قبول الصلاة ، فإذا رُدت : رُدت عليه سائر الأعمال ، وقد تقدم الدليل على ذلك ، وأما تركها أحيانًا فقد روى البخاري في صحيحه من حديث بريدة قال : قال رسول الله ﷺ : «**بكِّروا بصلاة العصر ، فإن مَن ترك صلاة العصر فقد حبط عمله**» (٢) ، وقد تكلم قوم في معنى هذا الحديث ، فأتوا بما لا حاصل له ، قال المهلب : معناه من تركها مضيعًا لها ، متهاونًا بفضل وقتها مع قدرته على أدائها ، حبط عمله في الصلاة خاصة ، أي لا يحصل له أجر المصلي في وقتها ، ولا يكون له عمل ترفعه الملائكة ، وحاصل هذا القول إن من تركها فإنه يُحْرم أجرها ، ولفظ الحديث ومعناه يأبى ذلك ، ولا يفيد حبوط عمل قد ثبت وفعل ، وهذا حقيقة الحبوط في اللغة والشرع ، ولا يقال لمن فاته ثواب عمل من الأعمال : إنه قد حبط عمله ، وإنما يقال : فاته أجر ذلك العمل : وقالت طائفة : يحبط عمل ذلك اليوم لا جميع عمله ، فكأنهم استصعبوا حبوط الأعمال الماضية كلها بترك صلاة [٢٢/ب] واحدة ، وتركها عندهم ليس بردة تحبط الأعمال فهذا الذي استشكله هؤلاء هو وارد عليهم بعينه في حبوط عمل ذلك اليوم ، والذي يظهر في الحديث - والله أعلم بمراد رسوله - أن الترك نوعان : ترك كلي لا يصليها أبدًا فهذا يحبط العمل جميعه ، وترك معين في يوم معين فهذا يحبط عمل ذلك اليوم ، فالحبوط العام في مقابلة الترك العام ، والحبوط المعين في مقابلة الترك المعين .

---

(١) حسن بشواهده وقد تقدم .

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٣) من حديث بريدة رضي الله عنه .

فإن قيل : كيف تحبط الأعمال بغير الردة ؟ قيل : نعم ، قد دل القرآن والسنة والمنقول عن الصحابة : أن السيئات تحبط الحسنات ، كما أن الحسنات يذهبن السيئات ، قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى﴾

وقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلاَ تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات : ٢] ، وقالت عائشة لأم ولد زيد بن أرقم : أخبري زيدًا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب - لما باع بالعينة [١] . وقد نص الإمام أحمد على هذا فقال : ينبغي للعبد في هذا الزمان أن يستدين ويتزوج لئلا ينظر ما لا يحل فيحبط عمله .

وآيات الموازنة في القرآن على هذا ، فكما أن السيئة تذهب حسنة أكبر منها ، فالحسنة يحبط أجرها بسيئة أكبر منها ، **فإن قيل** : فأي فائدة في تخصيص صلاة العصر بكونها محبطة دون غيرها من الصلوات ؟ **قيل** : الحديث لم ينف الحبوط بغير العصر إلا بمفهوم لقب ، وهو مفهوم ضعيف جدًا ، وتخصيص العصر بالذكر لشرفها من بين الصلوات ، ولهذا كانت هي الصلاة الوسطى بنص حديث رسول الله ﷺ [٢] الصحيح الصريح ، ولهذا خصها [٢٣/أ] بالذكر في الحديث الآخر وهو قوله : «**الذي تفوته صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه**» [٣] ، أي فكأنما سُلب أهله وماله ، فأصبح بلا أهل ولا مال ، وهذا تمثيل لحبوط عمله بتركها - كأنه شبه أعماله الصالحة - بانتفاعه وتمتعه بها - بمنزلة أهله وماله ، فإذا ترك صلاة العصر فهو كمن له أهل ومال فخرج من بيته لحاجة وفيه أهله وماله فرجع وقد اجتيح الأهل والمال فبقي وترًا دونهم ، وموتورًا بفقدهم ، فلو بقيت عليه أعماله الصالحة لم يكن التمثيل مطابقًا .

---

(١) إسناده ضعيف : أخرجه الدارقطني (٣١١/٢) والبيهقي (٣٣٠/٥) وفي إسناده جهالة .
(٢) مسلم (٦٢٨) .
(٣) أخرجه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

فصل

في أنواع حبوط الأعمال

والحبوط نوعان : عام ، وخاص ، فالعام حبوط الحسنات كلها بالردة ، والسيئات كلها بالتوبة ، والخاص حبوط السيئات والحسنات بعضها ببعض ، وهذا حبوط مقيد ، جزئي ، وقد تقدم دلالة القرآن والسنة والآثار وأقوال الأئمة عليه ، ولما كان الكفر والإيمان كل منهما يبطل الآخر ويذهبه كانت شعبة كل واحد منهما لها تأثير في إذهاب بعض شعب الآخر ، فإن عظمت الشعبة أذهبت في مقابلتها شعب كثيرة ، وتأمل قول أم المؤمنين في مُستَحِل العينة : إنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ (١) كيف قويت هذه الشعبة التي آذن الله فاعلها بحربه وحرب رسوله على إبطال محاربة الكفار ، فأبطل الحرابُ المكروه الحراب المحبوب ، كما تبطل محاربة أعدائه التي يحبها ، محاربته التي يبغضها ، والله المستعان .

* * *

فصل

في قبول صلاة الليل بالنهار وصلاة النهار بالليل وقضاء الفائتة

وأما المسألة الخامسة : التي هي قوله : هل تقبل صلاة الليل بالنهار وصلاة النهار بالليل أم لا ؟ فهذه المسألة لها صورتان : إحداهما يقبل فيها بالنص [٢٣/ب] والإجماع ، وهي ما إذا فاتته صلاة النهار بنوم أو نسيان ، فصلاها بالليل ، وعكسه .

كما ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : «**مَن نسي صلاةً أو نام عنها فكفارتُها أن يُصَلِّيها إذا ذكرها**» (٢) واللفظ لمسلم .

وروى مسلم عنه أيضًا قال : قال رسول الله ﷺ : «**إذا رقد أحدُكم عن الصلاة**

---

(١) إسناده ضعيف ، وتقدم قريبًا .

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : ١٤]» (١) ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ حين قفل من غزوة خيبر سار ليلة حتى إذا أدركه الكرى عَرَّس وقال لبلال : «**اكْلأْ لنا الليلَ**» فصلى بلال ما قدر له ، ونام رسول الله ﷺ وأصحابه ، فلما تقارب الفجر استند بلال إلى راحلته مواجه الفجر ، فغلبت بلالاً عيناه وهو مستند إلى راحلته ، فلم يستيقظ رسول الله ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس ، فكان رسول الله ﷺ أولهم استيقاظًا ، ففزع رسول الله ﷺ فقال : «**أيْ بلالُ**» فقال بلال : أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك ، بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، قال : «**اقتادُوا**» فاقتادوا رواحلهم شيئًا ، ثم توضأ رسول الله ﷺ وأمر بلالاً فأقام الصلاة فصلى بهم الصبح ، فلما قضى الصلاة قال : «**مَن نسي الصلاةَ فليصلها إذا ذكرها ؛ فإن الله - تعالى - قال : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾**» (٢) .

وفي الصحيحين من حديث عمران بن حصين نحو هذه القصة (٣) .

وفي صحيح مسلم عن أبي قتادة قال : ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة ، قال : «**إنه ليس في النوم تَفرِيطٌ ، إنما التفريطُ على مَن لم يُصَلِّ الصلاة حتى يجيء وقتُ الأخرى**» (٤) .

وفي مسند الإمام [٢٤/أ] أحمد من حديث عبد الله بن مسعود قال : أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلاً ، فنزلنا منزلاً دهاسًا من الأرض ، فقال : «**مَن يَكْلأُنا**» ؟ فقال بلال : أنا . قال : «**إذًا تنام**» قال : لا ، فنام حتى طلعت الشمس فاستيقظ فلان وفلان ، فيهم عمر ، فقال : اهبطوا ، فاستيقظ النبي ﷺ فقال : «**افعلوا كما كنتم تفعلون**» فلما فعلوا قال : «**هكذا فافعلوا لمن نام منكم أو نَسِيَ**» (٥) ، فهذا

---

(١) أخرجه مسلم (٦٨٤) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٠) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤) ومسلم (٦٨٣) .

(٤) أخرجه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه .

(٥) إسناده حسن : أخرجه أبو داود (٤٤٧) والنسائي في الكبرى (٥/٢٦٧) وأحمد (١/٣٨٦ و ٤٨٤) والبيهقي (٢/٢١٨) وإسناده جيد .

متفق عليه بين الأمة .

واختلفوا في مسألتين : لفظية ، وحكمية ، فاللفظية هل تسمى هذه الصلاة أداء أو قضاء ؟ فيه نزاع لفظي محض ، فهي قضاء لما افترض الله عليهم ، وأداء باعتبار الوقت في حق النائم والناسي ، فإن الوقت في حقهما وقت الذكر والانتباه ، فلم يصليها إلا في وقتها الذي أمرنا بإيقاعها فيه ، وأما ما يذكره الفقهاء في كتبهم من قوله : « **فليصلها إذا ذكرها فإنَّ ذلك وَقْتُهَا** » ، فهذه الزيادة لم أجدها في شيء من كتب الحديث ولا أعلم لها إسنادًا ، ولكن قد روى البيهقي والدارقطني من حديث أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « **مَنْ نسي صلاةً فَوَقْتُها إذا ذكرها** » [1] .

فصل

وأما المسألة الحكمية : فهل تجب المبادرة إلى فعلها على الفور حين يستيقظ ويذكَّر ، أم يجوز له التأخير ؟ فيه قولان ، أصحهما وجوبها على الفور ، وهذا قول جمهور الفقهاء ، منهم إبراهيم النخعي ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والإمام أحمد وأصحابهم ، وأكثر العلماء ، وظاهر مذهب الشافعي [٢٤/ب] أنه على التأخير ، واحتج من نص على هذا القول بأن النبي ﷺ لم يصلها في المكان الذي ناموا به ، بل أمرهم فاقتادوا رواحلهم إلى مكان آخر فصلى فيه ، وفي حديث أبي قتادة ، فلما استيقظوا قال : « ارْكَبُوا » فركبنا فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل ثم دعا بميضأة فيها ماء ، فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة ، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم صلى الغداة [2] ، قالوا : ولو وجب القضاء على الفور لم يفارق منزله حتى يفعلها ، قالوا : ولا يصح الاعتذار عن هذا بأن ذلك المكان كان فيه شيطان فلم يصلوا فيه فإن حضور الشيطان

---

(١) شاذ بهذا اللفظ : أخرجه البيهقي (٢/٢١٩) والدارقطني (١/١٦٢) وفي إسناده حفص بن عمر بن أبي العطان منكر الحديث ، تفرد بهذا اللفظ وقد نقل البيهقي عن البخاري قوله والصحيح عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ ما ذكرنا ليس فيه « فوقتها إذا ذكرها » .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨١) .

في المكان لا يكون عذرًا في تأخير الواجب ، قال الشافعي : ولو كان وقت الفائتة يضيق لما أخره لأجل الشيطان ، فقد صلى ﷺ وهو يخنق الشيطان [١] ، قال الشافعي : فخنقه للشيطان في الصلاة أبلغ من وادٍ فيه شيطان .

قالوا : ولأنها عبادة مؤقتة ، فإذا فاتت لم يجب قضاؤها على الفور كصوم رمضان بل أولى ، لأن الأداء موسع في الصلاة دون الصوم ، فكانت التوسعة في القضاء أولى ، وقال أبو إسحاق إبراهيم المروزي : إن أخرها لعذرٍ قضاها على التراخي للحديث ، وإن أخرها لغير عذر قضاها على الفور لئلا يثبت بتفريطه ومعصيته رخصة لم تكن .

واحتج الجمهور بما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي قتادة أنهم ذكروا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة فقال : «**ليس في النوم تفريطٌ ، فإذا نسي أحدكم صلاةً أو نام عنها فَلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها ، لا كفارةَ لها إلا ذلك**» [٢] ، وفي صحيحه أيضًا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «**مَن نسي الصلاةَ فليصلها إذا ذكرها**» فإن الله قال : ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [٣] [طه : ١٤] ، وعند الدارقطني في هذا [٢٥/أ] الحديث : «**مَن نسي صلاة فَوَقْتُهَا إذا ذكرها**» [٤] ، وهذه الألفاظ صريحة في الوجوب على الفور قالوا : وأما ما استدللتم به على جواز التأخير فإنما يدل على التأخير اليسير الذي لا يصير صاحبه مهملاً معرضًا عن القضاء بل يفعله لتكميل الصلاة من اختيار بقعة على بقعة وانتظار رفقة أو جماعة تكثر بهم أجر الصلاة ، ونحو ذلك من تأخير يسير لمصلحتها وتكميلها ، فكيف يؤخذ من هذا التأخير اليسير لمصلحتها جوازُ تأخيرها سنين عددًا ، **وقد نص الإمام أحمد :** على أن المسافر إذا نام في منزله عن الصلاة ، حتى فاتت أنه يُستَحَبُّ له أن ينتقل عنه إلى غيره فيقضيها فيه للخبر ، مع أن مذهبه وجوب فعلها على الفور ، وإذا كانت أوامر الله ورسوله المطلقة على الفور فكيف المقيدة ؟! ولهذا أوجبَ الفوريةَ في المقيدة أكثرُ من نفاها في المطلقة .

---

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٤٦١) ومسلم (٥٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) مسلم (٦٨١) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

وأما ما تمسكوا به من القياس على قضاء رمضان ، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أن السنة فرقت بين الموضعين ، فجوزت تأخير قضاء رمضان وأوجبت فعل المنسية عند ذكرها ، فليس لنا أن نجمع ما فرقت السنة بينهما .

الثاني : أن هذا القياس حجة عليهم ، فإن تأخير رمضان إنما يجوز إذا لم يأتِ رمضان آخر ، وهم يجوّزون تأخير الفائتة وإن أتى عليها أوقات صلوات كثيرة ، فأين القياس ؟! .

وأما قولهم : لو وجب الفور لما جاز التأخير لأجل الشيطان ، فقد تقدم جوابه ، وهو أن الموجبين بالفور يجوّزون التأخير اليسير لمصلحة التكميل ، وأما نقضهم بخنق النبي ﷺ للشيطان في صلاته فمن أعجبِ النقضِ ؛ فإن التأخير اليسير للعدول عن مكان الشيطان لا تترك به الصلاة ولا يذهب به وقتها ولا يقطعها المصلي ، بخلاف من عرض له الشيطان في صلاته [٢٥/ب] ؛ فإنه لو تركها لأجله لكان قد أبطل صلاته وقطعها بعد دخوله فيها ، ولعله إن تعرض له في الصلاة الثانية فيقطعها فيترك الصلاة بالكلية ، فأين إحدى المسألتين من الأخرى ؟! والله أعلم بالصواب .

فصل

وأما الصورة الثانية : وهي ما إذا ترك الصلاة عمدًا حتى خرج وقتها ، فهي مسألة عظيمة تنازع فيها الناس : هل ينفعه القضاء ويقبل منه ، أم لا ينفعه ولا سبيل له إلى استدراكها أبدًا ؟ فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد ومالك : يجب عليه قضاؤها ولا يذهب القضاء عنه إثم التفويت بل هو مستحق للعقوبة إلا أن يعفو الله عنه ، وقالت طائفة من السلف والخلف : من تعمد تأخير الصلاة عن وقتها من غير عذر يجوز له التأخير فهذا لا سبيل له إلى استدراكها ولا يقدر على قضائها أبدًا ولا يقبل منه ، ولا نزاع بينهم أن التوبة النصوح تنفعه ، ولكن هل من تمام توبته قضاء تلك الفوائت التي تعمد تركها فلا تصح التوبة بدون قضائها ، أم لا تتوقف التوبة على القضاء فيحافظ عليها في المستقبل ويستكثر من النوافل ، وقد تَعذَّر عليه استدراك ما مضى ؟ هذا محل الخلاف ، ونحن نذكر حجج الفريقين :

أدلة الموجبين للقضاء

قال الموجبون للقضاء : لما أمر النبي ﷺ النائم والناسي بالقضاء ، وهما معذوران غير مفرطَيْن ، فإيجاب القضاء على المفرط العاصي أولى وأحرى .

قالوا : فلو كانت الصلاة لا تصح إلا في وقتها لم ينفع قضاؤها بعد الوقت في حق النائم والناسي ، **قالوا :** وقد صلى ﷺ العصر بعد المغرب يوم الخندق هو وأصحابه ، ومعلوم قطعًا : أنهم لم يكونوا نائمين ولا ساهين عنها ، ولو اتفق النسيان لبعضهم لم يتفق للجميع . قالوا : وكيف يكون المفرط بالتأخير أحسن حالاً من المعذور [٢٦/أ] فيخفف عن المفرّط ويشدد على المعذور ؟ .

قالوا : وإنما أنام الله - سبحانه وتعالى - رسولَه والصحابة ؛ ليبين للأمة حكم من فاتته الصلاة ، وأنها لا تسقط عنه بالتفويت بل يتداركها فيما بعد .

قالوا : وقد أمر النبي ﷺ من أفطر بالجماع في رمضان أن يقضي يومًا مكانه [١] .

قالوا : والقياس يقتضي وجوب القضاء ، فإن الأمر متوجه على المكلف بفعل العبادة في وقتها ، فإذا فرط في الوقت وتركه لم يكن ذلك مسقطًا لفعل العبادة عنه .

أدلة الذين لا يوجبون القضاء

قال الآخرون : أوامر الرب - تبارك وتعالى - نوعان : نوع مطلق غير مؤقت ، فهذا يفعل في كل وقت ، ونوع مؤقت بوقت محدود وهو نوعان :

أحدهما : مَا وَقْتُه بقدر فعله كالصيام .

---

(١) شاذة : أخرجه أبو داود (٢٣٩٣) والدارقطني (٢٥٢) وقد طعن في هذه اللفظة وهي الأمر بالقضاء غير واحد من الحفاظ . قال الزيلعي في نصب الراية : فإن أصحابه - يعني الزهري - الأثبات الثقات كيونس وعقيل ومالك والليث ... لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة ، وإنما ذكرها عنه من وصف بقلة الضبط كهشام بن سعد وأضرابه . وقال الحافظ في الفتح (١٥٠/٤) بعد أن ذكر بعض المراسيل : «وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلاً» .

والثاني : ما وقته أوسع من فعله كالصلاة ، وهذا القسم فعله في وقته شرط في كونه عبادة مأمورًا بها ، فإنه إنما أمر به على هذه الصفة فلا يكون عبادة على غيرها ، قالوا : فما أمر الله به في الوقت فتركه المأمور حتى فات وقته لم يمكن فعله بعد الوقت شرعًا وإن أمكن حسًا . بل لا يمكن حسًا ، أيضًا ؛ فإن المأتي به بعد الوقت أمر غير المشروع ، **قالوا** : ولهذا لا يمكن فعل الجمعة بعد خروج وقتها ولا الوقوف بعرفة بعد وقته .

قالوا : ولا مشروع إلا ما شرعه الله ورسوله ، وهو سبحانه ما يشرع فعل الصلاة والصيام والحج إلا في أوقات مختصة به ، فإذا فاتت تلك الأوقات لم تكن مشروعة ، ولم يشرع الله - سبحانه - فعل الجمعة يوم السبت ، ولا الوقوف بعرفة في اليوم العاشر ، ولا الحج في غير أشهره ، وأما الصلوات الخمس فقد ثبت بالنص والإجماع أن المعذور بالنوم والنسيان وغلبة العقل يصليها إذا زال عذره ، وكذلك صوم رمضان شرع الله [٢٦/ب] - سبحانه - قضاءه بعذر المرض والسفر والحيض ، وكذلك شرع الله ورسوله الجمع بين الصلاتين المشتركتين في الوقت للمعذور بسفر أو مرض أو شغل يبيح الجمع ، فهذه يجوز تأخيرها عن وقتها المختص إلى وقت الأخرى للمعذور ، ولا يجوز لغيره بالاتفاق ، بل هو من الكبائر العظام ، كما قال عمر بن الخطاب : «الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر» [1] ، ولكن يجب عليه فعلها وإن أخرها إلى وقت الثانية في هذه الصورة ، لأنها تفعل في هذا الوقت في الجملة ، وقد أمر النبي ﷺ بالصلاة خلف الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وقيل له ﷺ : ألا نقاتلهم؟ قال : «**لا ، ما صَلُّوا**» [2] وهم كانوا يؤخرون الظهر خاصة إلى وقت العصر فأمر بالصلاة خلفهم وتكون نافلة للمصلي ، وأمره أن يُصَلي الصلاة في وقتها ونهى عن قتالهم .

قالوا : وأما من أَخَّر صلاة النهار فصلاها بالليل ، أو صلاة الليل فصلاها بالنهار ، فهذا الذي فعله غير الذي أمر به ، وغير ما شرعه الله ورسوله فلا يكون

---

(١) لم أهتد إليه ، وفي الباب عن ابن عباس مرفوعًا : «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابًا من أبواب الكبائر» وفي إسناده حنش بن قيس ضعيف .

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٤) من حديث أم سلمة رضي الله عنها .

صحيحًا ولا مقبولاً .

قالوا : وقد قال رسول الله ﷺ : «**مَنْ ترك صلاة العصر حَبِطَ عملُه**» [١] وقال : «**الذي تفوته صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهلَه ومالَه**» [٢] ، فلو كان يمكنه استدراكها بالليل لم يحبط عمله ، ولم يكن موتورًا من أعماله بمنزلة الموتور من أهله وماله .

قالوا : وقد صح عنه ﷺ أنه قال : «**مَنْ أدرك ركعةً من العصر قبل أن تَغْرب الشمسُ فقد أدرك العصرَ** ، [٣] **ومن أدرك ركعةً مِنَ الصبح قَبْلَ أن تطلع الشمسُ فقد أدرك الصبحَ**» ولو كان فِعْلُها بعد المغرب وطلوع الشمس صحيحًا مطلقًا لكان مدركًا ، سواء أدرك ركعة أو أقل من ركعة أو لم [٢٧/أ] يدرك منها شيئًا ، فإنه ﷺ لم يرد [أنه] إن أدرك ركعة صحت صلاته بلا إثم ، إذ لا خلاف بين الأمة أنه لا يحل له تأخيره إلى أن يضيق وقتها عن كمال فعلها ، وإنما أراد بالإدراك الصحةَ والإجزاء ، وعندكم تصح وتجزئ ولو أدرك منها قدر تكبيرة أو لم يدرك منها شيئًا ، فلا معنى للحديث عندكم ألبتة .

قالوا : والله سبحانه قد جعل لكل صلاة وقتًا محدود الأول والآخر ، ولم يأذن في فعلها قبل دخول وقتها ولا بعد خروج وقتها ، والمفعول قبل الوقت وبعده أمر غير المشروع ، فلو كان الوقت ليس شرطًا في صحتها لكان لا فرق في الصحة بين فعلها قبل الوقت وبعده ، لأن كلتا الصلاتين صلاها في غير وقتها ، فكيف قبلت من هذا المفرط بالتفويت ، ولم تقبل من المفرط بالتعجيل ؟ .

قالوا : والصلاة في الوقت واجبة على كل حال حتى أنه يترك جميع الواجبات والشروط لأجل الوقت ، فإذا عجز عن الوضوء أو الاستقبال أو طهارة الثوب والبدن أو ستر العورة أو قراءة الفاتحة أو القيام في الوقت وأمكنه أن يصلي بعد الوقت بهذه الأمور ، فصلاته في الوقت بدونها هي التي شرعها الله وأوجبها ، ولم يكن له أن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣) من حديث بريدة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٢) ومسلم (٦٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) البخاري (٥٥٦) ومسلم (٦٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

يصلي بعد الوقت مع كمال هذه الشروط والواجبات ، فَعُلِمَ أن الوقت مقدم عند الله ورسوله على جميع الواجبات ، فإذا لم يكن إلا أحد الأمرين وجب أن يصلي في الوقت بدون هذه الشروط والواجبات ، ولو كان له سبيل إلى استدراك الصلاة بعد خروج وقتها لكانت صلاته بعد الوقت مع كمال الشروط والواجبات خيرًا من صلاته في الوقت بدونها وأحب إلى الله ، وهذا باطل بالنص والإجماع .

قالوا : وأيضًا فقد توعد الله - سبحانه - من فَوَّت الصلاة عن وقتها بوعيد التارك [٢٧/ب] لها ، قال تعالى : ﴿**فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ**﴾ [الماعون : ٤ و ٥] ، وقد فسر أصحاب رسول الله ﷺ السهو عنها بأنه تأخيرها عن وقتها كما ثبت ذلك عن سعد بن أبي وقاص ، وفيه حديث مرفوع [١]وقال تعالى : ﴿**فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاَةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا**﴾ [مريم: ٥٩] ، وقد فسر الصحابة والتابعون إضاعتها بتفويت وقتها .

والتحقيق : أن إضاعتها يتناول تركها وترك وقتها وترك واجباتها وأركانها ، وأيضًا فإن مؤخرها عن وقتها عمدًا متعدٍّ لحدود الله كمقدمها عن وقتها ، فما بالها تقبل مع تعدي هذا الحد ولا تقبل مع تعدي الحد الآخر ؟ قالوا : وأيضًا فنقول لمن قال : إنه سيدركها بالقضاء : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمر بفعلها ، أهي التي أمره الله بها ، أم هي غيرها ؟! فإن قال : هي هي بعينها ، قيل له : فالعامد بتركها حينئذ ليس عاصيًا ؛ لأنه قد فعل ما أمر الله به بعينه فلا يلحقه الإثم والملامة ، وهذا باطل قطعًا ، وإن قال : ليست هي التي أمر الله بها ، قيل له : فهذا من أعظم حججنا عليك إذ ساعدت على أن هذه غير مأمور بها .

ثم نقول أيضًا : ما تقولون في من تعمد تفويتها حتى خرج وقتها ثم صلاها ، أطاعةٌ صلاته تلك أم معصية ؟ فإن قالوا : صلاته طاعة وهو مطيع بها ، خالفوا الإجماع والقرآن والسنن الثابتة . وإن قالوا : هي معصية ، قيل : فكيف يتقرب إلى الله بالمعصية ، وكيف تنوب المعصية عن الطاعة ؟ فإن قلتم : هو مطيع بفعلها عاص بتأخيرها وهو إنما تقرب بالفعل الذي هو طاعة لا بالتفويت الذي هو معصية

---

(١) لا يصح مرفوعًا والصواب فيه الوقف وقد تقدم .

قيل لكم : الطاعة هي موافقة الأمر وامتثاله على الوجه [٢٨/أ] الذي أمر به ، فأين أمر الله ورسوله ممن تعمد تفويت الصلاة بفعلها بعد خروج وقتها حتى يكون مطيعًا له بذلك ؟ فلو ثبت ذلك لكان فاصلاً للنزاع في المسألة .

قالوا : وأيضًا فغير أوقات العبادة لا تقبل تلك العبادة بوجه ، كما أن الليل لا يقبل الصيام ، وغير أشهر الحج لا يقبل الحج ، وغير وقت الجمعة لا يقبل الجمعة ، فأي فرق بين من قال : أنا أفطر النهار وأصوم الليل ، أو قال : أنا أفطر رمضان في هذا الحر الشديد وأصوم مكانه شهرًا في الربيع ؟ أو قال : أنا أؤخر الحج من شهره إلى المحرم ، أو قال : أنا أصلي الجمعة بعد عشاء الآخرة ، أو أصلي العيدين في وسط الشهر ، وبين من قال : أنا أؤخر صلاة النهار إلى الليل وصلاة الليل إلى النهار ، فهل يمكن أحدًا قط أن يفرق بين ذلك ؟ .

قالوا : وقد جعل الله - سبحانه - للعبادات أمكنة وأزمنة وصفات ، فلا ينوب مكان عن المكان الذي جعله الله [مكانًا و] ميقاتًا لها كعرفة ومزدلفة ومنى ومواضع الجمار والمبيت والصفا والمروة ، ولا تنوب صفة من صفاتها التي أوجبها الله عليها عن صفة ، فكيف ينوب زمان غير زمانها الذي أوجبها الله فيه عنه ؟

قالوا : وقد دل النص والإجماع على أن من أخر الصلاة عن وقتها عمدًا أنها قد فاتته ، كما قال النبي ﷺ : «**مَن فاتته صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهله وماله**» [١] ، وما فات فلا سبيل إلى إدراكه ألبتة ، ولو أمكن أن يدرك لما سمي فائتًا ، وهذا مما لا شك فيه لغة وعُرفًا ، وكذلك هو في الشرع وقد قال النبي ﷺ : «**لا يفوت الحجُ حتى يطلع الفجرُ من يوم عرفة**» [٢] ، أفلا تراه جعله فائتًا بفوات وقته لما لم يمكن أن يدرك في يوم بعد ذلك اليوم ، وهذا بخلاف المنسية والتي نام عنها فإنها لا تسمى فائتة ، ولهذا لم تدخل في قوله [٢٨/ب] : «**الذي تفوته صلاةُ العصر فكأنما وُتِرَ أهله وماله**» .

---

(١) في البخاري وقد تقدم .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في السنن (١٧٤/٥) من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا به وفيه عنعنه ابن جريج وأبي الزبير ، وفي الباب عن ابن عمر موقوفًا أخرجه مالك في الموطأ (١٦٩/١) والبيهقي (١٧٤/٥) وإسناده صحيح .

قالوا : والأمة مجمعة على أن من ترك الصلاة عمدًا حتى يخرج وقتها فقد فاتته ، ولو قبلت منه وصحت بعد الوقت لكان تسميتها فائتة لغوًا وباطلاً ، إذ كيف يفوت ما يُدرك ؟

قالوا : وكما أنه لا سبيل إلى استدراك الوقت الفائت أبدًا ، فلا سبيل إلى استدراك فرضه ووصفه ، **قالوا :** وهذا معنى قوله ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد وغيره : « **مَنْ أفطر يومًا من رمضان من غير عذر لم يَقْضِه عنه صيامُ الدهر** »(١) فأين هذا من قولكم : يقضيه عنه صيام يوم من أي شهر أراد ؟ قالوا : وقد أمر الله - سبحانه - المسلمين حال مواجهة عدوهم أن يصلوا صلاة الخوف فيقصروا من أركانها ، ويفعلوا فيها الأفعال الكثيرة ، ويستدبروا فيها القبلة ، ويسلموا قبل الإمام بل يصلوا رجالاً وركبانًا ، حتى لو لم يمكنهم إلا الإيماء أتوا بها على دوابهم إلى غير القبلة في وقتها ، ولو قبلت منهم في غير وقتها وصحت لجاز لهم تأخيرها إلى وقت الأمن وإمكان الإتيان بها ، وهذا يدل على أنها بعد خروج وقتها لا تكون جائزة ولا مقبولة منهم مع هذا العذر الذي أصابهم في سبيله وجهاد أعدائه ، فكيف تقبل من صحيح مقيم لا عذر له ألبتة وهو يسمع داعي الله جهرة فيدعها حتى يخرج وقتها ثم يصليها في غير الوقت ، وكذلك لم يفسح في تأخيرها عن وقتها للمريض بل أمره أن يصلي على جنبه بغير قيام ولا ركوع ولا سجود إذا عجز عن ذلك ، ولو كانت تقبل منه وتصح في غير وقتها لجاز تأخيرها إلى زمن الصحة ، فأخبرونا أي كتاب أو سنة أو أثر عن صاحب نطق بأن من [٢٩/أ] أخر الصلاة وفوتها عن وقتها الذي أمر الله بإيقاعها فيه عمدًا يقبلها الله منه بعد خروج وقتها ، وتصح منه وتبرأ ذمته منها ويثاب عليها ثواب من أدى فرائضه ؟ هذا والله ما لا سبيل لكم إليه ألبتة حتى تقوم الساعة .

ونحن نوجد لكم عن أصحاب رسول الله ﷺ مثل ما قلناه وخلاف قولكم .

***

(١) ضعيف : أخرجه أحمد (٢/٣٨٦ وفي مواضع أخرى) وأبو داود (٢٣٩٧) والترمذي (٧٢٣) وابن ماجه (١٦٧٢) وذكره البخاري في صحيحه معلقًا بصيغة التمريض قبل حديث (١٩٣٥) .

فصل

في قول أبي بكر الصديق الذي لم يعلم أن أحدًا من الصحابة أنكره عليه ، فقال عبد الله بن المبارك : أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد أن أبا بكر قال لعمر بن الخطاب : «إني موصيك بوصية إن حفظتها : إن لله حقًّا بالنهار لا يقبله بالليل ، وله حقًّا بالليل لا يقبله بالنهار ، وإنها لن تقبل نافلة ، حتى تؤدي الفريضة ، وإنما ثَقُلَتْ موازين مَنْ ثقلت موازينه يوم القيامة باتباعهم في الدنيا الحقَّ وثقله عليهم ، وحُقَّ لميزان لا يوضع فيه إلا الحق أن يكون ثقيلاً ، وإنما خفت موازين من خفت موازينه يوم القيامة باتباعهم الباطلَ وخِفَّته عليهم ، وحُقَّ لميزان لا يوضع فيه إلا الباطل أن يخف ، وإن الله - عز وجل - ذكر أهل الجنة وصالح ما عملوا وتجاوز عن سيئاتهم ، فإذا ذكرتهم خفتُ ألا أكون منهم ، وذكر أهل النار وأعمالهم ، فإذا ذكرتهم قلتُ : أخشى أن أكون منهم ، وذكر آية الرحمة وآية العذاب ليكون المؤمن راغبًا راهبًا ، فلا يتمنى على الله غير الحق ، ولا يلقى بيده إلى التهلكة ، فإن حفظت قولي فلا يكونن غائب أحب اليك من الموت ولا بد لك منه ، وإن ضيعت وصيتي فلا يكونن غائبٌ أبغضَ إليك من الموت ولن تعجزه» (١) . وقال هناد بن السري : حدثنا عبدة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن زبيد اليامي قال : لما حَضَرَتْ أبا بكر الوفاةُ .. فذكره (٢) .

قالوا : فهذا أبو بكر قال : إن الله لا يقبل عمل النهار بالليل ، ولا عمل الليل بالنهار ، ومن يخالفنا بهذه المسألة يقولون بخلاف هذا صريحًا [٢٩/ب] ، وإنه يقبل صلاة عشاء الآخرة وقت الهاجرة ، ويقبل صلاة العصر نصف الليل ، قالوا : فهذا

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٩١٤) بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا لأن زبيدًا لم يسمع من أبي بكر ولا من عمر رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه هناد في الزهد (٤٩٦) وابن أبي شيبة (١٤٥/٨) ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا أيضًا وله إسناد آخر أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٦/١) من طريق فطر بن خليفة عن عبد الرحمن ابن سابط لما حضر أبا بكر دعا عمر وعبد الرحمن . والراجح أنه لم يدرك أبا بكر لأن روايته عن عمر مرسلة والله أعلم .

قول أبي بكر ، وعمر ، وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص [١] وسلمان الفارسي وعبد الله ابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل العقيلي ، ومحمد بن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز - رضي الله عنهم - وغيرهم ، قال شعبة ، عن يعلى بن عطاء ، عن عبد الله بن خراش قال : رأى ابن عمر رجلا يقرأ في صحيفة ، فقال له : يا هذا القارئ ؟ إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ، فصل ثم اقرأ ما بدا لك .

قالوا : ولا يصح تأويلكم ذلك على أنه لا صلاة كاملة ، لوجوه :

أحدها : أن النفي يقتضي نفي حقيقة المسمى ، والمسمى هنا هو الشرعي وحقيقته منتفية ، هذا حقيقة اللفظ فما الموجب للخروج عنها ؟

والثاني : أنكم إن أردتم بنفي الكمال المستحبَّ فهذا باطل ، فإن الحقيقة الشرعية لا تنتفي لنفي مستحب فيها ، وإنما تنتفي لنفي ركن من أركانها وجزء من أجزائها : وهكذا كل نفي ورد على حقيقة شرعية كقوله : **«لا إيمانَ لمن لا أمانة له»** [٢] **«ولا صلاةَ لمن لا وضوء له»** [٣] . **«ولا عملَ لمن لا نية له»** [٤] . **«ولا صيامَ لمن لم يُبَيِّتِ الصيامَ من الليل»** [٥] .

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٦٣٣) في تفسيره ومن طريق ابن جرير في تفسيره (٥/٢٦٢) عن معمر عن قتادة قال ابن مسعود : «أن للصلاة وقتًا كوقت الحج» ورجاله ثقات إلا أنه منقطع .

(٢) **حسن بمجموع طرقه .**

(٣) **حسن بمجموع طرقه :** أخرجه أبو داود (١٠١) وابن ماجه (٣٩٩) وأحمد (٢/٤١٨) والطبراني في الدعاء (٣٧٩) والبيهقي (١/٤٣) وغيرهم وفي إسناده ضعف إلا أن له شواهد يشد بعضها بعضًا ، وأما اللفظ الذي ذكره المؤلف - رحمه الله - ففي معناه حديث أبي هريرة مرفوعًا : «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» وهو في الصحيح وكذلك حديث ابن عمر مرفوعًا : «لا يقبل الله صلاة بغير طهور» وهو في الصحيح أيضًا .

(٤) عزاه ابن رجب لابن أبي الدنيا موقوفًا على عمر ، قال : وإسناده منقطع .

(٥) **الراجح فيه الوقف :** أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) والترمذي (٧٣٠) وقال وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح . هكذا أيضًا روى هذا الحديث عن الزهري موقوفًا ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيى بن أيوب وأخرجه النسائي (٤/١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨) وقد استوعب طرقه ونقل الحافظ عنه في التلخيص (٢/٣٦١) والصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه ، وفي العلل الكبير للترمذي (٢٠٢) قال البخاري عن المرفوع خطأ وهو حديث فيه اضطراب والصحيح عن ابن عمر موقوف ويحيى بن أيوب صدوق ، وقال أبو حاتم عن موقوف ....=

«ولا صلاةَ لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب» (١) ، ولو انتفت الحقيقة لانتفاء بعض مستحباتها فما من عبادة إلا وفوقها من جنسها ما هو أحب إلى الله منها ، وقد ساعدتمونا على أن الوقت من واجباتها ، فإن انتفت بنفي واجب فيها لم تكن صحيحة ولا مقبولة .

الثالث : أنه إذا لم يمكن نفي حقيقة المسمى ، فنفي صحته والاعتداد به أقرب إلى نفيه من كماله المستحب ، وقال محمد بن المثنى : حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة قال : ذُكِرَ لنا أن عبد الله بن مسعود كان يقول : إن للصلاة وقتًا كوقت الحج فصلوا الصلاة لميقاتها (٢) ، فهذا عبد الله قد صرح بأن وقت الصلاة كوقت الحج ، فإذا كان الحج لا يفعل فى غير وقته فما بال الصلاة [٣٠/أ] تجزئ فى غير وقتها ؟ وقال عبد الرزاق ، عن معمر ، عن بديل العقيلى قال : بلغنى أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع فى السماء ، وقالت : حفظتنى حفظك الله ، وإذا صلاها لغير وقتها طويت كما يطوى الثوب الخَلِق ، فيضرب به وجهه (٣) .

فصل

في حجج الذين يقولون بقضاء الصلاة المتروكة عمدًا

قال الذين يعتدون بها بعد الوقت ، ويبرئون بها الذمة ، واللفظ لأبي عمر بن عبد البر ؛ فإنه انتصر لهذه المسألة أتم انتصار ونحن نذكر كلامه بعينه . قال في الاستذكار (٤) في باب النوم عن الصلاة : قرأت على عبد الوارث أن قاسمًا حدثهم حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا ابن الأصبهاني ، حدثنا عبيدة بن حميد ، عن يزيد

= حفصة (٦٥٤) : وهو عندي أشبه .

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة رضي الله عنه .

(٢) رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٣٤) .

(٤) (٢٩٩/١) رقم (٦٦٥) .

ابن أبي زياد ، عن تميم بن سلمة ، عن مسروق ، عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ في سفر فَعَرَّسُوا من آخر الليل ، فلم يستيقظوا حتى طلعت الشمس ، فأمر بلالاً فَأَذَّنَ ثم صلى ركعتين ، قال ابن عباس : فما يسرني بها الدنيا وما فيها - يعني الرخصة - (١) .

قال أبو عمر : ذلك عندي - والله أعلم - لأنه كان سببًا إلى أن أَعْلَمَ أصحابه المبلغين عنه إلى سائر أمته ، بأن مراد الله من عباده في الصلاة وإن كانت مؤقتة أن من لم يصلها في وقتها يقضيها أبدًا متى ذكرها ، ناسيًا كان لها أو نائمًا عنها أو متعمدًا لتركها ، ألا ترى إلى حديث مالك في هذا الباب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : «**مَن نسي الصلاةَ فليصلها إذا ذكرها**» (٢) ، والنسيان في لسان العرب يكون للترك عمدًا ، ويكون ضد الذكر ،قال الله تعالى : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة : ٦٧] ، أي : تركوا طاعة الله والإيمان بما جاء به رسول الله ﷺ فتركهم الله من رحمته ، وهذا مما لا خلاف فيه ولا [٣٠/ب] يجهله من له أقل علم بتأويل القرآن .

فإن قيل : فَلِمَ خص النائم والناسي بالذكر في قوله في غير هذا الحديث : «**مَن نام عن الصلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها**» (٣) ، قيل : خص النائم والناسي ليرتفع التوهم والظن فيهما لرفع القلم في سقوط التأثيم عنهما بالنوم والنسيان ، فأبان رسول الله ﷺ أن سقوط الإثم عنهما غير مُسقط لما لزمهما من فرض الصلاة ، وأنها واجبة عليهما عند الذكر لها ، يقضيها كل واحد منهما بعد خروج وقتها إذا ذكرها ، ولم يحتج إلى ذكر العامد معهما ؛ لأن العلة المتوهمة في الناسي والنائم ليست فيه ، ولا عذر له في ترك فرض قد وجب عليه من صلاته إذا كان ذاكرًا له ،

---

(١) إسناده ضعيف :أخرجه أحمد (٢٥٩/١) وأبو يعلى (٢٣٧٥) وابن أبي شيبة (٨٢/٢) والبزار (٣٩٨) بإسنادين وفي كل منهما ضعف .

قصة نومه ﷺ عن الصلاة وقضاء النافلة في صحيح البخاري (٥٩٥) ومسلم (٦٨٠) وقضاء النافلة عند مسلم فقط والله أعلم .

(٢) أخرجه مالك ١/ ص ٤٤ حديث (٢٥) مرسلاً هكذا وقد وصله مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة .

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه .

وسَوَّى الله - سبحانه وتعالى - في حكمها على لسان رسوله بين حكم الصلاة المؤقتة والصيام المؤقت في شهر رمضان ، بل كل واحد منهما يقضى بعد خروج وقته ، فنص على النائم والناسي في الصلاة كما وصفنا ، ونص على المريض والمسافر في الصوم ، وأجمعت الأمة ونقلت الكافة فيمن لم يصم شهر رمضان عامدًا وهو مؤمن بفرضه ، وإنما تركه أَشَرًا وبَطَرًا بعد ذلك ثم تاب منه بعد ذلك أن عليه قضاءه ، وكذلك من ترك الصلاة عامدًا ، فالعامد والناسي في القضاء للصلاة والصيام سواء ، وإن اختلفا في الاثم ، كالجاني على الأموال المتلف لها عامدًا أو ناسيًا سواء إلا في الإثم ، وكان الحكم في هذا النوع بخلاف رمي الجمار في الحج الذي لا يقضى في غير وقته لعامد ولا لناس لوجوب الدم فيما ينوب عنها ، وبخلاف الضحايا أيضًا ؛ لأن الضحايا ليست بواجبة فرضًا ، والصلاة والصيام كلاهما فرض واجب ودين ثابت ، يؤدي أبدًا وإن خرج الوقت المؤجل لهما ، قال رسول الله ﷺ [٣١/أ] : «**دَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُقْضَى**» [(١)] ، وإذا كان النائم والناسي للصلاة - وهما معذوران - يقضيانها بعد خروج وقتها ، كان المتعمد لتركها الآثم في فعله ذلك وإن أبى ، لا يسقط عنه فرض الصلاة ، وأن يحكم عليه بالإتيان بها ، لأن التوبة من عصيانه في تعمد تركها هي أداؤها وإقامتها مع الندم على ما سلف من تركه لها في وقتها . وقد شذ بعض أهل الظاهر وأقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين فقال : ليس على المتعمد لترك الصلاة في وقتها أن يأتي بها في غير وقتها لأنه غير نائم ولا ناسٍ ، وإنما قال رسول الله ﷺ : «**من نام عن صلاتهِ أو نسيها فَلْيُصَلِّها إذا ذكرها**» [(٢)] قال : والمتعمد غير الناسي [والنائم] قال : وقياسه عليهما غير جائز عندنا ، كما أن من قتل الصيد لا يجزيه عندنا ، فخالف في المسألتين جمهور العلماء .

وظن أنه يستتر في ذلك برواية شاذة جاءت عن بعض التابعين شذ فيها عن جماعة من علماء المسلمين ومحجوج بهم ، مأمور باتباعهم فخالف هذا الظاهري طريق النظر والاعتبار ، وشذ عن جماعة علماء الأمصار ، ولم يأت فيما ذهب إليه من

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٥٣) ومسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) تقدم وهو متفق عليه .

ذلك بدليل يصح في المنقول .

ومن الدليل على أن الصلاة تُصَلى وتُقضي بعد خروج وقتها كالصيام سواء - وإن كان إجماع الأمة الذين أُمِرَ من شذ عنهم بالرجوع إليهم وترك الخروج عن سبيلهم يغني عن الدليل في ذلك - قول النبي ﷺ : «**مَن أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمسُ فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعةً من الصبح قبل أن تطلع الشمسُ فقد أدرك الصبح**» [١] ، ولم يستثن متعمدًا من ناسٍ ، ونقلت الكافة عنه ﷺ : أن من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل الغروب صلى تمام [٣١/ب] صلاته بعد الغروب وذلك بعد خروج الوقت عند الجميع ، ولا فرق بين عمل صلاة العصر كلها لمن تعمد أو نسي أو فرط وبين عمل بعضها في نظر ولا اعتبار .

ودليل آخر : وهو أن رسول الله ﷺ لم يصل هو ولا أصحابه يوم الخندق صلاة الظهر والعصر ، حتى غربت الشمس لشغله بما نصبه له المشركون من الحرب ، ولم يكن يومئذ نائمًا ولا ناسيًا ولا كانت بين المسلمين والمشركين يومئذ حرب قائمة ملتحمة وصلى الظهر والعصر بالليل [٢] ، ودليل آخر أيضًا وهو أن رسول الله ﷺ

---

(١) متفق عليه : وقد تقدم .

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٦) ومسلم (٦٣١) من حديث جابر رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش وقال : يا رسول الله ، والله ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال : رسول الله ﷺ والله ما صليتها ... الحديث .

ففيه أن الذي ترك هو العصر ، وروى مالك (١٦٥/١) عن يحيى عن سعيد بن المسيب أنه قال صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر يوم الخندق حتى غابت الشمس .

أقول وهذه رواية معضلة ، وفي الباب حديث أبي سعيد الخدري ، والذي أخرجه النسائي (٧١/٢) باب الأذان للفائت من الصوات وأحمد (٢٥/٣) ، والطيالسي (٢٢٣١) والبيهقي (٤٠٢/١ ، ٤٠٣) وصححه ابن خزيمة ٢/ ص (٩٩) ح (٩٩٦) وفيه فأقام لصلاة الظهر فصلاها ثم أقام للعصر وإسناده جيد .

وفي الباب عن ابن مسعود : أخرجه أحمد في المسند (٣٧٥/١) والنسائي (١٧/٢) والترمذي (١٧٩) والطيالسي (٣٣٣) وفيه أن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ... الحديث وإسناده منقطع ، واليك كلام أهل العلم لرفع هذا الإشكال .

قال الحافظ في الفتح (٨٣/٢) ... قال اليعمري : من الناس من رجح ما في الصحيحين وصرح بذلك ابن العربي فقال إن الصحيح أن الصلاة التي شُغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث على في مسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر . قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعته أيامًا فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام . قال : وهذا أولى قلت : ويقربه أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ....=

قال بالمدينة لأصحابه يوم انصرافه من الخندق : «**لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ منكم العصْرَ إلا في بني قُرَيْظة**» [١] ، فخرجوا مبادرين وصلى بعضهم العصر دون بني قريظة خوفًا من خروج وقتها المعهود ولم يصلها بعضهم إلا في بني قريظة بعد غروب الشمس لقوله ﷺ : «**لا يصلين أحدُكم العصرَ إلا في بني قريظة**» ، فلم يُعنِّف رسول الله ﷺ إحدى الطائفتين ، وكلهم غير ناس ولا نائم ، وقد أخر بعضهم الصلاة حتى خرج وقتها ثم صلاها ، وقد علم رسول الله ﷺ ذلك فلم يقل لهم إن الصلاة لم تُصَلَّ في وقتها ولا تقضى بعد خروج وقتها .

ودليل آخر : وهو قوله ﷺ : «**سيكون بعدي أمراء يُؤخرون الصلوات عن ميقاتها**» ، قالوا : أفنصليها معهم ؟ قال : «**نعم**» . حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ، حدثنا إسحاق بن الحسن الحربي ، حدثنا أبو حذيفة موسى بنُ مسعود ، حدثنا سفيان الثوري ، عن منصور ، عن هلال بن يساف ، عن أبي المثنى الحمصي قال : أتى إليَّ عن امرأة عبادة بن الصامت ، عن عبادة بن الصامت [٣٢/أ] قال : كنا عند النبي ﷺ فقال : «**إنه سيجيء بعدي أمراء تَشْغَلُهم أشياءُ حتى لا يصلوا الصلاة لميقاتها**» ، قالوا : نصليها معهم يا رسول الله ؟ قال : «**نعم**» [٢] ، قال أبو عمر : أبو مثنى الحمصي هو الأملوكي ثقة ، وفي هذا الحديث : أن رسول الله ﷺ أباح الصلاة بعد خروج ميقاتها ولم يقل : إن الصلاة لا تصلى إلا في وقتها ، والأحاديث في تأخير الأمراء الصلاة حتى يخرج وقتها كثيرة جدًّا ، وقد كان الأمراء من بني أمية أو أكثرهم يصلون الجمعة عند الغروب ،

= ليس فيهما تعرض لقصة عمر، بل فيهما أن قضاءه للصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب.... إلخ كلامه رحمه الله.

(١) أخرجه البخاري (٩٤٦) ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) إسناده جيد وللمتن شواهد : أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٣٠٤/١ حديث (٦٩٥) وأبو داود (٤٣٣) وابن ماجه (١٢٥٧) وأحمد (٣١٥/٥) من طريق سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي المثنى الحمصي عن أبي أُبَي ابن امرأة عبادة عن عبادة مرفوعًا به .

وأبو المثنى هو ضمضم ذكره ابن حبان في الثقات والعجلي وابن عبد البر وجهله ابن القطان وأبي أُبَي صحابي وقد ذكر الحديث المزى في ترجمة ضمضم وقال : ورواه أبو حذيفة وغير واحد عن سفيان فلم يجاوزوا به أبا أُبَي ، ورواه أبو زبيد عبثر بن القسام عن سفيان فقال عن أبي أُبَي عن أبي ذر ، ورواه شعبة عن منصور فوصله عن ابن امرأة عبادة عن عبادة أقول فترجح رواية شعبة وسفيان والله أعلم .

وقد قال ﷺ : «**إنما التفريطُ على مَن لم يُصَلِّ الصلاةَ حتى يدخل وَقتُ الأخرى**» وقد أعلمهم أن وقت الظهر في الحضر ما لم يدخل وقت العصر ، روي ذلك عنه من وجوه صحاح قد ذكرت بعضها في صدر هذا الكتاب ، - يعني الاستذكار - في المواقيت ، وحدثنا عبد الله بن محمد بن راشد ، حدثنا حمزة بن محمد ابن علي ، حدثنا أحمد بن شعيب النسوي ، حدثنا سويد بن نصر ، حدثنا عبدالله - يعني ابن المبارك - ، عن سليمان بن مغيرة ، عن ثابت عن عبد الله ابن رباح ، عن أبي قتادة : أن رسول الله ﷺ قال : «**ليس في النوم تفريطٌ ، إنما التفريط على مَن لم يُصَلِّ الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى**» [١] ، فقد سمى رسول الله ﷺ من فعل هذا مفرطًا ، والمفرط ليس بمعذور ، وليس كالنائم والناسي عند الجميع من جهة العذر ، وقد أجاز رسول الله ﷺ صلاته على ما كان عليه من تفريطه ، وقد روي في حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال : «**وإذا كان الغدُ فَلْيصلها لميقاتها**» [٢] ، وهذا أبعد وأوضح في أداء المفرط للصلاة عند الذكر وبعد الذكر ، وحديث أبي قتادة هذا [٣٢/ب] صحيح الإسناد إلا أن هذا المعنى قد عارضه حديث عمران بن حصين في نوم رسول الله ﷺ في صلاة الصبح بسفره وفيه قالوا : يا رسول الله ألا نصليها لميقاتها من الغد قال : «**لا، إنَّ الله لا ينهاكم عن الربا ثم يَقْبَله منكم**» [٣]وروى من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله [٤] وقد ذكرنا الأسانيد بذلك كله في التمهيد .

وقد روى عبد الرحمن بن علقمة الثقفي وهو مذكور في الصحابة قال : قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ فجعلوا يسألونه ، فلم يصل يومئذ الظهر إلا مع

---

(١) هو في صحيح مسلم وأخرجه ابن عبد البر في الاستذكار (٧٠٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه .

(٣) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٤٤١/٤) والبيهقي (٢١٧/٢) والدارقطني (٣٨٥/١ و ٣٨٧) وابن خزيمة (٩٧/٢) والطبراني في الأوسط (٥٩٦١)من طرق عن الحسن عن عمران وقد تكلم بعض الأئمة في سماع الحسن من عمران منهم علي بن المديني وصالح بن أحمد فالإسناد منقطع والله أعلم .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٥٠/٥) من طريق أيوب بن سويد أخذنا يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا في حديث طويل ، وخالفه ابن وهب عند مسلم (٦٨٠) وأبي داود (٤٣٥) فذكره ولكن عن ابن المسيب وحده فلم يذكر هذا اللفظ والله أعلم .

العصر [١] ، وأقل ما في هذا أنه أخرها عن وقتها الذي كان يصليها فيه لشغل اشتغل به ، وعبد الرحمن بن علقمة من ثقات التابعين وكبارهم .

وقد أجمع العلماء على : أن من تارك الصلاة عامدًا حتى يخرج وقتها عاص لله ، وذكر بعضهم : أنها كبيرة من الكبائر واجتمعوا على أن على العاصي أن يتوب من ذنبه بالندم عليه ، واعتقاد ترك العود إليه ، قال الله تعالى : ﴿**وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [النور : ٣١] ، ومن لزمه حق لله أو لعباده لزمه الخروج منه ، وقد شبه رسول الله ﷺ حق الله - عز وجل - بحقوق الآدميين وقال : «**دَيْنُ الله أحقُّ أنْ يُقْضى**» [٢] ، والعجب من هذا الظاهري في نقضه أصله بجهله وحبه لشذوذه ، وأصل أصحابه فيما وجب من الفرائض بإجماع أنه لا يسقط إلا بإجماع مثله أو سنة ثابتة لا ينازع في قبولها ، والصلوات المكتوبات واجبات بإجماع ، ثم جاء من الاختلاف شذوذ خارج عن أقوال علماء الأمصار فاتبعه دون سنة رويت في ذلك ، وأسقط به الفريضة المجمع على وجوبها ، ونقض أصله ونسي نفسه .

ثم ذكر : أن مذهب [٢٣/أ] داود وأصحابه وجوب قضاء الصلاة إذا فوتها عمدًا

ثم قال : فهذا قول داود ، وهو وجه أهل الظاهر ، وما أرى هذا الظاهري إلا وقد خرج عن جماعة العلماء من السلف والخلف ، وخالف جميع فرق الفقهاء وشذ عنهم ، ولا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذ من العلم ، وقد أوهم في كتابه أن له سلفًا من الصحابة والتابعين تجاهلاً منه أو جهلاً ، فذكر عن ابن مسعود ومسروق وعمر بن عبد العزيز في قوله تعالى : ﴿**أَضَاعُوا الصَّلَاةَ**﴾ [مريم : ٥٩] ، أن ذلك عن مواقيتها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفارًا ، وهو لا يقول بتكفير تارك الصلاة عمدًا إذا أَبَى إقامتها ، ولا بقتله إذا كان مقرًا بها ، فقد خالفهم ، فكيف يحتج بهم ؟ على أنه معلوم : أن من قضى الصلاة فقد تاب من تضييعها ، قال تعالى : ﴿**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن**

---

(١) منكر : أخرجه النسائي (٢٧٩/٦) وإسناده ضعيف والصحيح والله أعلم أنه شغل عن الركعتين بعد الظهر علقه البخاري قبل حديث (٥٩٠) وبوب له ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها ووصله (١٢٣٣) .

(٢) متفق عليه وقد تقدم .

تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، ولا تصح لمضيع الصلاة توبة إلا بأدائها ، كما لا تصح التوبة من دين الآدمي إلا بأدائه ، ومن قضى صلاة فرط فيها فقد تاب وعمل صالحًا ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

وذكر عن سَلْمَان أنه قال : الصلاة مكيال ، فمن وفاه وُفِّي له ، ومن طَفَّفه فقد علمتم ما قاله الله في المطففين [1] ، وهذا لا حجة فيه لأن الظاهر من معناه أن المطفف قد يكون من لم يكمل صلاته بركوعها وسجودها وحدودها وإن صلاها في وقتها . وذُكِرَ عن ابن عمر أنه قال : لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها، وكذا نقول لا صلاة له كاملة الأجزاء كما جاء: «**لا صلاةَ لجارِ المسجد إلا في المسجد**» [2] . و«**لا إيمانَ لمن لا أمانة له**» [3] ، ومن قضى الصلاة فقد صلاها ، وتاب من سئ عمله بتركها ، وكل ما ذكر في هذا المعنى فغير صحيح ولا له في شيء منه حجة ؛ لأن ظاهره خلاف ما تأوله .

فصل

في حجج المانعين من صحة قضاء الصلاة المتروكة عمدًا

قال المانعون من صحتها بعد [٣٣/ب] الوقت وقبولها : لقد أرعدتم وأبرقتم ، ولم تنصفونا في حكاية قولنا على وجهه ، ولا في نقلنا مذاهب السلف ، ولا في حججنا فإنا لم نقل قط ولا أحد من أهل الإسلام : إنها سقطت من ذمته بخروج وقتها وإنها

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٥٠) والدولابي في الكنى (١٤١/٢) .

(٢) ضعيف : فيه عن أبي هريرة وجابر وعائشة وعلي موقوفًا عليه ، أما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني (٤١٩/١) والحاكم (٢٤٦/١) والبيهقي (٢٥٧/٣) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٩٣/١) وقال لا يصح قال يحيى : سليمان بن داود اليمامي ليس بشيء . أقول : وقال البخاري منكر الحديث .

وأما حديث جابر فأخرجه الدارقطني (٤٢٠/١) وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ص (٤١١) وقال : في إسناده مجاهيل وأما حديث عائشة فأخرجه ابن حبان في الضعفاء ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال : لا يصح حديث عن رسول الله ﷺ .

وأما حديث علي فأخرجه البيهقي (٥٧/٣) وسنده ضعيف قال الحافظ في التلخيص عن هذا الحديث (٦٦/٢) مشهور بين الناس وهو ضعيف ليس له إسناد ثابت .

(٣) حسن بمجموع طرقه ، وتقدم .

لم تبق واجبة عليه ، حتى تجلبوا علينا بما أجلبتم ، وتشنعوا علينا بما شنعتم ، بل قولنا وقول من حكينا قوله من الصحابة والتابعين أشد على مؤخر الصلاة ومفوتها من قولكم ، فإنه قد تحتمت عقوبته وباء بإثم لا سبيل له إلى دركه إلا بتوبة يحدثها وعمل يستأنفه ، وقد ذكرنا من الأدلة ما لا سبيل لكم إلى رده ، فإن وجدتم السبيل إلى الرد فأهلاً بالعلم أين كان ومع من كان ، فليس القصد إلا طاعة الله وطاعة رسوله ومعرفة ما جاء به ، ونحن نبين ما في كلامكم من مقبول ومردود : فأما قولكم إن سرور ابن عباس بتلك الصلاة التي صلاها بعد طلوع الشمس [1] ؛ لأنه كان سبيلاً إلى أن أعلم رسول الله ﷺ أصحابه - المبلغين عنه إلى سائر أمته - بأن مراد الله من عباده في الصلاة وإن كانت مؤقتة أن من لم يصلها في وقتها يقضيها أبدًا ناسيًا كان لها أو نائمًا أو متعمدًا لتركها ، فهذا ظن محض منكم أن ابن عباس أراده ، ومعلوم أن كلامه لا يدل على ذلك بوجه من وجوه الدلالات ولا هو يشعر به ، ولعل ابن عباس إنما سُرَّ بها ذلك السرور العظيم لكونه صلاها مع رسول الله ﷺ وأصحابه وفعل مثل ما فعلوا وحصل له سهمان من الأجر كما حصل للصحابة ، وخص تلك الصلاة بذلك تنبيهًا للسامع أنها مع كونها ضحى قد فُعِلَتْ بعد طلوع الشمس ، فلا يظن أنها ناقصة وأنها لا أجر فيها ، فما يسرني بها الدنيا وما فيها [٣٤/أ] وليس ما فهمتموه عن ابن عباس أولى من هذا الفهم ، أو لعله أراد أن ذلك من رحمة الله بالأمة ليقتدي به من نام عن الصلاة ولم يفرط بتأخيرها ، فمن أين يدل كلامه هذا على أن سروره بتلك الصلاة ؛ لأنها تدل على أن من لم يصل وأَخَّرَ صلاة الليل إلى النهار عمدًا ، وصلاة النهار إلى الليل ، أنها تصح منه وتقبل وتبرأ بها ذمته ، وإنَّ فهم هذا من كلام ابن عباس لمن أعجب العجب ، فأخبرونا كيف وقع لكم هذا الفهم من كلامه ، وبأي طريق فهمتموه ؟ .

***

---

(١) تقدم تخريجه .

فصل
في الكلام عن النسيان وأنواعه

وأما قولكم : إن النسيان في لغة العرب هو الترك كقوله : ﴿نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة : ٦٧] إلخ ، فنعم لَعَمْرُ اللهِ ، إن النسيان في القرآن على وجهين : نسيان ترك ونسيان سهو ، ولكن حمل الحديث على نسيان الترك عمدًا باطل لأربعة أوجه :

أحدها : أنه قال : «**فليصلها إذا ذكرها**» . وهذا صريح في أن النسيان في الحديث نسيان سهو لا نسيان عمد ، وإلا كان قوله : «**إذا ذكرها**» كلامًا لا فائدة فيه ، فالنسيان إذا قوبل بالذكر لم يكن إلا نسيان سهو كقوله : ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف : ٢٤] وقوله ﷺ : «**إذا نسيت فذكروني**» (١) .

الثاني : أنه قال : «**فَكَفَّارَتَها أن يُصَلها إذا ذكرها**» ، ومعلوم أن من تركها عمدًا لا يكفر عنه فعلها بعد الوقت إثم التفويت ، هذا ما لاخلاف فيه بين الأمة ، ولا يجوز نسبته إلى رسول الله ﷺ إذ يبقى معنى الحديث : من ترك الصلاة عمدًا حتى خرج وقتها فكفارة إثمه صلاتها بعد الوقت ، وشناعة هذا القول أعظم من شناعتكم علينا القولَ بأنها لا تنفعه ولا تقبل [٣٤/ب] منه ، فأين هذا من قولكم ؟ .

الثالث : أنه قابل الناسي في الحديث بالنائم ، وهذه المقابلة تقتضي أنه الساهي كما يقول حملة الشرع : النائم والناسي غير مؤاخذين .

الرابع : أن الناسي في كلام الشارع إذا علق به الأحكام لم يكن مراده إلا الساهي ، وهذا مطرد في جميع كلامه كقوله ﷺ : «**من أكل أو شرب ناسيًا فَلْيُتِمَّ صَوْمَه ، فإنما أطعمه اللهُ وسقاه**» (٢) .

***

(١) أخرجه البخاري (٤٠١) ومسلم (٥٧٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣) ومسلم (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فصل

في الكلام عن متعمد تأخير الصلاة والناسي

وأما قولكم : وسوى الله - سبحانه - في حكمهما ، أي حكم العامد والناسي على لسان رسوله بين حكم الصلاة المؤقتة والصيام المؤقت في شهر رمضان بأن كل واحد منهما يُقضى بعد خروج وقته ، فنص على النائم والساهي في الصلاة كما وصفنا ، ونص على المريض والمسافر في الصوم ، وأجمعت الأمة ونقلت الكافة فيمن لم يصم شهر رمضان عامدًا وهو مؤمن بفرضه ، وإنما تركه أشرًا وبطرًا ثم تاب منه ، أن عليه قضاءه إلى آخره ، فجوابه من وجوه :

أحدها : قولكم : إن الله سبحانه وتعالى سَوَّى بينهما - أي بين العامد والناسي - فكلام باطل على إطلاقه ، فما سَوَّى الله - سبحانه - بين عامد وناسٍ أصلاً ، وكلامنا في هذا العامد العاصي الآثم المفرط غاية التفريط ، فأين سَوَّى الله - سبحانه - بين حكمهما في صلاة أو صيام ؟ وقولكم : فَنَصَّ على النائم والناسي في الصلاة كما وصفنا ، قد تقدم أن النسيان المذكور في الصلاة لا يصح حمله على العمد بوجه ، وأن الذي نص عليه في الحديث هو نسيان السهو الذي هو نظير النوم ، فلا تعرض فيه [٣٥/أ] للعامد ، وأما نصه على المريض والمسافر في الصوم فَهُمَا وإن أفطرا عامدَيْنِ ، فلا يمكن أخذ حكم تارك الصلاة عمدًا من حكمها ، وما سَوَّى الله ولا رسوله بين تارك الصلاة عمدًا وأشرًا حتى يخرج وقتها ،وبين تارك الصوم لمرض أو سفر أبدًا ، حتى يؤخذ حكم أحدهما من الآخر ، فمؤخر الصوم في المرض والسفر كمؤخر الصلاة لنوم أو نسيان ، وهذان هما اللذان سَوَّى الله ورسوله بين حكمهما ، فنص الله - سبحانه - على حكم المريض والمسافر في الصوم المعذورين ، ونص رسول الله ﷺ على حكم النائم والناسي في الصلاة المعذورين ، فقد استوى حكمهما في الصوم والصلاة ، ولكن أين استوى حكم العامد المفرط الآثم والمريض والمسافر والنائم والناسي المعذورين ؟ .

يوضحه : أن الفطر بالمرض قد يكون واجبًا بحيث يحرم عليه الصوم ، والفطر في

السفر إما واجب عند طائفة من السلف والخلف ، أو أنه أفضل من الصوم عند غيرهم ، أو هما سواء ، أو الصوم أفضل منه لمن لا يُشق عليه عند آخرين ،وعلى كل تقدير فإلحاق تارك الصلاة والصوم عمدًا وعدوانًا به من أفسد الإلحاق وأبطل القياس ، وهذا مما لا خفاء به عند كل عالم .

وقولكم : إن الأمة أجمعت والكافة نقلت أن من لم يصم شهر رمضان عامدًا أشرًا وبطرًا ثم تاب منه ، فعليه قضاؤه ، فيقال لكم : أوجدونا عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ فمن دونهم صرح بذلك ، ولن تجدوا إليه سبيلاً ، وقد أنكر الأئمة [٣٥/ب] كالإمام أحمد والشافعي وغيرهما دعوى هذه الإجماعات التي حاصلها عدم العلم بالخلاف ، لا العلم بعدم الخلاف ، فإن هذا مما لا سبيل إليه إلا فيما علم بالضرورة أن الرسول جاء به ، وأما ما قامت الأدلة الشرعية عليه فلا يجوز لأحد أن ينفي حكمه لعدم علمه بمن قال به ، فإن الدليل يجب اتباع مدلوله ، وعدم العلم بمن قال به لا يصلح أن يكون معارضًا بوجه ما ، هذه طريقة جميع الأئمة المقتدى بهم ، قال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله : «من ادعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس اختلفوا ، هذه دعوى بشر المريسي والأصم ، ولكن يقول : لا نعلم للناس اختلافًا إذ لم يبلغه» ، وقال في رواية المروزي : «كيف يجوز للرجل أن يقول أجمعوا ؟! إذا سمعتهم يقولون : أجمعوا فاتهمهم ، لو قال : إني لا أعلم مخالفًا . كان [أسلم]» . وقال في رواية أبي طالب : «هذا كذب ، لا علمه أن الناس مجمعون ؟ ولكن يقول : لا أعلم فيه اختلافًا ، فهو أحسن من قوله : أجمع الناس» ، وقال في رواية أبي الحارث : «لا ينبغي لأحد أن يدعي الإجماع ، لعل الناس اختلفوا» .

وقال الشافعي في أثناء مناظرته لمحمد بن الحسن : لايكون لأحد أن يقول : أجمعوا حتى يعلم إجماعهم في البلدان ، ولا يقبل على أقاويل من نأت داره منهم ولا قربت إلا خبر الجماعة عن الجماعة ، فقال له : يَضَيَّقُ هذا جدًّا ،قلت له : وهو مع ضيقه غير موجود ، وقال في موضع آخر وقد بَيَّنَ ضعف دعوى الإجماع ،وطالب من يناظره بمطالبات عجز عنها ، فقال له المناظر : فهل من إجماع ؟ قلت : نعم - بحمد لله - [٣٦/أ] كثيرٌ ، في كل الفرائض التي لا يسع جهلها ، وذلك الإجماع هو

الذي إذا قلت : أجمع الناس ، لم تجد حولك أحدًا يعرف شيئًا يقول لك : ليس هذا بإجماع ، فهذه الطريق التي يصدق بها من ادعى الإجماع فيها ، وقال بعد كلام طويل حكاه في المناظرة : أو ما كفاك عيب الإجماع به لم يرو عن أحد بعد رسول الله ﷺ دعوى الإجماع إلا فيما لم يختلف فيه أحد ، إلى أن كان أهل زمانك هذا ؟ قال له المناظر : فقد ادعاه بعضكم ، قلت : أفحمدت ما ادعى منه ؟ قال : لا ، قلت : فكيف صرتَ إلى أن تدخل فيما زعمت في أكثر ما عبت إلا تستدل من طريقك أن الإجماع ، وهو ترك ادعاء الإجماع ، فلا تحسن النظر لنفسك إذاقلت : هذا إجماع ، فتجد حولك من أهل العلم من يقول لك : معاذ الله أن يكون هذا إجماعًا .

وقال الشافعي في رسالته : ما لا يعلم فيه خلاف فليس إجماعًا .

فهذا كلام أئمة أهل العلم في دعوى الإجماع كما ترى ، فلنرجع إلى المقصود فنقول : مَنْ قال من أصحاب رسول الله ﷺ : إن من ترك الصلاة عمدًا بغير عذر ، حتى خرج وقتها أنها تنفعه بعد الوقت ، وتقبل منه وتبرأ ذمته ؟ فالله يعلم أنا لم نظفر عن صاحب واحد منهم قال ذلك ، وقد نقلنا عن الصحابة والتابعين ما تقدم حكايته ، وقد صرح الحسن البصري بما قلناه ، فقال محمد بن نصر المروزي في كتابه في الصلاة [1] : حدثنا إسحاق ، حدثنا النضر ، عن الأشعث ، عن الحسن قال : إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمدًا فإنه لا يقضيها. قال محمد : وقول الحسن هذا يحتمل معنيين :

أحدهما : أنه كان يكفره [٣٦/ب] بترك الصلاة متعمدًا ، فلذلك لم يرد عليه القضاء ، لأن الكافر لا يؤمر بقضاء ما ترك من الفرائض في كفره .

والثاني : أنه لم يكفره بتركها ، وأنه ذهب إلى أن الله - عز وجل - إنما فرض أن يأتي بالصلاة في وقت معلوم ، فإذا تركها حتى ذهب وقتها فقد لزمته المعصية لتركه الفرض في الوقت المأمور بإتيانه فيه ، فإذا أتى به بعد ذلك فإنما أتى به في وقت لم يؤمر بإتيانه فيه ، فلا ينفعه أن يأتي بغير المأمور به عن المأمور به .

---

(١) برقم (١٠٧٨) .

وهذا قول غير مستنكر في النظر لولا أن العلماء قد أجمعت على خلافه . قال : ومن ذهب إلى هذا قال : في الناسي للصلاة حتى يذهب وقتها وفي النائم أيضًا : لو لم يأت الخبر عن النبي ﷺ أنه قال : «**مَنْ نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذَا استيقظ**» [١] أو ذكروا أنه نام عن صلاة الغداة فقضاها بعد ذهاب الوقت ، لما وجب عليه في النظر قضاؤها أيضًا ، فلما جاء الخبر عن النبي ﷺ بذلك وجب عليه قضاؤها وبطل حظ النظر ، فقد نقل محمد الخلاف صريحًا وظن أن الأمة أجمعت على خلافه وهذا يحتمل معنيين :

أحدهما : أنه يرى أن الإجماع ينعقد بعد الخلاف .

والثاني : أنه لايرى خلاف الواحد قادحًا في الإجماع ، وفي المسألتين نزاع معروف . وأما قوله : إن القياس يقتضي أن لا يقضي النائم والناسي لولا الخبر فليس كما زعم ، لأن وقت النائم والناسي هو وقت ذكره وانتباهه لا وقت له غير ذلك كما تقدم ، والله أعلم .

وأما قولكم : إن الكافة نقلت والأمة أجمعت أن من لم يصم شهر رمضان أشرًا وبطرًا أن عليه قضاءه ، فأين النقل بذلك إذا جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ ؟ وقد روى عنه أهل السنن والإمام أحمد في [٣٧/أ] مسنده من حديث أبي هريرة «**من أفطر يوما من رمضان من غير عذر لم يَقْضِه عنه صيامُ الدهر وإنْ صامه**» [٢] ، فهذه الرواية المعروفة ، فأين الرواية عنه أو عن أصحابه : من أفطر رمضان أو بعضه أجزأ عنه أن يصوم مثله ؟

وأما قولكم : إن الصلاة والصيام دين ثابت يؤدى أبدًا وإن خرج الوقت المؤجل

---

(١) إسناده حسن بهذا اللفظ : أخرجه ابن أبي شيبة (١/٥١٣ الفكر) وأبو يعلى (٢/ص ١٩٢) حديث (٨٩٥) والطبراني في الكبير ٢٢/ ص ١٠٧ ح ٢٦٨ والعقيلي في الضعفاء ٣/٨٨ وابن عبد البر في التمهيد (٥/٢٥٨) من طرق عن الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن العباس الهمداني عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه مرفوعًا به وإسناده حسن من أجل عبد الجبار قال الهيثمي في المجمع (١/٣٢٢) : رجاله ثقات .
تنبيه : الحديث تقدم تخريجه في الصحيح من حديث أنس وأبي هريرة ، لكن بلفظ : فليصلها إذا ذكرها . والله أعلم .

(٢) ضعيف وقد تقدم تخريجه .

لهما لقول رسول الله ﷺ : «**دَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أن يُقْضَى**» [١] فيقال : هذا الدليل مبني على مقدمتين :

إحداهما : أن الصلاة والصيام دين ثابت في ذمة من تركهما عمدًا .

والمقدمة الثانية : أن هذا الدين قابل للأداء فيجب أداؤه .

فأما المقدمة الأولى : فلا نزاع فيها ولا نعلم أن أحدًا من أهل العلم قال بسقوطها من ذمته بالتأخير ، ولعلكم توهمتم علينا أنا نقول بذلك فأخذتم في الشناعة علينا وفي التشغيب ، ونحن لم نقل ذلك ولا أحد من أهل الإسلام .

وأما المقدمة الثانية : ففيها وقع النزاع ، وأنتم لم تقيموا عليها دليلاً ، فادعاؤكم لها هو دعوى محل النزاع بعينه جعلتموه مقدمة من مقدمات الدليل وأثبتم الحكم بنفسه : فمنازعوكم يقولون : لم يبق للمكلف طريق إلى استدراك هذا الفائت ، وإن الله - تعالى - لا يقبل أداء هذا الحق إلا في وقته وعلى صفته التي شرعه عليها ، وقد أقاموا على ذلك من الأدلة ما قد سمعتم ، فما الدليل على أن هذا الحق قابل للأداء في غير وقته المحدود له شرعًا ، وأنه يكون عبادة بعد خروج وقته ؟ .

وأما قوله ﷺ : «**اقْضُوا الله ، فاللهُ أَحَقُّ بالقضاء**» [٢] ، وقوله : «**دَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أنْ يُقْضَى**» ، فهذا إنما قاله في حق المعذور لا المفرط ، ونحن نقول في مثل هذا الدين : يقبل القضاء ، وأيضًا فهذا إنما قاله [٣٧/ب] رسول الله ﷺ في النذر المطلق الذي ليس له وقت محدود الطرفين .

ففي الصحيحين [٣] من حديث ابن عباس أن امرأة قالت : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ قال : «**أرأيتِ لو كان على أُمُّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيه أكان يُؤَدِّي ذلك عنها ؟**» قالت : نعم ، قال : «**فصومي عن أمك**» وفي رواية : أن امرأة ركبت البحر فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرًا ، فأنجاها الله - سبحانه وتعالى - ، فلم تصم حتى ماتت ، فجاءت قرابة لها إلى

---

(١) متفق عليه وقد تقدم .

(٢) أخرجه البخاري (١٨٥٢) ومسلم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما واللفظ للبخاري .

(٣) انظر السابق .

رسول الله ﷺ فذكرت ذلك فقال : «**صومي عنها**» [(١)] رواه أهل السنن ،

وكذلك جاء عنه الأمر بقضاء هذا الدين في الحج الذي لا يفوت وقته إلا بنفاد العمر ، ففي المسند والسنن من حديث عبد الله بن الزبير قال : جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال : إنَّ أَبِي أدركه الإسلام ، وهو شيخ لا يستطيع ركوبَ رحلٍ ، والحج مكتوب عليه ، أفأحج عنه ؟ قال : «**أنت أكبر ولده**» ؟ قال : نعم قال : «**أرأيت لو كان على أبيك دَيْنٌ فقضيته عنه ، أكان ذلك يجزئ عنه ؟**» قال : نعم . قال «**فاحْجُجْ عنه**» [(٢)] .

وعن ابن عباس : أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : «**نعم ، حجِّي عنها ، أرأيتِ لو كان على أمكِ دينٌ أكنتِ قاضيتَه ؟ اقْضُوا اللهَ ، فاللهُ أحقُّ بالوفاء**» [(٣)]، متفق على صحته .

وعن ابن عباس أيضًا قال : أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ ، فقال : إن أبي مات وعليه حجة الإسلام ، أفأحج عنه ؟ قال : «**أرأيت لو أنَ أباك تَرَكَ دَيْنًا عليه فقضيته ، أكان يُجْزِئ عنه**» ؟ قال : نعم ، قال : «**فاحْجُجْ عن أبيك**» رواه الدارقطني [(٤)] .

ونحن نقول في مثل هذا الدين القابل للأداء : دين الله أحق أن [٣٨/أ] يقضى ، فالقضاء المذكور في هذه الأحاديث ليس هو بقضاء عبادة مؤقتة محدودة الطرفين وقد جاهر [بمعصيته] الله - سبحانه وتعالى - بتفويتها بطرًا وعدوانًا ، فهذا الدينُ مُستحِقُّه لا يُعْتد به ولا يقبله إلا على صفته التي شرعه عليها ، ولهذا لو قضاه على غير تلك الصفة لم تنفعه .

***

---

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٣٣٠٨) والنسائي (٢٠/٧) وأحمد (٢١٦/١) .

(٢) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٥/٤) والنسائي (١١٧/٥ و ١١٨) .

(٣) البخاري (١٨٥٢) ومسلم (١١٤٨) واللفظ للبخاري .

(٤) (٢/ح ٢٥٨٦) وإسناده ضعيف لكن المتن صحيح بمجموع طرقه .

فصل

في الفرق بالقياس بين النائم والناسي وبين المتعمد

قولكم : وإذا كان النائم والناسي للصلاة - وهما معذوران - يقضيانها بعد خروج وقتها ، كان المتعمد لتركها أولى ،فجوابه من وجوه :

أحدها : المعارضة بما هو أصح منه أو مثله وهو أن يقال : لا يلزم من صحة القضاء بعد الوقت من المعذور - المطيع لله ورسوله الذي لم يكن منه تفريط في فعل ما أمر به وقبوله منه صحته وقبوله من : متعد لحدود الله مضيع لأمره تارك لحقه عمدًا وعدوانًا ، فقياس هذا على هذا في صحة العبادة وقبولها منه وبراء الذمة بها من أفسد القياس .

الوجه الثاني : أن المعذور بنوم أو نسيان ، لم يُصَلِّ الصلاة في غير وقتها ، بل في نفس وقتها الذي وَقَّته الله له ، فإن الوقت في حق هذا حين يستيقظ ويذكَّر ، كما قال ﷺ: «**مَنْ نسي صلاة فَوَقْتُهَا إذا ذكرها**» [1] ، رواه البيهقي والدارقطني وقد تقدم ، فالوقت وقتان : وقت اختيار ، ووقت عذر ، فوقت المعذور بنوم أو سهو هو وقت ذكره واستيقاظه ، فهذا لم يُصَلِّ الصلاة إلا في وقتها ، فكيف يقاس عليه من صلاها في غير وقتها عمدًا وعدوانًا .

الثالث : أن الشريعة قد فرقت في مواردها ومصادرها بين العامد والناسي وبين المعذور وغيره ، وهما مما لا خفاء به ، فإلحاق أحد النوعين بالآخر غير جائز .

الرابع : أنا لم نسقطها [٣٨/ب] عن العامد المفرط ونأمر بها المعذور ، حتى يكون ما ذكرتم حجة علينا ، بل ألزمنا بها المفرط المتعدي على وجه لا سبيل له إلى استدراكها تغليظًا عليه ، وجَوَّزْنَا قضاءها للمعذور غير المفرط .

***

(١) إسناده ضعيف وقد تقدم .

فصل

نقض الاحتجاج بإدراك ركعة من الوقت

وأما استدلالكم بقوله ﷺ : «**من أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمسُ فقد أدرك العصر**» (١) فما أصحه من حديث ، وما أراه على مقتضى قولكم ، فإنكم تقولون : هو مدرك للعصر ولو لم يدرك من وقتها شيئًا ألبتة ، بمعنى أنه مدرك لفعلها صحيحة منه مبرئة لذمته ، فلو كانت تصح بعد خروج وقتها وتقبل منه لم يتعلق إدراكها بركعة ، ومعلوم أن النبي ﷺ لم يرد أن من أدرك ركعة من العصر صحت صلاته بلا إثم ، بل هو آثم بتعمد ذلك اتفاقًا ، فإنه أمر أن يوقع جميعها في وقتها ، فَعُلِمَ أن هذا الإدراك لا يرفع الإثم بل هو مدرك آثم ، فلو كانت تصح بعد الغروب لم يكن فرق بين أن يدرك ركعة من الوقت أو لا يدرك شيئًا منه .

فإن قلتم : إذا أَخَّرَها إلى بعد الغروب كان أعظم إثمًا ، **قيل لكم :** النبي ﷺ لم يفرق بين إدراك الركعة وعدمها في كثرة الإثم وخفته ، وإنما فرق بينهما في الإدراك وعدمه ، ولا ريب أن المفوت لمجموعها في وقت أعظم من المفوت لأكثرها ، والمفوت لأكثرها فيه أعظم من المفوت لركعة منها ، فنحن نسألكم ونقول : ما هذا الإدراك الحاصل بركعة ؟ أهو إدراك يرفع الإثم ؟ فهذا لا يقوله أحد ، أو إدراك يقتضي الصحة فلا فرق فيه بين أن يفوتها بالكلية أو يفوتها إلا ركعة منها ؟ .

فصل

في عدم صحة الاحتجاج بتأخير النبي ﷺ للصلاة يوم الخندق

وأما احتجاجكم بتأخير النبي ﷺ لها يوم الخندق من غير نوم ولا [٣٩/أ] نسيان ثم قضاها بعد فيقال : يالله العجب ! لو أتينا نحن بمثل هذا لقامت قيامتكم وأقمتم قيامتنا بالتشنيع علينا ، فكيف تحتجون على تفويتٍ صاحبه عاصٍ لله آثم متعدٍّ

(١) أخرجه البخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

لحدوده مستوجب لعقابه ، بتفويتٍ صَدَرَ من أطوع الخلق لله وأرضاهم له وأتبعهم لأمره ، وهو مطيع لله في ذلك التأخير متبع مرضاته فيه ؟! وذلك التأخير منه - صلوات الله وسلامه عليه - إما أن يكون نسيانًا منه ، أو يكون أخرها عمدًا ، وعلى التقديرين فلا حجة لكم فيه بوجه ، فإنه إن كان نسيانًا فنحن وسائر الأمة نقول بموجبه ، وأن الناسي يصليها متى ذكرها ، وإن كان عامدًا فهو تأخير لها من وقت إلى وقت أذن فيه ، كتأخير المسافر والمعذور الظهرَ إلى وقت العصر ، والمغرب إلى وقت العشاء ، وقد اختلف الناس فيمن أدركته الصلاة وهو مشغول بقتال العدو على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يصلي حال القتال على حسب حاله ولا يؤخر الصلاة . قالوا : والتأخير يوم الخندق منسوخ ، وهذا هو مذهب مالك والشافعي والإمام أحمد في المشهور عنه من مذهبه .

الثاني : أنها تؤخر كما أخر النبي ﷺ يوم الخندق ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، والأولون يجيبون عن هذا : بأنه كان قبل أن تشرع صلاة الخوف ، فلما شرعت صلاة الخوف لم يؤخرها بعد ذلك في غزاة واحدة ، والحنفية تجيب عن ذلك بأن صلاة الخوف ، إنما شرعت على تلك الوجوه ما لم يلتحم القتال ، فإنهم يمكنهم أن يصلوا صلاة الخوف كما أمر الله - سبحانه - بأن يقوموا صفين : صفًّا يصلون ، وصفًّا يحرسون ، وأما حال الالتحام فلا يمكن ذلك ، فالتأخير [٣٩/ب] وقع حال الاشتغال بالقتال ، وصلاة الخوف شرعت حال المواجهة قبل الاشتغال بالقتال ، فهذا له موضع ، وهذا له موضع ، وهذا في القوة كما ترى .

وقالت طائفة ثالثة : يخير بين تقديمها والصلاة على حسب حاله ، وبين تأخيرها حتى يتمكن من فعلها ، وهذا مذهب جماعة من الشاميين ، وهو إحدى الروايتين عن الامام أحمد ، لأن الصحابة فعلوا هذا ، وهذا في قصة بني قريظة - كما سنذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى - ، وعلى الأقوال الثلاثة فلا حجة للعاصي المفرط المتعدي الذي قد باء بعقوبة الله وإثم التفويت في ذلك بوجه من الوجوه ، وبالله التوفيق .

فصل

في الكلام على صلاة العصر في بني قريظة

وبهذا خرج الجواب عن استدلالكم بتأخير الصحابة العصر إلى بعد غروب الشمس عمدًا ، حين قال النبي ﷺ : «**لا يُصَلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قريظة**» [1] فأدركت طائفةٌ الصلاةَ في الطريقِ فقالوا : لم يُرِدْ منا تأخيرها ، فصلوها في الطريق ، وأبت طائفة أخرى أن تصليها إلا في بني قريظة ، فصلوها بعد العشاء ، فما عَنَّفَ رسول الله ﷺ واحدة من الطائفتين ، فإن الذين أخروها كانوا مطيعين لرسول الله ﷺ معتقدين وجوب ذلك التأخير ، وأن وقتها الذي أمروا به حيث أدركهم في بني قريظة ، فكيف يقاس العاصي المتعدي لحدود الله على المطيع له الممتثل لأمره ! فهذا من أبطل قياس في العالم وأفسده ، وبالله التوفيق .

وقد فضلت طائفة من العلماء : الذين أخروها إلى بني قريظة على الذين صلوها في الطريق ، قالوا : لأنهم امتثلوا أمر رسول الله ﷺ على الحقيقة ، والآخرون تأولوا فصلوها في الطريق .

فصل

في الفرق بين التأخير في الصلوات القابلة للجمع وغيرها

وأما استدلالكم [٤٠/أ] بأمر النبي ﷺ أن تصلي نافلةً مع الأمراء الذين كانوا يضيعون الصلاة عن وقتها ، ويصلونها في غير الوقت فلا حجة فيه ، لأنهم لم يكونوا يؤخرون صلاة النهار إلى الليل ، ولا صلاة الليل إلى النهار ، بل كانوا يؤخرون صلاة الظهر إلى وقت العصر ، وربما كانوا يؤخرون العصر إلى وقت الاصفرار ، ونحن نقول : إنه متى أخر إحدى صلاتي الجمع إلى وقت الأخرى صلاها في وقت الثانية ، وإن كان غير معذور ، وكذلك إذا أخر العصر إلى الاصفرار ، بل إلى أن يبقى منها

(١) متفق عليه وقد تقدم .

قدر ركعة فإنه يصليها بالنص ، وقد جمع النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا مطر [١] ، أراد أن لا يحرج أمته ، فهذا التأخير لا يمنع صحة الصلاة .

وأما قولكم : قد أجاز رسول الله ﷺ صلاة من أخر الظهر إلى وقت العصر مع تفريطه في خروج وقت الظهر .

فجوابه : أن الوقت مشترك بين الصلاتين في الجملة ، وقد جمع رسول الله ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا مرض ، وهذا لا تنازع فيه ، ولكن هل أجاز رسول الله ﷺ صلاة الصبح في وقت الضحى من غير نوم أو نسيان ؟ .

وأما قولكم : وقد روي من حديث أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال فيمن نام عن صلاة الصبح قال : «**وإذا كانَ الغدُ فَلْيُصَلِّها لميقاتها**» [٢] ، أن هذا أوضح في أداء المفرط للصلاة عند الذكر وبعد الذكر ، وهو حديث صحيح الإسناد ، فيا لله العجب ! أين في هذا الحديث ما يدل بوجه من وجوه الدلالة - نَصًّا أو ظاهرها أو إيمائها - على أن العاصي المتعدي لحدود الله بتفويت الصلاة عن وقتها تصح منه بعد الوقت وتبرأ ذمته منها ، وهي أهل أن تقبل منه ؟ [٤٠/ب] وكأنكم فهمتم من قوله : «**فإذا كان الغد فليصلها لميقاتها**» ، أمره بتأخيرها إلى الغد ، وهذا باطل قطعًا لم يرده رسول الله ﷺ ، والحديث صريح في إبطاله ، فإنه أَمَرَه أن يصليها إذا استيقظ أو ذكرها ، ثم روي في تمام الحديث هذه الزيادة وهو قوله : «**فإذا كان مِنَ الغدِ فَلْيُصَلِّها لميقاتها**» ، وقد اختلف الناس في صحة هذه الزيادة ، ومعناها فقال بعض الحفاظ : هذه الزيادة وَهْمٌ من عبد الله بن رباح الذي روى الحديث ، عن أبي قتادة ، أو من أحد الرواة . وقد حكى عن البخاري أنه قال : لا يتابع في قوله : «**فَلْيُصَلِّ إذا ذكرها لوقتها من الغد**» [٣] ، وقد روى الإمام أحمد في مسنده عن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٣) ومسلم (٧٠٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه .

(٣) نقل البيهقي في السنن (٢/٢١٧) عن البخاري قوله : لا يتابع في قوله «**من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها ولوقتها من الغد**». أقول وهذه الزيادة تفيد إعادة الصلاة مرتين مرة في الحال ومرة في الغد وهذا اللفظ عند أبي داود (٤٣٨) والبيهقي (٢/٢١٦) «**فمن أدرك منكم صلاة الغداة من غدٍ صالحًا فليقض معها مثلها**» وقد حمّل الوهم فيه لخالد بن سُمير عن عبد الله بن رباح وانظر الفتح (٢/٧١) .

عمران بن حصين قال : سرت مع رسول الله ﷺ ، فلما كان في آخر الليل ، عَرَّسنا فلم نستيقظ حتى أيقظتنا الشمس ، فجعل الرجل يقوم دهشًا إلى طهوره ، فأمرهم النبي ﷺ أن يسكنوا ، ثم ارتحل فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس توضأ ، ثم أمر بلالاً فأذن ، ثم صلى الركعتين قبل الفجر ، ثم أقام فصلينا ، فقالوا : يا رسول الله ، ألا نعيدها في وقتها من الغد ؟ قال : «**أينهاكم رَبُّكم تبارك وتعالى عن الربا ويَقْبَله منكم**» [(١)] ، قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي : وفي هذا دليل على ما قال البخاري ؛ لأن عمران بن حصين كان حاضرًا ، ولم يذكر ما قال عبد الله بن رباح عن أبي قتادة .

وعندي : أنه لا تعارض بين الحديثين ، ولم يأمر رسول الله ﷺ بإعادتها من الغد ، وإنما الذي أمر به فعل الثانية في وقتها ، وأن الوقت لم يسقط [٤١/أ] بالنوم والنسيان بل عاد إلى ما كان عليه ، والله أعلم .

قوله : وقد روى عبد الرحمن بن علقمة الثقفي قال : قدم وفد ثقيف على رسول الله ﷺ فجعلوا يسألونه ، فلم يُصَلِّ يومئذ الظهر إلا مع العصر [(٢)] - إلى آخره - وقد تقدم جواب هذا وأمثاله مرارًا ، وأن هذا التأخير كان طاعةً لله - تعالى - وقربةً ، وغايته أنه جمع بين الصلاتين لشغل مهم [من أمور المسلمين] فكيف يصح إلحاق تأخير المتعدي لحدود الله به ، ولقد ضَعُفَتْ مسألة تُنْصَر بمثل هذا .

قوله : وليس ترك الصلاة حتى يخرج وقتها عمدًا مذكورًا عند الجمهور في الكبائر.
فيقال : يا لله العجب ! وهل تقبل هذا المسألة نزاعًا ، وهل ذلك إلا من أعظم الكبائر ؟! وقد جعل رسول الله ﷺ تفويت صلاة العصر محبطًا للعمل ، فأي كبيرة تقوى على إحباط العمل سوى تفويت الصلاة ؟ وقد قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر» [(٣)] ، ولم يخالفه صحابي واحد في ذلك ، بل الآثار الثابتة عن الصحابة كلها توافق ذلك ، هذا

---

(١) إسناده ضعيف وتقدم تخريجه .
(٢) لا يصح وقد تقدم تخريجه .
(٣) تقدم .

والجامع بين الصلاتين قد صلاهما في وقت إحداهما للمعذور ، فماذا نقول فيمن صلى الصبح في وقت الضحى عمدًا وعدوانًا ، والعصرَ نصف الليل من غير عذر ؟ وقد صرح الصديق : أن الله لا يقبل هذه الصلاة [1] ، ولم يخالف الصديقَ صحابي واحد ، وقد توعد الله - سبحانه - بالويل والغي لمن سها عن صلاته وأضاعها ، **وقد قال الصحابة وهم أعلم الأمة بتفسير الآية** : إن ذلك تأخيرها عن وقتها ،كما تقدم حكايته ، ويا لله العجب ! أي كبيرة أكبر من كبيرة تحبط العمل ، وتجعل الرجل بمنزلة من قد وُتِرَ أهله وماله ؟ [٤١/ب] وإذا لم يكن تأخير صلاة النهار إلى الليل ، وتأخير صلاة الليل إلى النهار من غير عذر من الكبائر ، لم يكن فطر شهر رمضان من غير عذر ويصوم بدله شوال من الكبائر .

ونحن نقول : بل ذلك أكبر من كل كبيرة بعد الشرك بالله ، ولأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك به خير له من أن يؤخر صلاة النهار إلى الليل ، وصلاة الليل إلى النهار عدوانًا عمدًا بلا عذر .

وقد روى هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن المسور بن مخرمة أنه دخل مع ابن عباس على عمر حين طُعِنَ ، فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين .. الصلاة ، فقال : «أجل ، أصلي ، إنه لا حظ في الإسلام لمن أضاع الصلاة» [2] .

وقال إسماعيل بن عُلية ، عن أيوب ، عن محمد بن سيرين قال : نبئت أن أبا بكر وعمر كانا يعلمان الناسَ الإسلامَ : تعبد الله ولا تشرك به شيئًا ، وتقيم الصلاة التي فرض الله بمواقيتها فإن في تفريطها الهلكة .

وقال محمد بن نصر المروزي : وسمعت إسحاق يقول : صح عن رسول الله ﷺ : أن تارك الصلاة كافر ، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا : أن تارك الصلاة عمدًا من غير عذر حتى يذهب وقتها كافر ، وذهاب الوقت أن يؤخر الظهر إلى غروب الشمس ، والمغرب إلى طلوع الفجر ، وإنما جعل

---

(١) رواته ثقات لكنه منقطع وقد تقدم .

(٢) صحيح وقد تقدم .

آخر أوقات الصلوات بما وصفنا ؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة [١] وفي السفر [٢] ، فصلى إحداهما في وقت الأخرى ، فلما جعل النبي ﷺ الأولى منهما وقتًا للأخرى في حال ، والأخرى وقتًا للأولى في حال صار وقتاهما وقتًا واحدًا في حال العذر ، كما أُمِرَتِ الحائض إذا طهرت قبل غروب الشمس أن [٤٢/أ] تصلي الظهر والعصر ، و [إذا طهرت] آخر الليل أن تصلي المغرب والعشاء [٣] ، وإذا كان صلاة الذي يؤخر العصر حتى تصير الشمس بين قرني الشيطان صلاة المنافق بنص رسول الله ﷺ [٤] ، فما يقول - بأبي هو وأمي صلوات الله عليه وسلامه - فيمن يصليها بعد العشاء ؟ وقد قال تعالى : ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء : ٣١] ، فإذا اجتنب الرجل كبائر المنهيات واستمر على صلاة الصبح في وقت الضحى والعصر بعد العشاء كان - على قولكم - مغفورًا له غير آثم ألبتة ، وهذا ما لا يقوله أحد .

قوله : والعجب من هذا الظاهري حيث نقض أصله فإنه يقول : ما وجب بإجماع فإنه لا يسقط إلا بالإجماع ، فيقال : غاية هذا أن منازعكم تَنَاقَضَ فلا يكون تُنَاقضه مصححًا لقولكم ، وإن أردتم بذلك الاستدلال بالاستصحاب ، وأن الصلاة كانت في ذمته بإجماع فلا تسقط إلا بإجماع وهو مفقود ، قيل لكم : ومن [ذا] الذي قال بسقوطها من ذمته بالتأخير ، وأن ذمته قد برئت منه ؟ فمن قال بهذا ، فقولُه أظهر بطلانًا من أن نحتاج إلى دليل عليه ، والذي يقوله منازعوكم : إنها قد استقرت في ذمته على وجه لا سبيل له إلى أدائها واستدراكها إلا بعود ذلك الوقت بعينه ، وهذا محال ، ثم نعارض هذا الإجماع بإجماع مثله أو أقوى منه فنقول : أجمع المسلمون على أنه عاصٍ متعدٍّ مفرطٌ بإضاعة الوقت ، فلا يرتفع هذا الإجماع إلا

---

(١) في الصحيحين البخاري (١٣٩ وهذا أول أطرافه) ومسلم (١٢٨٠) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما . وأخرجه البخاري (١٦٧٤) ومسلم (١٢٨٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩١) ومسلم (٧٠٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولفظه كان رسول الله ﷺ إذا أعجَل به السير جمع بين المغرب والعشاء .

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٩٩٠) .

(٤) أخرجه مسلم (٦٢٢) من حديث أنس رضي الله عنه .

بإجماع مثله ، ولم يجمعوا أنه يرتفع عنه الإثم والعدوان بالفعل بعد الوقت ، بل لعل هذا لم يقله أحد .

فهذا ما يتعلق بالحجاج من الجانبين وليس لنا غرض فيما وراء ذلك ، وقد بان من هو [٤٢/ب] أسعد بالكتاب والسنة وأقوال السلف في هذه المسألة ، والله المستعان .

فصل

في الشبه بين قضاء الصلاة وقضاء الصيام

فإن قيل : فقد أمر النبي ﷺ المفطر متعمدًا في نهار رمضان بالقضاء في موضعين :

أحدهما : المجَامِعُ .

والثاني : المستقيء .

ففي السنن من حديث أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ قد جامع أهله في رمضان . فذكر الحديث وقال فيه : فأتي بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعًا ، وفيه قال : «**كُله أنت وأهلُ بيتك ، وصُمْ يومًا واستغفرِ اللهَ -عزوجل-**» وعند ابن ماجة : «**وتصوم يوما مكانه**» [(١)] وفي السنن والمسند من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «**من ذَرَعَه القيءُ وهو صائم فليس عليه قضاءٌ ، ومَنِ استقاء فَلْيَقْضِ**» [(٢)] . قيل : الحديثان معلولان لا يثبتان ، أما قصة المجامع في رمضان فقد رواها أصحاب الصحيح ، ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة ، والذي ذكرها لا تقوم به الحجة ، فإنها من رواية عبد الجبار بن عمر الإيلي ، وقد ضعفه

---

(١) شاذ وقد تقدم .

(٢) معلول على نظافة إسناده : أخرجه أحمد (٢/٤٩٨) والترمذي (٧٢٠) وأبو داود (٢٣٨٠) وابن ماجه (١٦٧٦) والدارمي (٢/٢٥) والطيالسي (٩٩٣) وابن حبان (٣٥١٨) الرسالة وغيرهم ، وهو عند الدارقطني من طرق أخرى لكن قال الترمذي وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لا يصح إسناده .

الأئمة ، قال يحيى بن معين : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال مرةً : ضعيف ، وكذلك قال أبو زرعة والسعدي والنسائي . وقال البخاري : ليس بالقوي ، عنده مناكير . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه يخالف فيه ، والضعف بَيِّنٌ على رواياته ، ورواه أئمة أصحاب ابن شهاب عنه كمالك وغيره فلم يذكروا قوله : «**وصُمْ يومًا مكانه**» ، ورواه أبو مروان العثماني عن إبراهيم بن سعد عن الليث عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال له في هذه القصة : «**اقْضِ يومًا مكانه**» ، وكذا روي عن الدراوردي ، عن إبراهيم بن سعد ، عن الليث ، قال البيهقي [١] : وإبراهيم عنده الحديث عن الزهري بلا هذه الكلمة ، وقد رواه حجاج بن أرطاة ، عن إبراهيم بن عامر ، عن ابن المسيب . وعن الزهري عن حميد عن أبي هريرة . ورواه حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقال فيه عمرو : وأمره أن يقضي يومًا مكانه [٢] ، وقد رواه هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة وقال فيه : «**وصم يومًا مكانه واستغفرِ الله**» [٣] ، فخالف هشام الناس في روايته عن أبي سلمة ، والحديث لحميد عن أبي هريرة ، ورواه ابن أبي أويس قال : حدثني أبي أن ابن شهاب أخبره عن حميد أن أبا هريرة حدثه : أن رسول الله ﷺ أمر الذي يفطر في رمضان أن يصوم يومًا مكانه [٤] ، ولكن هذا يخالف رواية أصحاب ابن شهاب فإنهم لم يذكروا هذه الزيادة ، وقال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن عطاء الخراساني ، عن ابن المسيب قال : أتى أعرابي إلى رسول الله ﷺ فذكر الحديث وقال في آخره: «**فَصُم يومًا مكانَ ما أصبتَ**» [٥] وهذا مرسل ، ولكنه من مراسيل ابن المسيب ، ورواه داود بن أبي هند عن عطاء فلم يذكر قوله : «**وصُمْ يومًا مكانه**» ، وعطاء كذبه ابن المسيب ، وقال

---

(١) (٤/٢٢٦) .

(٢) شاذ بهذا اللفظ :أخرجه أحمد (٢/٢٠٨) والبيهقي (٤/٢٢٦) والدارقطني في السنن وفي العلل (١٠/٢٤٦) وابن أبي شيبة (٣/١٠٦) .

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٩٣) والبيهقي (٤/٢٢٦) والدارقطني في السنن (٢/ ص ١٥١ ح ٢٢٨٢) في العلل (١٠/٢٤١) .

(٤) أخرجه البيهقي (٤/٢٢٦) .

(٥) أخرجه الشافعي ح ٦٩٦ ترتيب السندي من طريق مالك (١/٢٩٧) .

ابن حبان : كان رديء الحفظ ، يخطئ ولا يعلم ، فبطل الاحتجاج به .

وأما حديث المستقيء عمدًا فهو حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «**مَنْ ذرعه القيء فلا قضاء عليه ، ومن استقاء فعليه القضاء**» [1] ، فقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، وقال : قال محمد - يعني البخاري - لا أراه محفوظًا ، وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس من ذا شيء ، وقال الترمذي في كتاب العلل : حدثنا علي بن حجر ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ [٤٣/ب] قال : «**من ذرعه القيءُ فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمدًا فَلْيَقْضِ**» ، قال الترمذي : سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : ما أراه محفوظًا ، قال : وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم : أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم .

وبتقدير صحة الحديث فلا حجة فيه ، إذ المراد به المعذور الذي اعتقد أنه يجوز له الاستقاء أو المريض الذي احتاج أن يستقيء فاستقاء ، فإن الاستقاء في العادة لا يكون إلا لعذر ، وإلا فلا يَقْصِدُ العاقل أن يستقيء من غير حاجة فيكون المستقيء متداويًا بالاستقاء كما لو تداوى بشرب دواء ، وهذا يقبل منه القضاء ويؤمر به اتفاقًا ، وقد اختلف الفقهاء في المُجَامِع في نهار رمضان إذا كَفَّرَ ، هل يجب عليه أن يقضي يومًا مكان الذي أفطره ؟ على ثلاثة أقوال وهي للشافعي :

أحدها : يجب عليه .

والثاني : لا يجب .

والثالث : إن كَفَّر بالعتق أو الإطعام وجب عليه الصيام ، وإن كفر بالصوم لم يجب عليه قضاء ذلك اليوم .

***

(١) برقم (٧٢٠) .

فصل في حكم صلاة الجماعة

وأما المسألة السادسة : وهي هل تصح صلاة من صلى وحده ، وهو يقدر على الصلاة جماعة أم لا ؟ فهذه المسألة مبنية على أصلين :

أحدهما : أن صلاة الجماعة فرض أم سنة ؟ .

وإذا قلنا : هي فرض ، فهل هي شرط لصحة الصلاة أم تصح بدونها مع عصيان تاركها ؟ فهاتان مسألتان :

حجج القائلين بوجوبها

أما المسألة الأولى : فاختلف الفقهاء فيها ، فقال بوجوبها عطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأبو عمر الأوزاعي وأبو ثور والإمام أحمد في ظاهر مذهبه [٤٤/أ] ، ونص عليه الشافعي في مختصر المزني فقال : وأما الجماعة فلا أرخص في تركها إلا من عذر ، وقال ابن المنذر في كتاب الأوسط : ذِكْر حضور الجماعة على العميان وإن بعدت منازلهم عن المسجد ، ويدل ذلك على أن شهود الجماعة فرض لا ندب ، ثم ذكر حديث ابن أم مكتوم أنه قال : يا رسول الله إن بيني وبين المسجد نخلاً وشجرًا ، فهل يسعني أن أصلي في بيتي ؟ قال : «**تسمع الإقامة**» ؟ قال : نعم ، قال : «**فَأْتِها**» [(١)] ، قال ابن المنذر : ذكر تخوُّف النفاق على تارك شهود العشاء والصبح في جماعة ، ثم قال في أثناء الباب : فدلت الأخبار التي ذُكرت على وجوب

(١) إسناده صحيح : أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٢/٤) وأحمد (٤٢٣/٣) وابن خزيمة (١٤٧٩) والحاكم (٢٤٧/١) وقال صحيح ، وصحح إسناده الألباني - رحمه الله - في تعليقه على ابن خزيمة على أن لشعبة فيه إسنادًا آخر أخرجه البيهقي (١٧٤/٣) عن حبيب بن الثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا وهذا إسناد رجاله ثقات ولولا عنعنة حبيب لصح السند ، وقد توبع شعبة من مفراد ، أخرجه أبو داود (٥٥١) والحاكم (٢٤٥/١ و ٢٤٦) والدارقطني (١٥٤٢) والطبراني (٣٥٣/١١) وابن عدي (٢١٤/٧) ولكن في إسناده أبو جناب ضعيف الحديث، وسيأتي كلام المؤلف على الحديث انظر ص (١١١) وما بعده وأما حديث أبي موسى سيأتي الكلام عليه بعد قليل وأما حديث أبي هريرة ، فأخرجه ابن عدي في ترجمة سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف . وأما حديث جابر فأخرجه البخاري في الكبير (١١١/١/١) وقال : في إسناده نظر . والعقيلي في الضعفاء ونقل قول البخاري وقال : هذا يروى بغير هذا الإسناد من وجه صالح . أقول : وكأنه يشير إلى حديث ابن عباس والله أعلم ، وأخرجه الدارقطني (١/١٥٣٧) .

فرض الجماعة على من لا عذر له ، فمما دل عليه قوله لابن أم مكتوم وهو ضرير : «**لا أَجِدُ لك رخصة**» ، فإذا كان الأعمى لا رخصة له ، فالبصير أولى أن لا تكون له رخصة

قال : وفي اهتمامه ﷺ بأن يُحرِّق على قوم تخلفوا عن الصلاة بيوتهم أبين البيان على وجوب فرض الجماعة ، إذ غير جائز أن يتهدد رسول الله ﷺ من تخلف عن ندب وعما ليس بفرض ، قال : ويؤيده حديث أبي هريرة أن رجلاً خرج من المسجد بعدما أذن المؤذن فقال : **أما هذا فقد عصى أبا القاسم** ، ولو كان المرء مخيرًا في ترك الجماعة أو إتيانها لم يجز أن يعصي من تخلف عما لا يجب عليه أن يحضره ، وإنما لما أمر الله - تعالى ذكره - بالجماعة في حال الخوف دل على أن ذلك في حال الأمن أوجب ، والأخبار المذكورة في أبواب الرخصة في التخلف عن الجماعة لأصحاب العذر تدل على فرض الجماعة على من لا عذر له ، ولو كان حال العذر وغير حال العذر سواء لم يكن للترخيص في التخلف عنها في أبواب العذر معنى .
ودل على تأكيد فرض الجماعة [٤٤/ب] قوله ﷺ : «**مَنْ يسمع النداءَ فلم يُجِبْ فلا صلاةَ له**» ثم ساق الأحاديث في ذلك ثم قال : **وقال الشافعي :** ذكر الله الأذان بالصلاة ، فقال : ﴿**وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ**﴾ [المائدة : ٥٨] . وقال تعالى : ﴿**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ**﴾ [الجمعة : ٩] . وسن رسول الله ﷺ الأذان للصلوات المكتوبات ، فأشبه ما وصفت أن لا يحل ترك أن يصَلى كل مكتوبة إلا في جماعة حتى لا يخلو جماعة - مقيمون أو مسافرون - من أن يصلي فيهم صلاة جماعة ، فلا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة في ترك إتيانها إلا من عذر ، وإن تخلف أحد فصلاها منفردًا لم يكن عليه إعادتها ، صلاها قبل الإمام أو بعده ، إلا صلاة الجمعة ، فإن على من صلاها ظهرًا قبل صلاة الإمام [كان عليه] إعادتها لأن إتيانها فرض ، هذا كله لفظ ابن المنذر .

وقالت الحنفية والمالكية : هي سنة مؤكدة ، ولكنهم يؤثمون تارك السنن المؤكدة ويصححون الصلاة بدونها ، فالخلاف بينهم وبين من قال : إنها واجبة لا شرط لفظي ، وكذلك صرح بعضهم بالوجوب .

قال الموجبون : قال الله - تعالى - : ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ

طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء : ١٠٢] . ووجه الاستدلال بالآية من وجوه : **أحدها** : أمْرُه سبحانه لهم بالصلاة في الجماعة ، ثم أعاد - سبحانه - هذا الأمر مرة ثانية في حق الطائفة الثانية بقوله : **﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾** [النساء : ١٠٢] ، وفي هذا دليل على أن الجماعة فرض على الأعيان ، إذ لم يسقطها سبحانه [٤٥/أ] عن الطائفة الثانية بفعل الأولى ، ولو كانت الجماعة سنة لكان أولى الأعذار بسقوطها عذر الخوف ، ولو كانت فرض كفاية لسقطت بفعل الطائفة الأولى ، ففي الآية دليل على وجوبها على الأعيان ، فهذه ثلاثة أوجه : أمره بها أولاً ، ثم أمره بها ثانيًا ، وإنه لم يرخص لهم في تركها حال الخوف .

الدليل الثاني : قوله سبحانه وتعالى : **﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ تَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٌ وَقَدۡ كَانُواْ يُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمۡ سَٰلِمُونَ﴾** [القلم : ٤٢ و٤٣] . ووجه الاستدلال بها أنه سبحانه عاقبهم يوم القيامة بأن حال بينهم وبين السجود لما دعاهم إلى السجود في الدنيا ، فأبوا أن يجيبوا الداعي ، إذا ثبت هذا فإجابة الداعي هي إتيان المسجد بحضور الجماعة لا فعلها في بيته وحده ، هكذا فَسَّر النبي ﷺ الإجابة ، فروى مسلم [١] في صحيحه عن أبي هريرة قال : أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ أعمى فقال : يا رسول الله ﷺ ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له ، فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : «**هل تسمعُ النداءَ بالصلاة**» ؟ قال : نعم ، قال : «**فأجِبْ**» ، فلم يجعله مجيبًا له بصلاته في بيته إذا سمع النداء ، فدل على أن الإجابة المأمور بها هي إتيان المسجد للجماعة ، ويدل عليه حديث ابن أم مكتوم قال : يا رسول الله ، إن المدينة كثيرة الهوام والسباع ، فقال رسول الله ﷺ : «**تسمع حيَّ على الصلاة حيَّ على الفلاح**» ؟ قال : نعم، قال : «**فَحَيَّهَلاً**» [٢] رواه أبو داود والإمام أحمد . وحيهلا : اسم فعل أمر معناه ، أقبل وأجِبْ ، وهو صريح في أن إجابة هذا الأمر بحضور الجماعة ، أن المتخلف عنها لم يجبه ، وقد قال غير واحد من السلف [٤٥/ب] في قوله تعالى : **﴿وَقَدۡ كَانُواْ يُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمۡ سَٰلِمُونَ﴾** قال : هو قول المؤذن «**حي على الصلاة ، حي على الفلاح**» ، فهذا الدليل مبني على مقدمتين :

---

(١) برقم (٦٥٣).

(٢) **صحيح** : أخرجه النسائي (٢/١٠٩ و ١١٠) وأبو داود (٥٥٣) وصححه ابن خزيمة (١٤٧٨) .

إحداهما : أن هذه الإجابة واجبة .

والثانية : لا تحصل إلا بحضور الصلاة في الجماعة ، وهذا هو الذي فهمه أعلم الأمة وأفقههم من الإجابة وهم الصحابة - رضي الله عنهم - فقال ابن المنذر في كتاب الأوسط [(١)] : روينا عن ابن مسعود [(٢)] وأبي موسى [(٣)] أنهما قالا : من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له ، وعن عليّ أنه قال : من سمع النداء ثم لم يأته ، فإنه لا تجاوز صلاته رأسه ، إلا من عذر [(٤)] ، قال : وروي عن عائشة أنها قالت : من سمع النداء فلم يجب لم يُرِدْ خيرًا ولم يُرَدْ به [(٥)] ، وعن أبي هريرة أنه قال : لأن تمتلئ أذنا ابن آدم رصاصًا مذابًا خير له من أن يسمع المنادي ثم لا يجيبه . [(٦)] فهذا وغيره يدل على أن الإجابة عند الصحابة هي حضور الجماعة ، وأن المتخلف عنها غير مجيب فيكون عاصيًا .

الدليل الثالث : قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة : ٤٣] ، ووجه الاستدلال بالآية أنه سبحانه أمرهم بالركوع وهو الصلاة ، وعبر عنها بالركوع لأنه من أركانها ، والصلاة يعبر عنها بأركانها وواجباتها ، كما سماها الله سجودًا وقرآنًا وتسبيحًا ، فلا بد لقوله : ﴿مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة : ٤٣] من فائدة أخرى وليست إلا فعلها مع جماعة المصلين ، والمعية تفيد ذلك ، إذا ثبت هذا فالأمر المقيد بصفة أو حال لا يكون المأمور ممتثلاً إلا بالإتيان به على تلك

---

(١) (١٣٦/٤).

(٢) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٩٠٢) وفي إسناده ضعف ، لكن المتن صحيح .

(٣) مرفوعًا وموقوفًا والموقوف أرجح ، أخرجه الحاكم (٥٤٦/١) والبيهقي (١٧٤/٣) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعًا به ، وقد تابعه قيس بن الربيع أخرجه البزار عزاه إليه الحافظ في التلخيص ، وعزاه الهيثمي للطبراني في الكبير كما في المجمع (٤٢/٢) وقد خالفهما مسعر وزائدة بن قدامة أخرجه ابن المنذر (١٩٠٠) والبيهقي في السنن (١٧٤/٣) ، وقد تابع سماك ، أبا حصين عن أبي برده عن أبيه موقوفًا قال البيهقي (٥٧/٣) والموقوف أصح .

(٤) أخرجه ابن المنذر (١٩٠١) من طريق منصور عن الحسن عن علي ورجاله ثقات إلا أن الحسن أدرك عليًا ولم يعرف له سماع كما قال الترمذي ، والمتن صحيح .

(٥) أخرجه ابن المنذر (٤/١٩٠٣) وعبد الرزاق (٤٩٨/١) والبيهقي (٥٧/٣) بإسناد صحيح .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١٩٠٥) بسند محتمل .

الصفة والحال .

فإن قيل : فهذا ينتقض بقوله تعالى : ﴿**يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ [آل عمران : ٤٣] ، والمرأة لا يجب عليها حضور الجماعة ، قيل : الآية لم تدل على تناول الأمر بذلك لكل امرأة بل مريم بخصوصها أمرت بذلك ، بخلاف قوله : ﴿**وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ ، ومريم كانت لها خاصة لم تكن لغيرها من النساء ، فإن أمها نذرتها أن تكون محررة لله ولعبادته ولزوم المسجد وكانت لا تفارقه ، فأمرت أن تركع مع أهله ، ولما اصطفاها الله وطهرها على نساء العالمين ، أمرها من طاعته بأمر اختصها به على سائر النساء ، قال تعالى : ﴿**وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاء الْعَالَمِينَ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ [آل عمران : ٤٢ و ٤٣] .

فإن قيل : كونهم مأمورين أن يركعوا مع الراكعين لا يدل على وجوب الركوع معهم حال ركوعهم ، بل يدل على الإتيان بمثل ما فعلوا ، كقوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ [التوبة : ١١٩] ، فالمعية تقتضي المشاركة في الفعل ولا تستلزم المقارنة فيه . قيل : حقيقة المعية مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، وهذه المصاحبة تفيد قدرًا زائدًا على المشاركة ولا سيما في الصلاة ، فإنه إذا قيل : صَلِّ مع الجماعة ، أو صليت مع الجماعة لا يفهم منه إلا اجتماعهم على الصلاة .

الدليل الرابع : ما ثبت في الصحيحين - وهذا لفظ البخاري - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «**والذي نفسي بيده ، لقد هَمَمْتُ أنْ آمرَ بحطب فيُحتطب ، ثم آمُرَ بالصلاة فيُؤَذَّن لها ، ثم آمُرَ رجلاً فيؤم الناسَ ، ثم أُخَالِف إلى رجال فأُحَرِّق عليهم بيوتهم ، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدُهم أنه يجد عرقًا سَمينا أو** [٤٦/ب] **مِرْمَاتين حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ العشاء**» (١) .

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «**إنّ أثقلَ الصلاةِ على المنافقين صلاةُ العشاء وصلاةُ الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حَبْوًا ، ولقد هممتُ أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً يُصَلي بالناس ، ثم أنطلق معي**

(١) أخرجه البخاري (٦٤٤) ومسلم (٦٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

برجال معهم حِزَمٌ من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحَرِّق عليهم بيوتَهم بالنار» [١] متفق على صحته واللفظ لمسلم .

وللإمام أحمد عنه ﷺ : «**لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقمتُ صلاةَ العشاء وأمرتُ فتياني يحرقون ما في البيوت بالنار**»[٢] .

حجج المسقطين لوجوبها

قال المسقطون لوجوبها : هذا لا يدل على وجوب صلاة الجماعة لوجوه :

أحدها : أن هذا الوعيد إنما جاء في المتخلفين عن الجمعة بدليل ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : «**لقد هممتُ أنْ آمرَ رجلا يُصَلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يَتَخَلَّفون عن الجمعة بيوتَهم**» [٣] .

الثاني : أن هذا كان جائزًا لما كانت العقوبات المالية جائزة ، ثم نسخ لما نسخت العقوبات المالية .

الثالث : أنه هَمَّ ولم يفعل ، ولو كان التحريق جائزًا لكان واجبًا ، فإن العقوبة لا تكون مستوية الطرفين ، بل إما واجبة أو محرمة ، فلما لم يفعل دل ذلك على عدم جوازه ، قالوا : والحديث يدل على سقوط فرض الجماعة ؛ لأنه هَمَّ بالتخلف عنها ، وهو لا يهم بترك واجب ، قالوا : وأيضًا فالنبي ﷺ إنما هم بإحراق بيوتهم عليهم لنفاقهم ، لا لتخلفهم عن حضور الجماعة .

رد الموجبين على المسقطين

قال [٤٧/أ] **الموجبون :** ليس فيما ذكرتم ما يسقط دلالة الحديث ، أما قولكم : إن الوعيد إنما هو في حق تارك الجمعة ، فنعم هو في حق تارك الجمعة وتارك الجماعة ،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧) ومسلم (٢/٦٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) أخرجه أحمد (٢/٣٦٧) .
(٣) مسلم (٦٥٢) .

فحديث أبي هريرة صريح في أنه في حق تارك الجماعة ، وذلك بَيِّنٌ في أول الحديث وآخره ، وحديث ابن مسعود صريح في أن ذلك لتارك الجمعة أيضًا فلا تنافي بين الحديثين .

وأما قولكم : إنه منسوخ ، فما أصعب هذه الدعوى وأصعب إثباتها ، فأين شروط النسخ من وجود معارض مقاوم متأخر ، ولن تجدوا أنتم ولا أحد من أهل الأرض سبيلاً إلى إثبات ذلك بمجرد الدعوى ، وقد اتخذ كثير من الناس ، دعوى النسخ والإجماع سُلمًا إلى إبطال كثير من السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وهذا ليس بالهيِّن ، ولا تُتْرَكُ لرسول الله ﷺ سنة صحيحة أبدًا بدعوى الإجماع ، ولا دعوى النسخ إلا أن يوجد ناسخ صحيح صريح متأخر نقلته الأمة وحفظته ، إذ محال على الأمة أن تضيع الناسخ الذي يلزمها حفظه وتحفظ المنسوخ الذي قد بطل العمل به ولم يبق من الدين ، وكثير من المقلدة المتعصبين إذا رأوا حديثًا يخالف مذهبهم يتلقونه بالتأويل وحَمْلِه على خلاف ظاهره ما وجدوا إليه سبيلاً ، فإذا جاءهم من ذلك ما يغلبهم فزعوا إلى دعوى الإجماع على خلافه ، فإن رأوا من الخلاف ما لا يمكنهم من دعوى الإجماع فزعوا إلى القول بأنه منسوخ ، وليست هذه طريق أئمة الإسلام ، بل أئمة الإسلام كلهم على خلاف هذا الطريق ، وأنهم إذا وجدوا لرسول الله ﷺ سنة صحيحة صريحة لم يبطلوها بتأويل ولا دعوى إجماع ولا نسخ ، والشافعي وأحمد من أعظم الناس إنكارًا لذلك ، [٤٧/ب] وبالله التوفيق .

وإنما لم يفعل النبي ﷺ ما هَمَّ به للمانع الذي أخبر أنه منعه منه ، وهو اشتمال البيوت على من لا تجب عليه الجماعة من النساء والذرية ، فلو حرقها عليهم لتعدت العقوبة إلى من لا تجب عليه ، وهذا لا يجوز ، كما إذا وجب الحد على حامل فإنه لا يقام عليها حتى تضع ، لئلا تسري العقوبة إلى الحمل ، ورسول الله ﷺ لا يهم بما لا يجوز له فعله أبدًا ، وقد أجاب عنه بعض أهل العلم بجواب آخر ، وهو أن القوم كانوا أخوف لرسول الله ﷺ من أن يسمعوه يقول هذه المقالة ثم يُصِرّون على التخلف عن الجماعة .

وأما قولكم : إن الحديث يدل على عدم وجوب الجماعة ؛ لكونه هم بتركها فما

لا يلتفت إليه ، ولا يظن برسول الله ﷺ أنه يهم بعقوبة طائفة من المسلمين بالنار وإحراق بيوتهم لتركهم سنة لم يوجبها الله عليهم ولا رسوله ، وهو ﷺ لم يخبر أنه كان يصلي وحده ، بل كان يصلي جماعة هو وأعوانه الذين ذهبوا معه إلى تلك البيوت ، وأيضًا فلو صلاها وحده لكان هناك واجبان : واجب الجماعة ، وواجب عقوبة العصاة وجهادهم ، فترك أدنى الواجبين لأعلاهما كالحال في صلاة الخوف .

وأما قولكم : إنما هم بعقوبتهم على نفاقهم لا على تخلفهم عن الجماعة فهذا يستلزم محظورين :

أحدها : إلغاء ما اعتبره رسول الله ﷺ ، وعلق الحكم به من التخلف عن الجماعة .

والثاني : اعتبار ما ألغاه ، فإنه لم يكن يعاقب المنافقين على نفاقهم ، [٤٨/أ] بل كان يقبل منهم علانيتهم ويكل سرائرهم إلى الله .

الدليل الخامس : ما رواه مسلم في صحيحه أن رجلاً أعمى قال : يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له، فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : «**هل تَسْمَعُ النداء**» ؟ قال : نعم ، قال : «**فَأَجِبْ**» [(١)]، وهذا الرجل هو ابن أم مكتوم ، واختلف في اسمه فقيل: عبد الله ، وقيل: عمرو ، وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود عن عمرو بن أم مكتوم قال : قلت يا رسول الله ، أنا ضرير شاسع الدار ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : «**تسمع النداء**» ؟ قال : نعم ، قال : «**ما أجد لك رخصة**» [(٢)] .

رد المسقطين لها

قال المسقطون لوجوبها : هذا أمر استحباب لا أمر إيجاب ، وقوله : «**لا أجد لك رخصة**» : أي إن أردت فضيلة الجماعة ، قالوا : وهذا منسوخ .

قال الموجبون : الأمر مطلق للوجوب ، فكيف إذا صرح صاحب الشرع بأنه

---

(١) مسلم (٦٥٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) حسن تقدم تخريجه .

لا رخصة للعبد في التخلف عنه لضرير شاسع الدار ، لا يلائمه قائده ، فلو كان العبد مخيرًا بين أن يصلي وحده أو جماعة لكان أولى الناس بهذا التخيير مثل هذا الأعمى ، قال أبو بكر بن المنذر : ذِكْر حضور الجماعة على العميان وإن بَعُدت منازلهم عن المسجد ، ويدل ذلك على أن شهود الجماعة فرض لا ندب ، وإذا قال لابن أم مكتوم وهو ضرير : «**لا أجد لك رخصة**» ، فالبصير أولى أن لا يكون له رخصة .

الدليل السادس : ما رواه أبو داود وأبو حاتم وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ: «**من سمع النداء فلم يمنعه** [٤٨/ب] **من اتباعه عذرٌ**» قالوا : وما العذر ؟ قال : «**خوفٌ أو مَرَضٌ - لم تُقْبَلْ منه الصلاةُ التي صَلاَّها**» [١] .

قال المسقطون للوجوب : هذا حديث فيه علتان :

إحداهما : أنه من رواية مغراء العبدي وهو ضعيف عندهم .

الثانية : إنما يعرف عن ابن عباس موقوفًا عليه .

قال الموجبون : قد قال قاسم بن أصبغ في كتابه : حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «**من سمع النداء فلم يُجِبْ فلا صلاة له إلا من عذر**» ، وحسبك بهذا الإسناد صحة ، ورواه ابن المنذر حدثنا علي بن عبد العزيز ، حدثنا عمرو بن عوف ، حدثنا هشيم ، عن شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا قالوا : ومغراء العبدي قد روى عنه أبو إسحاق السبيعي على جلالته ، ولو قُدِّرَ أنه لم يصح رفعه فقد صح عن ابن عباس بلا شك ، وهو قول صاحب لم يخالفه صاحب .

الدليل السابع : ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال : «من سره أن يلقى الله غدًا مسلمًا ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادي بهن ، فإنهن من سنن الهدى ، وإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم

(١) تقدم تخريجه .

كما يصلي هذا المتخلف في بيته ؛ لتركتم سنة نبيكم ، ولو أنكم تركتم سنة نبيكم لضللتم ، وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة [٤٩/أ] ، ويرفعه بها درجة ، ويحط عنه بها سيئة ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يُهادَي بين الرجلين حتى يقام في الصف» ، وفي لفظ وقال : «إن رسول الله ﷺ علمنا سنن الهدى ، وإن من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه» [(١)] فوجه الدلالة أنه جعل التخلف عن الجماعة من علامات المنافقين المعلوم نفاقهم ، وعلامات النفاق لا تكون بترك مستحب ولا لفعل مكروه ، ومن استقرأ علامات النفاق في السنة وجدها : إما ترك فريضة ، أو فعل محرم ، وقد أكد هذا المعنى بقوله : من سره أن يلقى الله غدًا مسلمًا ، فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادَى بهن ، وسمى تاركها المصلي في بيته متخلفًا تاركًا للسنة التي هي طريقة رسول الله ﷺ التي كان عليها ، وشريعته التي شرعها لأمته ، وليس المراد بها السنة التي من شاء فعلها ومن شاء تركها ؛ فإنَّ تركها لا يكون ضلالاً ولا من علامات النفاق كترك الضحى وقيام الليل وصوم الاثنين والخميس .

الدليل الثامن : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسولُ الله ﷺ : «**إذا كانوا ثلاثةً فَلْيَؤمَّهمْ أحدُهم ، وأحقُّهم بالإمامة أقرؤهم**» [(٢)] ووجه الاستدلال به أنه أمر بالجماعة ، وأمره على الوجوب .

الدليل التاسع : أنه ﷺ أمر من صلى وحده خلف الصف أن يعيد الصلاة ، فروى وابصة بن معبد : أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلى خلف الصف [٤٩/ب] وحده ، فأمره أن يعيد الصلاة ، رواه الإمام أحمد وأهل السنن وأبو حاتم بن حبان في صحيحه وحسنه الترمذي [(٣)] . وعن علي بن شيبان قال : خرجنا حتى قدمنا

---

(١) مسلم (٦٥٤) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٢) .

(٣) **صحيح :** له طرق عن وابصة ، رواه عنه عمرو بن راشد : أخرجه أبو داود (٦٨٢) والترمذي (٢٣١) وأحمد (٢٢٨/٤) وابن حبان (٢١٩٨ و ٢١٩٩) والطيالسي (١٢٠١) والطبراني في الكبير (٣٧٣/٢٢ و ٣٧٨) من طريق شعبة ، وزيد بن أبي أنيسة ، وأبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة مرفوعًا به ، وقد تابع عمرًا ، شمر بن عطية عند أحمد ، وهذا إسناد جيد لا بأس .....=

على النبي ﷺ فبايعناه وصلينا خلفه ، قال : ثم صلينا وراءه صلاة أخرى ، فقضى الصلاة ، فرأى رجلاً فردًا خلف الصف فوقف عليه حتى انصرف فقال : «**استقبلْ صلاتَك ، لا صلاةَ للذي خَلْفَ الصف**» رواه الإمام أحمد وابن حبان ، وفي رواية الإمام أحمد ، صليت خلف النبي ﷺ فرأى رجلاً يصلي فردًا خلف الصف فوقف نبي الله ﷺ حتى انصرف الرجل فقال له : «**استقبل صلاتك فلا صلاة لفردٍ خَلْفَ الصف**» (1) .

قال ابن المنذر : وثبَّتَ هذا الحديثَ أحمدُ وإسحاق . فوجه الدلالة أنه أبطل صلاة المنفرد عن الصف وهو في جماعة ، وأمر بإعادة صلاته مع أنه لم ينفرد إلا في المكان خاصة ، فصلاة المنفرد عن الجماعة والمكان أولى بالبطلان ، يوضحه أن غاية هذا الفذ أن يكون منفردًا ، ولو صحت صلاة المنفرد لما حكم رسول الله ﷺ بنفيها ، فأمر من صلى كذلك أن يعيد صلاته .

= به من أجل عمرو بن راشد ذكره ابن حبان في الثقات ، وخالفهما حصين ، فرواه عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة مرفوعًا ، أخرجه الترمذي (٢٣٠) وأحمد (٢٢٨/٤) وابن ماجه (١٠٠٤) والحميدي (٨٨٤) وابن حبان (٢٢٠٠) وقد رجح أبو حاتم رواية عمرو بن مرة عن حصين وقال : عمرو أحفظ . انظر العلل (١٠٠/١) وذهب الترمذي إلى ترجيح رواية حصين وقال لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة .

أقول وقد توبع حصين من عبيد الله بن أبي الجعد أخرجه أحمد (٢٢٨/٤) والطبراني في الكبير (٤٧٣/٢٢) والبيهقي (١٠٥/٣) وتوبع أيضًا من منصور عند ابن الجارود (٣١٩) والطبراني في الكبير (٣٧٥/٢٢) وللحديث عن وابصة طرق أخرى ، فرواه عنه سالم بن أبي الجعد أخرجه الطبراني (٣٨٨/٢٢) ، ورواه حنش ابن المعتمر ، أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١٠٤/١) وإسناده ضعيف ورواه عنه الشعبي أخرجه الطبراني (٣٩٢/٢٢) قال ابن شاكر - رحمه الله - في تعليقه على الترمذي : والراجح أن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضًا ، ولا يضرب بعضها ببعض ، وكلها أسانيد صحاح ورواتها ثقات ، والظاهر عندي أن هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد عن وابصة ثم لقي وابصة بحضور زياد بن أبي الجعد ، وأن زيادًا حدثه به والشيخ يسمع نصار يرويه في بعض أحيانه عن عمرو بن راشد ، وفي بعضها عن زياد عن وابصة إذ هو الذي حدثه به ، وفي بعضها عن وابصة إذ سمع الشيخ حين التحديث ، وفي بعضها يحكي ما حصل من تحديث بحضرة وابصة ، وكل صحيح ، وكل ثابت ثم نقل عن ابن حزم قوله : ورواية هلال بن يساف ، حديث وابصة ، مرة عن زياد ، ومرة عن عمرو بن راشد قوة للخبر والله أعلم .

(1) **إسناده صحيح** : أخرجه أحمد (٢٣/٤) وابن حبان (٢٢٠٢ الرسالة) وابن ماجه (١٠٠٣) وقال في الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي (١٠٥/٣) .

قال المسقطون للوجوب : لا يمكنك الاستدلال بهذا الحديث إلا بعد إثبات بطلان صلاة الفذ خلف الصف ، وهذا قول شاذ مخالف لجمهور أهل العلم ، وقد دل على صحتها إجماع الناس على صحة صلاة المرأة وحدها خلف الصف ، وقد صلى رسول الله ﷺ وحده خلف جبريل فروى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أتاه جبريل يعلمه مواقيت الصلاة ، فتقدم جبريل ورسول الله [٥٠/أ] ﷺ خلفه ، والناس خلف رسول الله ﷺ فصلى الظهر حين زالت الشمس ، وأتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع ، فتقدم جبريل ورسول الله ﷺ خلفه والناس خلف رسول الله ﷺ ، رواه النسائي (١) . فقد صلى رسول الله ﷺ وحده خلف جبريل مقتديًا به ، قالوا : وقد أحرم أبو بكرة فذًّا خلف الصف ثم مشى حتى دخل في الصف ، ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة (٢) ، قالوا : وقد أحرم ابن عباس عن يساره ﷺ ، فأخذ بيده فأداره عن يمينه (٣) ، ولم يأمره النبي ﷺ باستقبال الصلاة بل صحح إحرامه فذًّا ، فهذا في النفل ، وحديث جابر في الفرض أنه قام عن يسار رسول الله ﷺ ، فأخذ بيده فأقامه عن يمينه (٤) .

قال الموجبون : العجب من معارضة الأحاديث الصحيحة الصريحة بمثل ذلك ، فإنه لا تعارض بين هذه الأحاديث بوجه من الوجوه ، وأما قولكم : إن هذا قول شاذ ، فلعمر الله ليس شاذًّا ومعه رسول الله ﷺ وسنته الصحيحة الصريحة ولو تركها من تركها ، فلا يكون ترك السنن لخفائها على من تركها أو لنوع تأويل مسوغًا لتركها لغيره ، وكيف يُقَدم تَرْكُ التارك لهذه السنة عليها ؟ هذا وقد قال بهذه السنة جماعة من أكابر التابعين منهم سعيد بن جبير وطاوس وإبراهيم النخعي ، ومن دونهم كالحكم وحماد وابن أبي ليلى والحسن بن صالح ووكيع ، وقال بها الأوزاعي - حكاه الطحاوي عنه - وإسحاق بن راهويه والإمام أحمد وأبو بكر بن المنذر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة ، فأين الشذوذ ، [٥٠/ب] وهؤلاء القائلون ، وهذه السنة ؟!! .

---

(١) إسناده جيد : أخرجه النسائي (٢٥٥/١ و ٢٥٦) .
(٢) أخرجه البخاري (٧٨٣) من حديث أبي بكرة .
(٣) أخرجه البخاري في مواطن أولها (١١٧) ومسلم (٧٦٣) .
(٤) أخرجه مسلم (٣٠١٠) .

وأما معارضتكم بموقف المرأة فمن أفسد المعارضات ، لأن ذلك هو موقف المرأة المشروع لها حتى لو وقفت في صف الرجال أفسدت صلاة من يليها عند أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد .

فإن قيل : فلو وقفت فذة خلف صف النساء صحت صلاتها ، قيل : ليس كذلك ، بل إذا انفردت المرأة عن صف النساء لم تصح صلاتها كالرجل الفذ خلف الرجال ، ذكر ذلك القاضي أبو يعلى في تعليقه ، لعموم قوله ﷺ : «**لا صلاة لفردٍ خَلْفَ الصف**» (١) ، خَرَّجَ من هذا ما إذا كانت وحدها خلف الرجال للحديث الصحيح ، بقي فيما عداه على هذا العموم .

وأما قصة صلاته - صلوات الله وسلامه عليه - خلف جبريل وحده والصحابة خلفه ، فقد أجيب عنها بأنها كانت في أول الأمر حين علمه مواقيت الصلاة ، وقصة أمره ﷺ للذي صلى خلف الصف فذًّا بالإعادة متأخرة بعد ذلك ، وهذا جواب صحيح ، وعندي فيه جواب آخر ، وهو أن النبي ﷺ كان هو إمام المسلمين فكان بين أيديهم وكان هو المؤتم بجبريل وحده ، وكان تقدم جبريل - عليه السلام - أبلغ في حصول التعليم من أن يكون إلى جانبه ، كما أن النبي ﷺ صلى بهم على المنبر ليأتموا به وليتعلموا صلاته ؛ وكان ذلك لأجل التعليم (٢) ، لم يدخل في نهيه ﷺ الإمام إذا أم الناس أن يقوم في مقام أرفع منهم (٣) .

وأما قصة أبي بكرة فليس فيها أنه رفع رأسه من الركوع قبل دخوله في الصف ، إنما يمكن التمسك بها لو ثبت ذلك ولا سبيل إليه ، وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد [٥١/أ] في من ركع دون الصف ، ثم مشى راكعًا حتى دخل فيه بعد أن رفع الإمام رأسه من الركوع ، وعنه في ذلك ثلاث روايات :

إحداها : تصح مطلقًا ، وحجة هذه الرواية أن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكرة بالإعادة ولا استفصله هل أدركه قبل رفع رأسه من الركوع أم لا ، ولو اختلف

(١) تقدم قريبًا .
(٢) أخرجه البخاري (٣٧٧) ومسلم (٥٤٤) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .
(٣) إسناده صحيح :أخرجه أبو داود (٥٩٧) وابن خزيمة (١٥٢٣) ومن طريقه ابن حبان (٢١٤٣) وابن الجارود (٣١٣) والحاكم (٢١٠/١) وصححه البيهقي (١٠٨/٣) وغيرهم .

الحال لاستفصله ، وروى سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت أنه كان يركع قبل أن يدخل في الصف ، ثم يمشي راكعًا ويعتد بها وصل الصف أم لم يصل [١] .

والرواية الثانية : أنها لا تصح ، نص عليها في رواية إبراهيم بن الحارث ومحمد ابن الحكم ، وفرق بينه وبين من أدرك الركوع في الصف ؛ لأنه لم يدرك في الصف ما يدرك به الركعة ، فأشبه ما لو أدركه وقد سجد ، وهذه الرواية أصح عند أكثر أصحابه .

والرواية الثالثة : إن كان عالمًا بالنهي لم تصح صلاته وإلا صحت لقصة أبي بكرة ، وقول النبي ﷺ : «**لا تَعُدْ**» ، والنهي يقتضي الفساد . ولكن تُرِكَ في الجاهل به حيث لم يأمره بالإعادة وكانت هذه حال أبي بكرة .

وأما قصة ابن عباس وجابر في ترك أمرهما بابتداء الصلاة وقد أحرما فَذَّيْنِ ، فهذا أولاً ليس فيه أنهما كانا قد دخلا في الصلاة ، وإنما فيه أنهما وقفا عن يساره فأدارهما إلى يمينه فأدراهما عند أول وقوفهما ، ولو قدر أنهما أحرمَا كذلك فمن أحرم فذًّا صح إحرامه بالصلاة ودخوله فيها ، وإنما الاعتبار بالركوع وحده ، وإلا فمن وقف معه آخر قبل الركوع صحت صلاته ، ولو اعتبرنا إحرام المأمومين جميعًا لم ينعقد تحريمه أحد حتى يتفق هو ومن إلى جانبه في ابتداء التكبير وانتهائه [٥١/أ] وهذا من أعظم الحرج والمشقة ، ولهذا لم يعتبره أحد أصلاً ، والله أعلم .

الدليل العاشر : ما رواه أبو داود في سننه والإمام أحمد [في مسنده] من حديث أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : «**ما من ثلاثة في قرية لا يُؤَذن ولا تُقَام فيهم الصلاة ، إلا استحوذ عليهم الشيطانُ ، فعليك بالجماعة ، فإنما يأكُلُ الذئبُ القاصيةَ**» [٢] ، فوجه الاستدلال منه أنه أخبر باستحواذ الشيطان عليهم بترك صلاة الجماعة التي شعارها الأذان وإقامة الصلاة ، ولو كانت الجماعة ندبًا يُخَيَّرُ الرجل بين فعلها وتركها لما استحوذ الشيطان على تاركها وتارك شعارها .

---

(١) **إسناده صحيح** : أخرجه مالك (١٥١/١) والبيهقي في السنن (١٠٦/٣) وابن أبي شيبة (٢٨٦/١) الفكر .

(٢) **حسن** : أخرجه أبو داود (٥٤٧) النسائي (١٠٦/٢ و ١٠٧) وأحمد (١٩٦/٥ و ٤٤٥/٦ و ٤٤٦) وابن خزيمة (١٤٨٦) وابن حبان (٢١٠١ الرسالة) والحاكم (٢١١/١) والبيهقي (٥٤/٣) .

الدليل الحادي عشر : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي الشعثاء المحاربي قال : كنا قعودًا في المسجد ، فأذن المؤذن ، فقام رجل من المسجد يمشي ، فأتبعه أبو هريرة بَصَرَهُ حتى خرج من المسجد ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ [١] . وفي رواية : سمعت أبا هريرة وقد رأى رجلاً يجتاز المسجد خارجًا بعد الأذان ، فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ ، ووجه الاستدلال به أنه جعله عاصيًا لرسول الله ﷺ . بخروجه بعد الأذان لتركه الصلاةَ جماعةً ، ومن يقول : الجماعة ندب يقول : لا يعصي اللهَ ولا رسولَه مَنْ خرج بعد الأذان وصلى وحده ، وقد احتج ابن المنذر في كتابه على وجوب الجماعة بهذا الحديث ، وقال : لو كان المرء مخيرًا في ترك الجماعة أو إتيانها لم يجز أن يعصي من تخلف عما لا يجب عليه أن يحضره ، والذي يقول : صلاة الجماعة ندب إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها يُجَوِّز للرجل أن يخرج من المسجد ،وقد أخذ [٥٢/أ] المؤذن في إقامة الصلاة ، بل يُجَوِّز له أن يجلس فلا يصلي مع الإمام والجماعة ، فإذا صلوا قام فصلى وحده ولو رأى رسول الله ﷺ وأصحابه من يفعل هذا لأنكر عليه غاية الإنكار ، بل قد أنكر ما هو دون هذا وهو على من لا يصلي مع الجماعة اكتفاء بصلاته في رَحْله وقال : «**ما لك ألا تصلي معنا ؟ ألستَ برجلٍ مسلم**» [٢] وأمر بالصلاة في الجماعة لمن صلى ثم أتى مسجد الجماعة فقال : «**إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجدَ جماعةٍ فَصَلِّيا معهم ، فإنها لكما نافلة**» [٣] .

الدليل الثاني عشر: إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - ونحن نذكر نصوصهم : قد تقدم قول ابن مسعود : ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق [٤] .

وقال الإمام أحمد : حدثنا وكيع ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن أبي موسى الهلالي ، عن ابن مسعود قال : من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلا صلاة

(١) مسلم (٦٥٥) .
(٢) تقدم تخريجه .
(٣) تقدم تخريجه .
(٤) مسلم (٦٥٤) .

له [١] ، وقال أحمد أيضًا : حدثنا وكيع ، حدثنا مسعر عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : من سمع المنادي فلم يجب بغير عذر فلا صلاة له [٢].

وقال أحمد : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن أبي حيان التيمي ، عن أبيه ، عن علي - رضي الله عنه - قال : لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، قيل : ومَنْ جارُ المسجد ؟ قال : من سمع المنادي [٣] . وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم . أخبرنا منصور ، عن الحسن عن علي قال : من سمع النداء فلم يأته لم تجاوز صلاته رأسه ، إلا من عذر ، وقال عبد الرزاق : عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي قال : من سمع النداء من جيران المسجد فلم يجب وهو صحيح من غير عذر فلا صلاة له [٤] [٥٢/أ] .

وقال وكيع : عن عبد الرحمن بن حصين ، عن أبي نجيح المكي ، عن أبي هريرة قال : لأن تمتلئ أذنا ابن آدم رصاصًا مذابًا ، خير له من أن يسمع المنادي ثم لا يجيبه [٥] .

وقال الإمام أحمد : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن منصور ، عن عدي بن ثابت ، عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - قالت : من سمع المنادي فلم يجب من غير عذر فلم يجد خيرًا ولم يرد به [٦] ، وقال وكيع : حدثنا شعبة ، عن عدي بن ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له [٧] .

وقال عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن ليث ، عن مجاهد قال : سأل رجل ابن عباس فقال : رجل يصوم النهار ويقوم الليل لا يشهد جمعة ولا جماعة ؟ فقال ابن

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) **إسناده ضعيف :** أخرجه عبد الرزاق (١/١٩/٦) والترمذي (٢/٨) .
(٥) تقدم تخريجه .
(٦) تقدم تخريجه .
(٧) تقدم تخريجه .

عباس : هو في النار ، ثم جاء الغد فسأله عن ذلك فقال : هو في النار ، قال : فاختلف إليه قريبًا من شهر يسأله عن ذلك ، ويقول ابن عباس : هو في النار [(١)] .

فهذه نصوص الصحابة كما تراها صحة وشهرة وانتشارًا ، ولم يجئ عن صحابي واحد خلاف ذلك ، وكل من هذه الآثار دليل مستقل في المسألة لو كان وحده ، فكيف إذا تعاضدت وتضافرت ! وبالله التوفيق .

فصل

هل الجماعة شرط في صحة الصلاة أم لا ؟

وأما المسالة السابعة : وهي هل الجماعة شرط في صحة الصلاة أم لا ؟ فاختلف الموجبون لها في ذلك على قولين :

أحدهما : أنها فرض يأثم تاركها وتبرأ ذمته بصلاته وحده ، وهذا قول أكثر المتأخرين من أصحاب أحمد ، ونص عليه أحمد في رواية حنبل فقال : إجابة الداعي إلى الصلاة فرض ، ولو أن رجلاً قال : هي عندي سنة أصليها في بيتي مثل الوتر وغيره لكان [٥٣/أ] خلاف الحديث وصلاته جائزة . وعنه رواية ثانية ذكرها أبو الحسن بن الزغوني في كتاب الإقناع أنها شرط للصحة ، فلا تصح صلاة من صلى وحده ، وحكاه القاضي عن بعض الأصحاب ، واختاره أبو الوفاء بن عقيل وأبو الحسن التميمي ، وهو قول داود وأصحابه ، قال ابن حزم : وهو قول جميع أصحابنا ، ونحن نذكر حجج الفريقين .

قال المشترطون : كل دليل ذكرناه في الوجوب يدل على أنها شرط ، فإنها إذا كانت واجبة فتركها المكلف لم يفعل ما أمر به فبقي في عهدة الأمر ، قالوا : ولو صحت الصلاة بدونها لما قال أصحاب رسول الله ﷺ إنه لا صلاة له ، ولو صحت لما قال النبيﷺ : «**مَنْ سمع المنادي ثم لم يُجِبْه لم تُقْبَلْ منه الصلاةُ التي صَلَّى**» [(٢)]

---

(١) **إسناده ضعيف :** أخرجه عبد الرزاق ١/ص ٥١٩ حديث (١٩٩٠) .

(٢) تقدم تخريجه .

فلما وقف القبول عليها دل على اشتراطها . كما أنه لما وقف القبول على الوضوء [١] من الحدث دل على اشتراطه .

قالوا : ونفي القبول إما أن يكون لفوات ركن أو شرط ، ولا ينتقض هذا بنفي القبول عن صلاة العبد الآبق [٢] وشارب الخمر أربعين يومًا [٣] ؛ لأن امتناع القبول هناك لارتكاب أمر محرم قارن الصلاة فأبطل أجرها .

قالوا : ولو صحت صلاة المنفرد لما قال ابن عباس : إنه في النار [٤] . قالوا : ولو صحت صلاته أيضًا لما كانت واجبة ؛ فإنه إنما يصح عبادة من أدى ما أمر به ،وقد ذكرنا من أدلة الوجوب ما فيه كفاية .

قال المصححون لها - وهم ثلاثة أقسام : قسم يجعلها سنة إذا شاء فعلها وإن شاء تركها ، وقسم يجعلها فرض كفاية إذا قام بها طائفة سقطت عمن عداهم ، وقسم يقول : هي فرض على الأعيان وتصح بدونها - : قد ثبت [٥٣/ب] في الصحيحين من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : «**صلاةُ الجماعةِ تَفْضُل على صلاة الفَذِّ بسبع وعشرين درجة**» [٥] ، وفيهما [٦] عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : «**صلاةُ الرجل في جماعة تَضْعُفُ على صلاته في بيته وسوقه خَمْسًا وعشرين ضعفًا ، وذلك أنه إذا توضأ فأَحْسَنَ الوضوءَ ثم خرج إلى المسجد لا يُخْرِجه إلا الصلاةُ لم يَخْطُ خطوةً إلا رُفِعَتْ له بها درجةٌ ، وَحُطَّتْ عنه بها خطيئةٌ ، فإذا صلى لم تَزَلِ الملائكةُ تُصَلي عليه ما دام في صلاة ما لم يُحْدِثْ : اللهمَّ صَلِّ عليه اللهمَّ ارحمه ، ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة**» . قالوا : فلو كانت صلاة

---

(١) يشير رحمه الله إلى قوله ﷺ لا تقبل صلاة بغير طهور وهو في صحيح مسلم (٢٢٤) من حديث ابن عمر وفي البخاري (١٣٥) ومسلم (٢٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨) من حديث جرير رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة» .

(٣) أخرجه أحمد (٢/١٧٦ و ١٩٧) والنسائي (٨/٣١٤ و ٣١٧) وابن ماجه (٣٣٧٧) وابن حبان (٥٣٥٧) حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا : «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحًا ...» الحديث .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) البخاري (٦٤٥) ومسلم (٦٥٠) .

(٦) البخاري (٦٤٧) ومسلم (٦٤٩) .

المنفرد باطلة لم يفاضل بينها وبين صلاة الجماعة ، إذ لا مفاضلة بين الصحيح والباطل .

قالوا : وفي صحيح مسلم من حديث عثمان بن عفان أن النبي ﷺ قال : «**من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نِصْفَ الليل ، ومن صلى الصبحَ في جماعة فكأنما قامَ الليلَ كلَّه**» [١] .

قالوا : فشبه فعلها في جماعة بما ليس بواجب ، والحكم في المشبه كهو في المشبه به أو دونه في التأكيد .

قالوا : وقد روى يزيد بن الأسود قال : شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضى صلاته انحرف فإذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا ، قال : «**عليَّ بهما**» ، فجيء بهما تَرْعُدُ فرائصهما ، فقال : «**مَا منعكما أنْ تُصَلِّيا معنا**» ؟ فقالا : يا رسول الله ، قد صلينا في رحالنا ، قال : «**فلا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجدَ جماعةٍ فَصَلِّيَا معهم ،فإنها لكما نافلة**» ، رواه أهل السنن .

وعند أبي داود : «**إذا صلى أحدُكم في رَحْلِه ثم أدرك مع الإمام فَلْيُصَلِّها معه فإنها له نافلة**» [٢] ، قالوا : ولولا صحة [٥٤/أ] الأولى لم تكن الثانية نافلة ، وعن محجن بن الأدرع قال : أتيت النبي ﷺ لحضرت الصلاة فصلى - يعني ولم أصلِّ - فقال لي : «**ألا صليت**» ؟ قلت: يا رسول الله ، قد صليت في الرحل، ثم أتيتك . قال : «**فإذا جئتَ فَصَلِّ معهم واجعلْها نافلة**» ، رواه الإمام أحمد [٣] ، وفي الباب عن أبي هريرة وعن أبي ذر [٤] وعبادة وعبد الله بن عمر ، ولفظ حديث ابن

---

(١) مسلم (٦٥٦) .

(٢) **صحيح** : أخرجه أبو داود (٥٧٧) والنسائي (١١٢/٢ و ١١٣) والترمذي (٢١٩) وأحمد (١٦٠/٤ و ١٦١) وابن حبان (١٥٦٤ ، ١٥٦٥ الرسالة) وابن خزيمة (١٢٧٩) والطيالسي (١٢٤٧) والحاكم (٢٤٤/١ و ٢٤٥) وقد تكلم الشافعي في إسناد هذا الحديث وقال في القديم : إسناده مجهول وأجاب الحافظ عن ذلك انظر التلخيص (٢٩/٢) .

(٣) **صحيح** بشواهده تقدم تخريجه .

(٤) أخرجه مسلم (٦٤٨) .

عمر عن سليمان مولى ميمونة قال : أتيت على ابن عمر وهو بالبلاط والقوم يصلون في المسجد فقلت : ما يمنعك أن تصلي مع الناس ؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «**لا تُصَلوا صلاة في يوم مرتين**» رواه أبو داود والنسائي [(١)] .

فصل

قال الموجبون : التفضيل لا يستلزم براءة الذمة من كل وجه سواء كان مطلقًا أو مقيدًا ، فإن التفضيل يحصل مع مناقضة المفضَّل للمفضَّل عليه من كل وجه ، كقوله تعالى : ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا**﴾ [الفرقان : ٢٤]. وقوله تعالى : ﴿**قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ**﴾ [الفرقان : ١٥] وهو كثير ، فكون صلاة الفذ جزءًا واحدًا من سبعة وعشرين جزءًا من صلاة الجميع لا يستلزم إسقاط فرض الجماعة ، ولزوم كونها ندبًا بوجه من الوجوه ، وغايتها أن يتأدى الواجب بهما ، وبينهما من الفضل ما بينهما ، فإن الرجلين يكون مقامهما في الصف واحدًا وبين صلاتيهما في الفضل كما بين السماء والأرض . وفي السنن عنه ﷺ : «**إن العبد ليصلي الصلاةَ ولم يُكْتَبْ له من الأجر إلا نصفُها ، ثُلُثُها ، رُبُعُها ، خُمُسُها**» [(٢)] حتى بلغ عشرها ، فإذا عُقِل اثنان يصليان فرضهما ، وصلاةُ أحدهما أفضل من صلاة الآخر بعشرة أجزاء وهما فرضان ، فهكذا يعقل مثله في [٥٤/ب] صلاة الفذ وصلاة الجماعة ، وأبلغ من هذا قوله ﷺ : «**ليس لك من صلاتك إلا ما عقلتَ منها**» [(٣)] فإذا لم يعقل في صلاته إلا في جزء واحد كان له من الأجر بقدر ذلك الجزء ، وإن برئت ذمته من الصلاة ، فهكذا المصلي وحده له جزء واحد من الأجر ، وإن برئت الذمة ، ومثل هذه الصلاة لا يسميها الشارع صحيحة ، وإن اصطلح

---

(١) إسناده جيد : أخرجه أبو داود (٥٧٩) والنسائي (١١٤/٢) وأحمد (١٩/٢ و ٤١) .

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود (٧٩٦) والنسائي في الكبرى (٢١١/١ ح ٦١١ و ٦١٢) وأحمد (٣١٩/٤ و ٣٢١) والطيالسي (٦٥٠) وابن حبان (١٨٨٩) والبيهقي (٢٨١/٢) .

(٣) أورده صاحب الإحياء . وقال العراقي لم أجده مرفوعًا . وقال الزبيدي في الإتحاف (١٧٤/٣) وروى محمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة به من رواية عثمان بن أبي دهرش مرسلاً : «لا يقبل الله من عبد عملاً حتى يحضر قلبه مع بدنه» ، ورواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي بن كعب ، ولابن المبارك في الزهد موقوفًا على عمار : «**لا يكتب للرجل من صلاته ما سها عنه**» .

الفقهاء على تسميتها صلاة ، فإن الصحيح المطلق ما ترتب عليه أثره وحصل به مقصوده ، وهذه قد فات معظم أثرها ولم يحصل منها جُلُّ مقصودها ، فهي أبعد [شيء] من الصحة ، وأحسن أحوالها أن ترفع عنه العقاب ، وإن حَصَّلت شيئًا من الثواب فهو جزء ، وما هذا [إلا] على قول من لا يجعلها شرطًا للصحة . وأما من جعلها شرطًا لا تصح بدونه فجوابه : أن التفضيل إنما هو بين صلاتين صحيحتين ، وصلاة الرجل وحده إنما تكون صحيحة للعذر ، وأما بدون العذر فلا صلاة له كما قال الصحابة - رضي الله عنهم - . وهؤلاء لما أجابوا بهذا أورد عليهم منازعوهم إن المعذور يكمل له أجره ، فأجابوا على ذلك بأنه لا يستحق بالفعل إلا جزءًا واحدًا . وأما التكميل فليس من جهة الفعل بل بالنية إذا كان من عادته أن يصلي جماعة فمرض أو حبس أو سافر وتعذرت عليه الجماعة ، والله يعلم أن من نيته أن لو قدر على الجماعة لما تركها ،فهذا يكمل له أجره مع أن صلاة الجماعة أفضل من صلاته من حيث العملين ، قالوا : ويتعين هذا ولا بد ، فإن النصوص قد صرحت بأنه لا صلاة لمن سمع النداء ثم صلى وحده [1] ، فدل على أن من له جزء من سبعة وعشرين جزءًا هو المعذور الذي له صلاة ، قالوا : والله [٥٥/أ] - تعالى - يفضل العامل القادر على العاجز ، وإن لم يؤاخذه فذلك فضله يؤتيه من يشاء .

وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين قال : سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد ، فقال : «**من صلى قائمًا فهو أفضل ، ومن صلى قاعدًا فله نِصْفُ أجرِ القائم ، ومن صلى نائمًا فله نِصْفُ أجرِ القاعد**» [2] ، فهذا إنما هو في المعذور ، وإلا فغير المعذور ليس له من الأجر شيء إذا كانت الصلاة فرضًا ، وإن كانت نفلاً لم يجز له التطوع على جنب ، فإنه لم يفعله رسول الله ﷺ يومًا من الدهر ولا أحد من الصحابة ألبتة مع شدة حرصهم على أنواع العبادة وفعل كل خير ، ولهذا جمهور الأمة يمنع منه ، ولا تجوز الصلاة على جنب إلا لمن لم يستطع القعود كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : «**صَلِّ قائمًا، فإنْ لم تستطع فقاعدًا**

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) أخرجه البخاري (١١١٦) .

، **فإن لم تستطع فعلى جَنْبٍ**» [١] ، وعمران بن حصين هو راوي الحديثين ، وهو الذي سأل عنهما النبي ﷺ .

فصل

وأما استدلالكم بحديث عثمان بن عفان : «**من صلى العشاءَ في جماعة فكأنما قام نِصْفَ الليل**» [٢] فمن أفسد الاستدلال ، وأظهر ما في نقضه عليكم قولُه ﷺ : «**من صام رمضان وأتبعه سِتًّا من شوال فكأنما صام الدهر**» [٣] وصيام الدهر غير واجب وقد شبه به الواجب ، بل الصحيح أن صيام الدهر كله مكروه ، فقد شبه به الصوم الواجب فغير ممتنع تشبيه الواجب بالمستحب في مضاعفة الأجر على الواجب القليل حتى يبلغ ثوابه ثواب المستحب الكثير .

فصل

وأما استدلالكم بحَديث يزيد بن الأسود ومحجن بن الأدرع وأبي ذر وعبادة ، فليس في حديث واحد منهم أن الرجل كان قد صلى وحده منفردًا مع قدرته على الجماعة ألبتة ، ولو أخبر النبي ﷺ [٥٥/ب] لما أقره على ذلك وأنكر عليه ، وكذلك ابن عمر لم يقل : صليت وحدي وأنا أقدر على الجماعة ، ونحن نقول : إنه لم يصل من ترك الجماعة وهو يقدر عليها ، ونقول كما قال أصحاب رسول الله ﷺ : إنه لا صلاة له ، فحيث ثبت لهؤلاء صلاة فلا بد من أحد أمرين :

* أن يكونوا صلوا جماعة مع غير هذه الجماعة .

* أو يكونوا معذورين وقت الصلاة ، ومن صلى وحده لعذر ثم زال عذره في الوقت لم يجب عليه إعادة الصلاة ، كما لو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت ، أو

---

(١) أخرجه البخاري (١١١٧) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٦) .

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٤) وقد تكلم بعض أهل العلم في صحة هذا الحديث كأبي الخطاب ابن دحية فإنه قال : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ... نقله عنه العلائي في جزء له خاص عن هذا الحديث اسمه «**رفع الإشكال عن صيام ستة أيام من شوال**» ورد كلامه فراجعه إن شئت .

صلى قاعدًا لمرض ثم برئ في الوقت ، أو صلى عريانًا ثم وجد السترة في الوقت ونحو ذلك ، قالوا : وقد دلت أحكام الشريعة على أن صلاة الجماعة فرض على كل واحد ، وذلك من وجوه :

أحدها : أن الجمع لأجل المطر جائز ، وليس جوازه إلا محافظة على الجماعة ، وإلا فمن الممكن ان يصلي كل واحد في بيته منفردًا ، ولو كانت الجماعة ندبًا لما جاز ترك الوقت الواجب وتقديم الصلاة عن وقتها لأجل ندب محض .

الثاني : أن المريض إذا لم يستطع القيام في الجماعة وأطاق القيام إذا صلى وحده صلى جماعة وترك القيام ، ومحال أن يترك ركنًا من أركان الصلاة لمندوب محض .

الثالث : أن الجماعة حال الخوف يفارقون الإمام ويعملون العمل الكثير في الصلاة ويجعلون الإمام منفردًا في وسط الصلاة . كل ذلك لأجل تحصيل الجماعة . وكان من الممكن أن يصلوا وُحدانًا بدون هذه الأمور ، ومحال أن يرتكب ذلك وغيره لأجل أمر مندوب إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله ، وبالله التوفيق .

* * *

فصل

صلاة الرجل جماعة في بيته

وأما المسألة الثامنة وهي : هل له فعلها في بيته ، أم يتعين المسجد ؟ فهذه المسألة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن الإمام أحمد :

أحدهما : له فعلها [٥٦/أ] في بيته ، وبذلك قالت الحنفية والمالكية ، وهو أحد الوجهين للشافعية .

والثاني : ليس له فعلها في البيت إلا من عذر .

وفي المسألة قول ثالث : إن فعلها في المسجد فرض كفاية ، وهو الوجه الثاني لأصحاب الشافعي .

فوجه القول الأول : حديثُ الرجلين اللذين صَلَّيَا في رحالهما ، فإن النبي ﷺ ندبهما إلى فعلها في المسجد ولم ينكر عليهما فعلها في رحالهما ، وكذلك حديث محجن بن الأدرع (١) وحديث عبد الله بن عمر (٢) ، وقد تقدمت هذه الأحاديث، وفي الصحيحين (٣) عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ أحسنَ الناس خلقًا ، فربما حضرت الصلاة ، وهو في بيتنا ، فيأمر بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح ثم يقوم ﷺ [ونقوم خلفه فيصلي بنا ، وفي الصحيحين (٤) عنه أيضًا قال : سقط النبي ﷺ] عن فرس فَجُحِشَ شِقُّه الأيمنُ ، فدخلنا عليه نعوده ، فحضرت الصلاة ، فصلى قاعدًا .

وفي الصحيحين (٥) أيضًا عن أبي ذر قال : سألت النبي ﷺ أي مسجد وُضع في الأرض أول ؟ قال : «**المسجدُ الحرام ، ثم المسجدُ الأقصى ، ثم حيثما**

---

(١) تقدم تخريجه .
(٢) تقدم تخريجه .
(٣) أخرجه البخاري في مواضع أولها (٣٨٠) ومسلم (٦٥٨) .
(٤) أخرجه البخاري (٣٧٨) ومسلم (٤١١) .
(٥) البخاري (٣٣٦٦) ومسلم (٥٢٠) .

أدركتكَ الصلاةُ فَصَلِّ فإنه مَسْجِدٌ» وصح عنه ﷺ **«جُعِلَتْ لي كُلُّ أرضٍ طيبةٍ مسجدًا وطهورًا»** (١) .

ووجه الرواية الثانية ما تقدم من الأحاديث الدالة على وجوب الجماعة ، فإنها صريحة في إتيان المسجد ، وفي مسند الإمام أحمد عن ابن أم مكتوم أن رسول الله ﷺ أتى المسجد ، فرأى في القوم رقة فقال : **«إني لأهم أن أجعل للناس إمامًا ثم أخرج فلا أقدر على إنسان يتخلف عن الصلاة في بيته إلا أحرقْتُه عليه»** (٢) ، وفي لفظ لأبي داود **«ثم آتى قومًا يصلون في بيوتهم ليستْ بهم عِلَّة فأحرق عليهم بيوتهم»** (٣) وقال له ابن أم مكتوم - وهو رجل أعمى [٥٦/ب] - : هل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال : **«لا أجد لك رخصة»** (٤) .

وقال ابن مسعود : لو صليتم في بيوتكم ، كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم (٥) ، وعن جابر بن عبد الله قال : فقد النبي ﷺ قومًا في صلاة فقال : **«ما خلَّفكم عن الصلاة»** ؟ فقالوا : لما كان بيننا ،

---

(١) **صحيح** : أخرجه بهذا اللفظ ابن الجارود في المنتقى (١٢٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وصحح إسناده شيخنا الحويني - حفظه الله ورعاه . في غوث المكدود وهو في الصحيحين من حديث جابر ؛ البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١) ولفظه : «أعطيت خمسًا لم يعطهن أحدٌ من قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا ... الحديث» وفي الباب عن حذيفة عند مسلم (٥٢٢) وأبي هريرة عنده أيضًا (٥٢٣) .

(٢) **صحيح بهذا اللفظ** ، أخرجه أحمد (٤٢٣/٣) .

(٣) **شاذ بهذا اللفظ** - أعني قوله : «في بيوتهم ليست بهم علة» . والحديث أخرجه أبو داود (٥٤٩) من طريق أبي المليح حدثني يزيد بن يزيد حدثني يزيد بن الأصم سمعت أبا هريرة مرفوعًا به . أقول : وقد رواه غير واحد عن زيد بن الأصم عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ ولم يأتِ بهذا اللفظ إلا يزيد بن يزيد هذا ، وهناك اثنان يزيد ابن يزيد أحدهما الأزدي الشامي وقد أخرج له مسلم وترجمه المزي في تهذيب الكمال وسمي في تلاميذه أبا المليح وقال على خلافٍ منه ، فيه كذلك سمي يزيد بن الأصم في شيوخه وقال على خلافٍ فيه ثم ذكر الحديث من طريق سليمان بن أحمد - الطبراني وفيه يزيد بن جابر شيخ من أهل الرقة . أقول وهذا هو الثاني وهو لا يعرف ترجمه الذهبي في الميزان ورمز لأبي داود وقال لا يعرف . وأورده الحافظ في التقريب بعد الأول وقال مجهول .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) مسلم وتقدم تخريجه .

فقال : «**لا صلاةَ لجارِ المسجد إلا في المسجد**» رواه الدارقطني (١) ، وقد تقدم هذا المعنى عن علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة .

فإن خالف وصلى في بيته جماعة من غير عذر ففي صحة صلاته قولان ، قال أبو البركات ابن تيمية في شرحه : فإن خالف وصلاها في بيته صحت ويتحرج أن لا تصح من غير عذر ؛ بناء على ما اختاره ابن عقيل في ترك الجماعة حيث ارتكب النهي ، ويعضده قوله : «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**» (٢) قال : والمذهب الصحة ؛ لقوله ﷺ : «**صلاةُ الرجل في جماعة تُضَاعَفُ على صلاته في بيته أو في سوقه خمسًا وعشرينْ ضعفًا**» (٣) ويحمل قوله : «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**» على نفي الكمال جمعًا بينهما ، قال : والرواية الأولى اختيار أصحابنا ، وأن حضور المسجد لا يجب وهي عندي بعيدة جدًا إن حملت على ظاهرها ، فإن الصلاة في المساجد من أكبر شعائر الدين وأعلامه وفي تركها بالكلية أوفى المفاسد ومحو آثار الصلاة بحيث يفضي إلى فتور هِمم أكثر الخلق عن أصل فعلها ولهذا قال عبد الله بن مسعود «**لو صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم**» (٤) قال وإنما معنى هذه الرواية والله أعلم أن فعلها في البيت جائز لآحاد الناس إذا [٥٧/أ] كانت تقام في المساجد فيكون فعلها في المساجد فرض كفاية على هذه الرواية ، وعلى الأخرى فرض عين ،

قال : ويدل على ذلك جواز الجمع بين الصلاتين للأمطار ، ولو كان الواجب فعل الجماعة فقط دون الفعل في المسجد لما جاز الجمع لذلك ؛ لأن أكثر الناس قادرون على الجماعة في البيوت ، فإن الإنسان غالبًا لا يخلو أن يكون عنده زوجة أو ولد أو غلام أو صديق أو نحوهم فيمكنها الصلاة جماعة وغير ذلك ، فلا يجوز ترك الشرط - وهو الوقت - من أجل سنة ، فلما جاز الجمع عُلِمَ أن الجماعة في المساجد فرض إما

---

(١) إسناده ضعيف : أخرجه الدراقطني (١٥٣٧/١) والبخاري في التاريخ الكبير (١١١/١/١) وقال : في إسناده نظر والعقيلي في الضعفاء .

(٢) ضعيف : وقد تقدم .

(٣) متفق عليه : وقد تقدم .

(٤) أخرجه مسلم وقد تقدم .

على الكفاية ، وإما على الأعيان . هذا كلامه ، ومن تأمل السنة حق التأمل تبين له أن فعلها في المساجد فرض على الأعيان إلا لعارض يجوز معه ترك الجمعة والجماعة ، فترك حضور المسجد لغير عذر كترك أصل الجماعة [لغير] لعذر ، وبهذا تتفق جميع الأحاديث والآثار ، ولما مات رسول الله ﷺ وبلغ أهلَ مكة موتُه خطبهم سهيل بن عمرو - وكان عتاب بن أسيد عامِلَه على مكة قد توارى خوفًا من أهل مكة ، فأخرجه سهيل - وثبت أهل مكة على الإسلام ، فخطبهم بعد ذلك عتاب وقال : يا أهل مكة والله ، لا يبلغني أن أحدًا منكم تخلف عن الصلاة في المسجد في الجماعة إلا ضربت عنقه . وشكر أصحاب رسول الله ﷺ له هذا الصنيع وزاده رفعة في أعينهم . فالذي ندين الله به أنه لا يجوز لأحد التخلف عن الجماعة في المسجد إلا من عذر ، والله أعلم [بالصواب] .

فصل

حكم الذي ينقر الصلاة ولا يتمها

وأما المسألة التاسعة : وهي حكم من نقر الصلاة ولم يتم ركوعها ولا سجودها ، فهذه المسألة [٥٧/ب] قد شفى فيها رسول الله ﷺ وكفاه ، وكذلك أصحابه من بعده ، فلا معدل لناصح نفسه عما جاءت به السنة في ذلك ، ونحن نسوق مذهب رسول الله ﷺ وأصحابه في ذلك بألفاظه ، فعن أبي هريرة أن النبي ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فرد عليه السلام فقال : «**ارجِعْ فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**» ثلاثًا ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلِّمني ، قال : «**إذا قمتَ إلى الصلاة فأسبغِ الوضوءَ ، ثم استقبلِ القبلةَ فَكَبِّرْ ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تَطْمَئن راكعًا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائمًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ، ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها**» [1] متفق على صحته ، وهذا لفظ البخاري ، وفيه دليل على تعين التكبير للدخول في الصلاة وأن

---

(١) رقم (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) .

غيره لا يقوم مقامه ، كما يتعين الوضوء واستقبال القبلة ، وعلى وجوب القراءة ، وتقييدها بما تيسر لا ينفي تعين الفاتحة بدليل آخر ، فإن الذي قال هذا هو الذي قال : «**كل صلاة لا يُقرَأ فيها بأم القرآن فهي خِدَاجٌ**» (١) ، وهو الذي قال : «**لا صلاةَ لمن لم يَقرَأ بفاتحة الكتاب**» (٢) ولا تُضرب سننه بعضُها ببعض .

وفيه دليل على وجوب الطمأنينة ، وأن من تركها لم يفعل ما أمر به فيبقى مطالبًا بالأمر ، وتأمل أمره بالطمأنينة في الركوع والاعتدال في الرفع منه ، فإنه لا يكفي مجرد الطمأنينة في ركن الرفع حتى تعتدل قائمًا ، فيجمع بين الطمأنينة والاعتدال خلافًا لمن قال : إذا ركع ثم سجد من ركوعه ولم يرفع رأسه صحت صلاته ، فلم يكتف مَنْ [٥٨/أ] شرع الصلاة بمجرد الرفع حتى يأتي به كاملاً بحيث يكون معتدلاً فيه ، ولا ينفي هذا وجوب التسبيح في الركوع والسجود والتسميع والتحميد في الرفع منه بدليل آخر ، فإن الذي قال هذا وأمر به هو الذي أمر بالتسبيح في الركوع ، فقال لما نزلت : ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة : ٧٤] قال : «**اجعلوها في ركوعكم**» (٣) وأمر بالتحميد في الرفع فقال : «**إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : رَبَّنا ولك الحمد**» (٤) فهو الذي أمر بالركوع وبالطمأنينة فيه ، وبالتسبيح والتحميد ، وقال في الرفع من السجود : «**ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا**» (٥) وفي لفظ : «**حتى تعتدل جالسًا**» (٦) فلم يكتف بمجرد الرفع كحد السيف حتى تحصل الطمأنينة والاعتدال ، ففيه أمر بالرفع والطمأنينة فيه والاعتدال ، ولا يمكن التمسك بما لم يذكر في هذا الحديث على إسقاط وجوبه عند

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤) من حديث عبادة رضي الله عنه .

(٣) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود (٨٦٩) وابن ماجه (٨٨٧) وابن خزيمة (٦٠٠ و ٦٠١) والحاكم (٢٢٥/١) وقال صحيح الإسناد ، فتعقبه الذهبي وقال : إياس ليس بالمعروف .

(٤) أخرجه البخاري (٧٩٦) ومسلم (٤٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٧) ومسلم (٣٩٧) .

(٦) عند البخاري (٦٦٦٧) ... «ثم ارفع حتى تستوي وتطمئن جالسًا» من طريق عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعًا به ، وهذا عند ابن خزيمة (٥٩٠) من هذا الطريق وفيه «**ثم ارفع حتى تعتدل جالسًا**» .

أحد من الأئمة ، فإن الشافعي يوجب الفاتحة والتشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ ولم يذكر فيه [(١)] . وأبو حنيفة يوجب الجلوس مقدار التشهد ، والخروج من الصلاة بالمنافي ولم يُذكَرْ ذلك فيه ، ومالكٌ يوجب التشهد والسلام ولم يُذكَرا فيه ، وأحمد يوجب التسبيح في الركوع والسجود والتسميع والتحميد وقول : «**رَبِّ اغفر لي**» [(٢)] ولم يذكر في الحديث ؛ فلا يمكن أحد أن يسقط كل ما لم يذكر فيه .

فإن قيل : فرسول الله ﷺ قد أقره على تلك الصلاة مرتين ، ولو كانت باطلة لم يقره عليها ؛ فإنه لا يقر على باطل . قيل : كيف يكون قد أقره وهو ﷺ يقول له : «**ارجِعْ فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**» فأمره ونفى عنه مسمى الصلاة التي شرعها ، وأي إنكار أبلغ من هذا ؟

فإن قيل : فهو لم ينكر عليه في نفس الصلاة ، قيل : نعم لما في ذلك من التنفير له ، وعدم تمكنه من [٥٨/ب] التعليم كما ينبغي ، كما أقر الذي بال في المسجد على إكمال بولته حتى قضاها ثم علَّمه [(٣)] ، وهذا من رفقه وكمال تعليمه ولطفه صلوات الله وسلامه عليه .

فإن قيل : فهلا قال له في نفس الصلاة : اقطعها ؟ قيل : لم يقل للبائل : اقطع بولك ، [وهذا] أولى ، نعم لو أقره على تلك الصلاة ولم يأمره بإعادتها ولم ينف عنه الصلاة الشرعية كان فيه متمسَّكًا لكم .

فإن قيل : قوله : «**لم تُصَلِّ**» أي لم تصل صلاة كاملة قلنا : وكذلك نقول سواء أن من لا تصح صلاته لم يصل صلاة كاملة ، وإنما الممتنع أن تكون له صلاة صحيحة

---

(١) يعني في حديث المسيء صلاته .

(٢) فيه حديث حذيفة وهو حسن ، أخرجه ابن ماجه (٨٩٧) وأحمد (٥/٤٠٠) وابن خزيمة (٦٨٤) ومن طريقه الحاكم (١/٢٧١) من طريق العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن طلحة بن يزيد عن حذيفة مرفوعًا به وصححه الحاكم على شرط الشيخين وفيه نظر ؛ لأن طلحة لم يسمع من حذيفة هذا الحديث ، والصواب أن بينهما رجلاً . أخرجه أبو داود (٨٧٤) والنسائي (١/٢٣١) والكبرى (١/٢٢٤) وأحمد (٥/٣٩٨) وقد بينت رواية شعبة في هذا الحديث عند أبي داود الطيالسي (٤١٦) على الشك في اسم هذا الرجل ، وأنه صلة ابن زفر ، وذهب النسائي إلى أنه هو لما قال : وهذا الرجل يشبه أن يكون «صلة» .

أقول : وقد رواه ابن ماجه من طريق آخر عن صلة عن حذيفة مما يقوي كون المبهم صلة والله أعلم .

(٣) **متفق عليه** من حديث أنس رضي الله عنه البخاري (٢١٩) ومسلم (٢٨٥) .

قد أخل ينقض مستحباتها ثم يقول له : «**ارجع فصل فإنك لم تصلِّ**» هذا في غاية البطلان ، وعن رفاعة بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد يومًا ونحن معه إذ جاء رجل كالبدوي ، فصلى فأخف صلاته ، ثم انصرف فسلم على النبي ﷺ ، فقال ﷺ : «**وعليك ، فارجع فَصَلِّ فإنك لم تُصَلِّ**» ففعل ذلك مرتين أو ثلاثًا ، كل ذلك يأتي النبي ﷺ فيسلم على النبي ﷺ فيقول النبي ﷺ : «**وعليك ، فارجع فصل فإنك لـم تصل**» فخاف الناس وكَبُرَ عليهم أن يكون مَنْ أخف صلاته لم يصل ، فقال الرجل في آخر ذلك : فأرني وعلمني ؛ فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فقال : «**أَجَل ، إذا قمتَ إلى الصلاة فتوضَّأْ كما أمر اللهُ ، ثم تَشَهَّدْ وأَقِمْ . فإن كان معك قرآنٌ فاقرأ ، وإلا فاحْمَدِ اللهَ وكَبِّرْه وَهَلِّلْه ، ثم اركع فاطمئن راكعًا ، ثم اعتدل قائمًا ، ثم اسجد فاعتدل ساجدًا ، ثم اجلس فاطمئنَّ جالسًا ، ثم قُمْ ، فإذا فعلتَ ذلك فقد تَمَّتْ [٥٩/أ] صلاتك ، وإن انتقصت منه شيئًا انتقصت من صلاتك**» قال : فكان هذا أهون عليهم من الأول أنه من انتقص من هذا شيئًا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها . رواه الإمام أحمد وأهل السنن [١] وفي رواية أبي داود «**وتقرأ بما شئتَ من القرآن ثم تقول : الله أكبر**» وعنده «**فإن كان معك قرآن فاقرأ به**» ، **وفي رواية لأحمد** : «**إذا أردت أن تصلي فتوضأ فأحسن وضوءك ثم استقبلِ القبلةَ فَكَبِّرْ ، ثم اقرأ بأم القرآن ، ثم اقرأ بما شئتَ ، فإذا ركعتَ فاجعل راحتيك على ركبتيك ، وامْدُدْ ظهرك ، ومَكِّن لركوعك ، فإذا رفعتَ رأسك فأقم صُلْبَكَ حتى ترجعَ العظامُ إلى مَفَاصِلِها ، فإذا سجدتَ فَمَكِّنْ لسجودك ، فإذا رفعتَ فاعتمِدْ على فخذك اليسرى ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة**» ، فإذا ضممت قوله في هذا الحديث : «**توضأ كما أمر الله**» إلى قوله في الصفا والمروة «**ابدأوا بما بدأ الله به**» [٢] أفاد وجوب الوضوء على

(١) **صحيح** (٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٦٠ و ٨٦١) والنسائي (٢/٢٠ و ١٩٣) والترمذي (٣٠٢) وابن ماجه (٤٦٠) والطيالسي (١٣٧٢) وأحمد (٤/٣٤٠) وابن الجارود (١٩٤) وابن خزيمة (٥٤٥) وابن حبان (١٧٨٧) والحاكم (١/٢٤١ و ٢٤٣) والبيهقي (٢/١٠٢) وفي مواطن أخرى ، والطحاوي في شرح المعاني (١/١٣٧ و ٢٣٢) من حديث رفاعة بن رافع وقد روى عنه من غير وجه .

(٢) أخرجه مسلم .

الترتيب الذي ذكره الله سبحانه .

وقوله في الحديث : «**اقرأ بأم القرآنِ ثم اقرأ بما شئت**» تقييد لمطلق قوله : «**اقرأ بما تيسر معك من القرآن**» وهذا معنى [قوله في] الحديث : «**وتقرأ بما شئتَ من القرآن**» وقال : «**فإن كان معك قرآنٌ وإلا فاحْمدِ الله وكَبِّرْه وهلله**» ، فألفاظ الحديث يبين بعضها بعضًا ، وهي تبين مراده ﷺ فلا يجوز أن يتعلق بلفظ منها ويترك بقيتها ، وقوله : «**ثم تقول : الله أكبر**» فيه تعيين هذا اللفظ دون غيره وهو التكبير المعهود في قوله : «**تحريمها التكبيرُ**» [1] وقوله : «**فإذا رفعتَ رأسك فَأَقِمْ صُلْبَكَ حتى ترجع العظام إلى مفاصلها**» صريح في وجوب الرفع والاعتدال منه والطمأنينة فيه ، وعن أبي مسعود البدري [٥٩/ب] قال : قال رسول الله ﷺ : «**لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود**» [2] رواه الإمام أحمد وأهل السنن ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وهذا نص صريح في أن الرفع من الركوع وبين السجود ، والاعتدالَ فيه والطمأنينة [فيه] ركن لا تصح الصلاة إلا به . وعن علي بن شيبان قال : خرجنا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه ، وصلينا خلفه ، فلمح بمؤخر عينه رجلاً لا يقيم صلاته - يعني صلبه - في الركوع والسجود ، فلما قضى النبي ﷺ قال : «**يا معشر المسلمين لا صلاة لمن لم يُقِمْ صُلْبَه في الركوع والسجود**» [3] رواه الإمام أحمد وابن ماجه .

وقوله : «**لا صلاة**» يعني تجزيه ، بدليل قوله : «**لا تجزئ صلاةُ الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود**» ولفظ أحمد في هذا الحديث ، «**لا يَنْظُرُ اللهُ إلى رجل لا يقيم صُلْبَه بين ركوعه وسجوده**» وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «**لا ينظر الله إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده**» رواه الإمام

---

(١) إسناده حسن : أخرجه أحمد (١٢٣/١ و ١٢٩) والترمذي (٣) وأبو داود (٦١) وابن ماجه (٢٧٥) .

(٢) صحيح : أخرجه أحمد (١١٩/٤ و ١٢٢) وأبو داود (٨٥٥) والنسائي (١٨٣/٢) والترمذي (٢٦٥) وابن ماجه (٨٧٠) وابن حبان (١٨٩٢) و (١٨٩٣) وابن الجارود (١٩٥) والطيالسي (٦١٣) وابن خزيمة (٥٩١ و ٥٩٢) والحميدي (٤٥٤) وغيرهم .

(٣) إسناده صحيح : أخرجه أحمد (٢٢/٤ و ٢٣) وابن ماجه (٨٧١) وصححه ابن خزيمة (٥٩٣ و ٦٦٨) وابن حبان (١٨٩١) وأخرجه البيهقي (١٠٥/٣) وقال البوصيري : إسناده صحيح ، رجاله ثقات .

أحمد [١] ، وفي سنن البيهقي [٢] عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : **«لا تجزئ صلاةٌ لا يقيم الرجلُ فيها صُلْبَه في الركوع والسجود»** ، وقد نهى النبي ﷺ عن نقر المصلي صلاته وأخبر أنها صلاة المنافقين [٣] ، ففي المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن شبل قال : نهى رسول الله ﷺ عن نقرة الغراب ، وافتراش السبع ، وعن توطن الرجل المكان في المسجد كما يوطِّن البعير [٤]، فتضمن الحديثُ النهيَ في الصلاة عن التشبه بالحيوانات : بالغراب في النقرة ، وبالسبع بافتراشه ذراعيه في السجود ؛ وبالبعير في لزومه مكانًا معينًا من المسجد يوطنه كما يوطن البعير ، وفي حديث آخر : نهى عن التفاتٍ [٦٠/أ] كالتفات الثعلب ، وإقعاءٍ كإقعاء الكلب [٥] ، ورفع الأيدي كأذناب الخيل [٦] ، فهذه ست حيوانات نهى عن التشبه بها ، وأما ما وصفه من صلاة النقار بأنها صلاة المنافقين ففي صحيح مسلم [٧] عن علاء بن عبد الرحمن أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر ، قال : فلما دخلنا عليه قال : أصليتم العصر ؟ فقلنا : إنما انصرفنا الساعة من الظهر ، قال : تقدموا فصلوا العصر ، فقمنا فصلينا ، فلما انصرفنا

---

(١) المسند (٢/٢٢٥) .

(٢) (٢/٨٨) من طريق يحيى بن أبي بكر ثنا إسرائيل عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا به أقول : وهذا إسناد جيد وإن كان عامة أصحاب الأعمش يروونه عنه عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود مرفوعًا بلفظه ، وقد تفرد يحيى بن أبي بكير بهذا السند كما قال البيهقي ويحيى من رجال الجماعة ، وإن كان المتن صحيحًا .

(٣) فيه حديث أنس في مسلم (٦٢٢) .

(٤) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود (٨٦٢) والنسائي (٢/٢١٤ و ٢١٥) وابن ماجه (١٤٢٩) وأحمد (٣/٤٢٨ و ٤٤٤) وابن حبان (٢٢٧٧) وابن أبي شيبة (٢/٩١) وابن خزيمة (١٣١٩) والعقيلي في الضعفاء (١/١٧٠) والحاكم (١/٢٢٩) والبيهقي (٢/١١٨) ومداره على تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شبل مرفوعًا به وتميم . قال البخاري : في حديثه نظر . وقال العقيلي : لا يتابع عليه . والأكثر على أن في حديثه لينًا أقول وفي الباب عن أبي سلمة أخرجه أحمد (٥/٤٤٦ و ٤٤٧) وفي إسناده مجهولان فلا يتقوى به والله أعلم .

(٥) أخرجه أحمد (٢/٢٦٥ و ٣١١) من حديث أبي هريرة قال : «أوصاني خليلي بثلاث ونهاني عن ثلاث : نهاني عن نقرة كنقرة الديك ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، والتفات كالفتات الثعلب» والحديث عزاه الهيثمي في المجمع (٢/٨٠) لأحمد وزاد نسبته إلى أبي يعلى والطبراني في الأوسط وقال : وإسناد أحمد حسن .

(٦) فيه حديث جابر بن سمرة عند مسلم (٤٣١) .

(٧) رقم (٦٢٢)

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«**تلك صلاة المنافقين ، يجلس يَرقُبُ الشمسَ حتى إذا كانت بين قَرنَيِ الشيطانِ قام فَنَقَرَهَا أربعًا لا يذكر الله فيها إلا قليلا**» وقد تقدم قول ابن مسعود : ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها - يريد الجماعة - إلا منافق معلوم النفاق [١] ، وقد قال تعالى : ﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [النساء : ١٤٢] .

فهذه ست صفات في الصلاة من علامات النفاق :

١- الكسل عند القيام إليها ٢- مراءاة الناس في فعلها ٣- تأخيرها ٤- نقرها ٥- قلة ذكر الله ٦- التخلف عن جماعتها .

وعن أبي عبد الله الأشعري قال : صلى رسول الله ﷺ بأصحابه ثم جلس في طائفة منهم ، فدخل رجل منهم فقام يصلي ، فجعل يركع وينقر في سجوده ، ورسول الله ﷺ ينظر إليه فقال : «**ترون هذا لو ماتَ ، ماتَ على غيرِ ملة محمد : يَنقُرُ صلاتَه كما ينقر الغرابُ الدمَ ، إنما مَثَلُ الذي يصلي ولا يركع وينقر في سجوده كالجائع لا يأكل إلا تمرة أو تمرتين فما يُغنِيَانِ عنه ، فأسبغوا الوضوء ، وويلٌ للأعقاب من النار ، فأتموا الركوع والسجود**» وقال أبو صالح : فقلت لأبي عبد الله الأشعري : مَن حدثك بهذا الحديث ؟ قال : أمراء الأجناد : خالد بن [٦٠/ب] الوليد وعمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة ويزيد بن أبي سفيان ، كل هؤلاء سمعه من رسول الله ﷺ ، رواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه [٢]، فأخبر أن نقار الصلاة لو مات مات على غير الإسلام ، وفي صحيح البخاري عن زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً لا يُتِم الركوع ولا السجود ، فقال : ما صليت ، لو مـتَّ مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدًا ﷺ [٣] ولو أخبر أن صلاة النقار صحت لما

---

(١) هو في صحيح مسلم وقد تقدم .

(٢) إسناده لين : أخرجه ابن خزيمة (٥٦٥) وعزاه في المجمع (١٢١/٢) للطبراني في الكبير وأبي يعلى وقال : وإسناده حسن .

(٣) البخاري (٣٨٩ و ٧٩١ و ٨٠٨) .

أخرجه عن فطرة الإسلام بالنقر، وقد جعل رسول الله ﷺ لص الصلاة وسارقها شرًا من لص الأموال وسارقها ، ففي المسند من حديث أبي قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « **أسوأُ الناسِ سرقةً الذي يَسرق من صلاته**» قالوا : يا رسول الله ، كيف يسرق من صلاته ؟ قال : «**لا يتم ركوعَها ولا سجوَدها** - أو قال - **لا يقيم صلبه في الركوع والسجود**» (١) ، فصرح بأنه أسوأ حالاً من سارق الأموال ، ولا ريب أن لص الدين شر من لص الدنيا ، وفي المسند من حديث سالم عن أبي الجعد ، عن سلمان - هو الفارسي - قال : قال رسول الله ﷺ «**الصلاةُ مكيالٌ ، فمن وَفَّى وُفِّي له ، ومن طَفَّفَ فقد علمتم ما قاله الله في المطففين**» (٢).

قال مالك : وكان يقال : في كل شيء وفاء وتطفيف ، فإذا توعد الله سبحانه بالويل للمطففين في الأموال فما الظن بالمطففين في الصلاة ؟ وقد ذكر أبو جعفر العقيلي (٣) عن الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : «**إذا توضأ العبدُ فأحسَنَ وضوءه ، ثم قام إلى الصلاة فأتم ركوعها وسجودَها والقراءَة فيها ، قالت له الصلاة : حفظك الله كما حفظتني ، ثم يُصْعَدُ بها إلى السماء ولها ضوءٌ ونورٌ ، وفُتِحَتْ لها [٦١/أ] أبوابُ**

---

(١) **صحيح بمجموع طرقه** : أخرجه من حديث أبي قتادة : أحمد (٥/٣١٠) والطبراني في الكبير (٣/٣٢٨٣) والأوسط (٩/٨١٧٥) والحاكم (١/٢٢٩) والبيهقي (٢/٣٨٥ و ٣٨٦) كلهم من طريق الحكم بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعًا به ، وقد تابعه أعني الحكم أبو جعفر السويدي محمد بن النوشجان عند أحمد (٥/٣١٠) وخالفهما عبد الحميد بن أبي العشرين فرواه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به .

أخرجه ابن حبان (١٨٨٨) والحاكم (١/٢٢٩) والبيهقي (٢/٣٨٦) وقال الحاكم كلا الإسنادين صحيحان . ورجح الدارقطني في العلل إسناد أبي هريرة (٦/١٤١) وسأل ابن أبي حاتم أباه عنهما . العلل (١/٤٨٧) فقال جميعًا منكرين ليس لواحد منهما معنى ، قال ابنه له : لم ؟ قال : لأن حديث ابن العشرين لم يرو أحد سواه ، وكان الوليد صنف كتاب الصلاة وليس فيه هذا الحديث .

أقول : وللحديث إسناد آخر من حديث أبي سعيد أخرجه أحمد (٣/٥٦) وأبو يعلى والبزار ، في إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف . وله إسناد آخر من حديث عبد الله بن مغفل أخرجه الطبراني في الصغير (٣٣٥) والكبير والأوسط كما في المجمع (٢/١٢٠) وقال رجاله ثقات وجود إسناده المنذري في الترغيب والترهيب (١/٣٣٥) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) (١/١٢١) وقال لا يتابع أحوص عليه ولا يعرف إلا به .

السماء حتى تنتهي إلى الله تبارك وتعالى فتشفع لصاحبها . وإذا ضَيَّعَ وضوءها وركوعها وسجودَها والقراءةَ فيها قالت له الصلاة : ضَيَّعَكَ الله كما ضيعتني ، ثم يُصْعَد بها إلى السماء فَغُلِّقَتْ دونها أبوابُ السماء ، ثم تُلَفّ كما يُلَفُّ الثوبُ الخَلِقُ ، ثم يُضْرَبُ بها وَجْهُ صاحبها» وقال الإمام أحمد في رواية مهنا بن يحيى الشامي : جاء الحديث : «**إذا توضأ فأحسن الصلاة**» ثم ذكره تعليقًا .

* * *

فصل

مقدار صلاة النبي ﷺ

وأما المسألة العاشرة : وهي مقدار صلاة رسول الله ، فهي من أجل المسائل وأهمها ، وحاجةُ الناس إلى معرفتها أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب ، وقد ضيعها الناس من عهد أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، ففي صحيح البخاري [1] من حديث الزهري قال : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي ، فقلت له : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئًا مما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيعت . وقال موسى بن إسماعيل : حدثنا مهدي ، عن غيلان ، عن أنس قال : ما أعرف شيئًا مما كان على عهد رسول الله ﷺ ، قيل : فالصلاة ؟ قال : أليس قد صنعتم ما صنعتم فيها ، أخرجه البخاري [2] عن موسى . وأنس رضي الله عنه تأخر حتى شاهد من إضاعة أركان الصلاة وأوقاتها وتسبيحها في الركوع والسجود وإتمام تكبيرات الانتقال فيها ما أنكره ، وأخبر أن هدي رسول الله ﷺ كان بخلافه كما ستقف عليه مفصلاً إن شاء الله . ففي الصحيحين[3] من حديث أنس - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يوجز الصلاة

---

(١) البخاري (٥٣٠) .

(٢) البخاري (٥٢٩) .

(٣) البخاري (٧٠٦) ومسلم (٤٦٩) .

ويكملها ، وفي الصحيحين [(١)] عنه أيضًا قال : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة النبي ﷺ [٦١/ب] زاد البخاري : وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تفتتن أمه ، فوصف صلاته ﷺ بالإيجاز والتمام ، والإيجاز هو الذي كان يفعله ، لا الإيجاز الذي يظنه من لم يقف على مقدار صلاته ، فإن الإيجاز أمر نسبي إضافي راجع إلى السنة لا إلى شهوة الإمام ومَنْ خلفه ، فلما كان يقرأ في الفجر بالستين إلى المائة [(٢)] كان هذا الإيجاز بالنسبة إلى ست مئة إلى الألف ، ولما قرأ في المغرب بالأعراف [(٣)] كان هذا إيجازًا بالنسبة إلى البقرة ، ويدل على هذا أن أنسًا نفسه قال في الحديث الذي رواه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن إبراهيم بن كيسان : حدثني أبي ، عن وهب بن مانوس ، سمعت سعيد بن جبير يقول : سمعت أنس بن مالك يقول : ما صليت وراء أحد بعد رسول الله ﷺ أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى ، يعني عمر بن عبد العزيز ، فَحَزَرْنَا في ركوعه عشر تسبيحات ، وفي سجوده عشر تسبيحات [(٤)] ، وأنس أيضًا هو القائل في الحديث المتفق عليه [(٥)] : إني لا آلو أن أصلي بكم كما كان رسول الله ﷺ يصلي بنا ، قال ثابت : كان أنس يصنع شيئًا لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائمًا ، حتى يقول القائل : قد نسي ، وإذا رفع رأسه من السجدة مكث ، حتى يقول القائل : قد نسي ، فأنس هو القائل هذا ، وهو القائل : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة النبي ﷺ [(٦)] ، وحديثه لا يُكَذِّب بعضه بعضًا .

ومما يبين ما ذكرناه ما رواه أبو داود في سننه من حديث حماد بن سلمة ، أخبرنا ثابت وحميد ، عن أنس بن مالك قال : ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من

---

(١) البخاري (٧٠٨) ومسلم (٤٦٩) .

(٢) فيه حديث أبي برزة الأسلمي ويأتي تخريجه بعد قليل .

(٣) يأتي .

(٤) إسناده لين : أخرجه أبو داود (٨٨٨) والنسائي (٢/٢٢٤ و ٢٢٥) وأحمد (٣/١٦٢) ووهب بن مانوس هذا لم يوثقه إلا ابن حبان وجهله ابن القطان .

(٥) البخاري (٨٢١) ومسلم (٤٧٢) .

(٦) البخاري (٧٠٨) ومسلم (٤٦٩ / ٣٤) .

رسول الله ﷺ [٦٢/أ] في تمام ، وكان رسول الله ﷺ إذ قال : «**سمع الله لمن حمده**» قام حتى نقول قد أوهم ، ثم يكبر ثم يسجد ، وكان يقعد بين السجدتين حتى نقول : قد أوهم [١] ، هذا سياق حديثه ، فجمع أنس - رضي الله عنه - في هذا الحديث الصحيح بين الإخبار بإيجاز النبي ﷺ الصلاة وإتمامها ، وبيَّن فيه أن من إتمامها الذي أخبر به إطالة الاعتدالين حتى يظن الظان أنه قد أوهم أو نسي من شدة الطول ، فجمع بين الأمرين في الحديث . وهو القائل : أنه ما رأى أوجز من صلاة رسول الله ﷺ ولا أتم ، فيشبه أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام والإتمام إلى الركوع والسجود والاعتدالين بينهما ، لأن القيام لا يكاد يفعل إلا تامًّا فلا يحتاج إلى الوصف بالإتمام بخلاف الركوع والسجود والاعتدالين . وسر ذلك : أنه بإيجاز القيام وإطالة الركوع والسجود والاعتدالين تصير الصلاة تامة لاعتدالها وتقاربها فيصدق قوله : ما رأيت أوجز ولا أتم من صلاة رسول الله ﷺ ، وهذا هو الذي كان يعتمده صلوات الله عليه وسلامه في صلاته ، فإنه كان يعدلها حيث يعتدل قيامها وركوعها وسجودها واعتدالها ، ففي الصحيحين [٢] عن البراء بن عازب قال : رمقت الصلاة مع محمد ﷺ فوجدت قيامه ، فَرَكْعَتَه ، فاعتدالَه بعد ركوعه ، فسجدته فجلسته بين السجدتين ، فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريبًا من السواء وفي لفظ لهما : كانت صلاة رسول الله ﷺ : قيامه وركوعه ، وإذا رفع رأسه من الركوع وسجوده [٦٢/ب] وما بين السجدتين قريبًا من السواء .

ولا يناقض هذا ما رواه البخاري في هذا الحديث : كان ركوع النبي ﷺ وسجوده وبين السجدتين ، وإذا رفع رأسه ما - خلا القيام والقعود - قريبًا من السواء فإن البراء هو القائل هذا وهذا ، فإنه في السياق الأول ، أدخل في ذلك قيام القراءة وجلوس التشهد ، وليس مراده أنهما بقدر ركوعه وسجوده وإلا ناقض السياق [الأول و] الثاني ، وإنما المراد أن طولهما كان مناسبًا لطول الركوع والسجود والاعتدالين بحيث لا يظهر التفاوت الشديد في طول هذا وقصر هذا ، كما يفعله

---

(١) أبو داود (٨٥٣) وهو في الصحيحين أيضًا أخرجه البخاري (٨٢١) بلفظ : «قد نسي» ومسلم (٤٧٣) .
(٢) أخرجه البخاري (٧٩٢) ومسلم (٤٧١) .

كثير ممن لا علم عنده بالسنة يطيل القيام جدًّا ويخفف الركوع والسجود ، وكثيرًا ما يفعلون هذا في التراويح ، وهذا هو الذي أنكره أنس بقوله : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة رسول الله ﷺ ، فإن كثيرًا من الأمراء في زمانه كان يطيل القيام جدًّا فيثقل على المأمومين ، ويخفف الركوع والسجود والاعتدالين فلا يكمل الصلاة ، فالأمران اللذان وَصَف بهما أنسٌ صلاة رسولَ الله ﷺ هما اللذان كان الأمراء يخالفونهما ، وصار ذلك - أعني تقصير الاعتدالين - شعارًا حتى استحبه بعض الفقهاء وكره إطالتهما ، ولهذا قال ثابت : وكان أنس يصنع شيئًا لا أراكم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائمًا ، حتى يقول القائل : قد نسي . فهذا الذي فعله أنس هو الذي كان رسول الله ﷺ يفعله وإن كرهه من كرهه ، فسنة رسول الله ﷺ أولى وأحق بالاتباع ، وقول البراء في السياق الآخر : ما خلا القيام والقعود [٦٣/أ] ، بيان أن ركن القراءة والتشهد أطول من غيرهما ، وقد ظن طائفة أن مراده بذلك قيام الاعتدال من الركوع وقعود الفصل بين السجدتين ، وجعلوا الاستثناء عائدًا إلى تقصيرهما ، وبنوا على ذلك أن السنة تقصيرهما ، وأبطل مَنْ غلا منهم الصلاة بتطويلهما وهذا غلط ، فإن لفظ الحديث وسياقه يبطل ظن هؤلاء فإن لفظ البراء : كان ركوعه وسجوده و[ما] بين السجدتين ، وإذا رفع رأسه ما خلا القيام والقعود قريبًا من السواء ، فكيف يقول وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا رفع رأسه من الركوع ؟ هذا باطل قطعًا .

وأما فعل النبي ﷺ فقد تقدم حديث أنس أنه صلى بهم صلاة النبي ﷺ ، فكان يقوم بعد الركوع حتى يقول القائل : قد نسي ، ويمكث بين السجدتين ، حتى يقول القائل : قد نسي ، وكان يقول بعد رفع رأسه من الركوع : «**سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، مِلْءَ السموات وملء الأرض ، وملء ما شئتَ من شيء بَعْدُ ، أهلَ الثناء والمجد ، أحقُّ ما قال العبدُ ، وكُلُّنا لك عبدٌ : اللهم لا مانعَ لما أعطيتَ ، ولا مُعْطِيَ لما منعتَ ، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ**». رواه مسلم [١] من حديث أبي سعيد ، ورواه من حديث ابن أبي أوفى وزاد

(١) رقم (٤٧٧) .

فيه بعد قوله : «من شيء بعد : **اللهم طَهِّرني بالثلج والبرد ، والماء البارد ، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا ، كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيض من الدَّنَس**» [١] وكذلك كان هديه في صلاة الليل ، يركع قريبًا من قيامه ، ويرفع رأسه بقدر ركوعه ويسجد بقدر ذلك ويمكث بين السجدتين بقدر ذلك [٢] [٦٣/ب] ، وكذلك فعل في صلاة الكسوف ، أطال ركن الاعتدال قريبًا من القراءة [٣] ، فهذا هديه الذي كأنك تشاهده وهو يفعله ، وهكذا فَعَلَ الخلفاء الراشدون من بعده ، قال زيد بن أسلم : كان عمر يخفف القيام والقعود ، ويتم الركوع والسجود ، فأحاديث أنس - رضي الله عنه - كلها تدل على أن النبي ﷺ كان يطيل الركوع والسجود و الاعتدالين زيادة على ما يفعله أكثر الائمة بل كلهم إلا النادر ، فأنس أنكر تطويل القيام على ما كان رسول الله ﷺ يفعله وأنكر تقصير الركوع والسجود والاعتدالين عما كان رسول الله ﷺ يفعله ، وقال : كانت صلاة رسول الله ﷺ متقاربة ، أي يقرب بعضها من بعض . وهذا موافق لرواية البراء بن عازب أنها كانت قريبًا من السواء ، فأحاديث الصحابة في هذا الباب يصدق بعضها بعضًا .

* * *

فصل

هديه ﷺ في مقدار القراءة في القيام

وأما قدر قيامه للقراءة فقال أبو برزة الأسلمي : كان النبي ﷺ يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة . متفق على صحته [٤] ، وفي صحيح مسلم [٥] عن عبد الله بن السائب

---

(١) رقم (٤٧٦) .
(٢) فيه حديث حذيفة عند مسلم (٧٧٢) .
(٣) فيه حديث عائشة أخرجه البخاري (١٠٤٧) ومسلم (٩٠١) .
(٤) أخرجه البخاري (٥٤١) ومسلم (٦٤٧) .
(٥) رقم (٤٥٥) .

قال : صلى بنا النبي ﷺ الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى ، أخذت النبي ﷺ سعلة فركع ، وفي صحيح مسلم [١] عن قطبة بن مالك أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر : ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق : ١٠] ، وربما قال : ﴿ق﴾ ، وفي صحيح مسلم [٢] أيضا عن جابر بن سمرة أن النبي ﷺ [٦٤/أ] وكان يقرأ في الفجر بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق : ١] ، وكان صلاته بَعْدُ تخفيفًا ، فقوله : وكان صلاته بعد تخفيفا ، أي بعد صلاة الصبح أخف من قراءتها ، ولم يرد أنه كان بعد ذلك يخفف قراءة الفجر عن ﴿ق﴾، يدل عليه ما رواه مسلم [٣] في صحيحه من حديث شعبة ، عن سماك ، عن جابر ابن سمرة قال : كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى ، وفي العصر بنحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك ، وفي صحيح مسلم [٤] : عن زهير ، عن سماك ابن حرب قال : سألت جابر بن سمرة عن صلاة النبي ﷺ فقال : كان يخفف الصلاة ، ولا يصلي صلاة هؤلاء ، قال وأنبأني أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الفجر بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ونحوها ، فأخبر أن هذا كان تخفيفه ، وهذا مما يبين أن قوله : وكانت صلاته بعد تخفيفًا ، أي بعد الفجر ، فإنه جمع بين وصف صلاة رسول الله ﷺ بالتخفيف وبين قراءته فيها بـ ﴿ق﴾ ونحوها ، وقد ثبت في الصحيح [٥] عن أم سلمة أنها سمعت النبي ﷺ يقرأ في الفجر بالطور فى حجة الوداع وهي تطوف من وراء الناس تسمع قراءته وما عاش بعد حجة الوداع إلا قليلاً ، « والطور» قريب من «ق» ، وفي الصحيح [٦] عن ابن عباس أنه قال : إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ فقالت : يابني ، لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة ، فإنها لآخر ما سمعت من النبي ﷺ يقرأ بها في المغرب ، فقد أخبرت أم الفضل أن ذلك آخر ما سمعته يقرأ به في المغرب ، وأم الفضل لم تكن من

(١) رقم (٤٥٧) .
(٢) رقم (٤٥٨) .
(٣) رقم (٤٥٩) .
(٤) رقم (٤٥٨/٢٢) .
(٥) أخرجه البخاري (٤٦٤) ومسلم (١٢٧٦) .
(٦) أخرجه البخاري (٧٦٣) ومسلم (٤٦٢) .

المهاجرات ، بل هي من المستضعفين ، كما قال ابن عباس : كنت أنا وأمي من المستضعفين الذين عذر الله [(١)] ، فهذا السماع كان متأخرًا [٦٤/ب] بعد فتح مكة قطعًا ، وفي صحيح البخاري [(٢)] أن مروان بن الحكم : قال لي :زيد بن ثابت : مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بِطُولَي الطوليين ؟ وسئل ابن أبي مليكة - أحد رواته - ما طولي الطوليين ؟ فقال من قبل نفسه : المائدة والأعراف [(٣)] ، ويدل على صحة تفسيره حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف ، فرقها في الركعتين [(٤)]، وروى النسائي أيضًا من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالدخان [(٥)]، وفي الصحيحين [(٦)] عن جبير بن مطعم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بالطور في المغرب .

وأما العِشاء فقال البراء بن عازب : سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء : ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ، وما سمعت أحدًا أحسن صوتًا منه ، متفق عليه [(٧)] ، وفي الصحيحين [(٨)] أيضًا عن أبي رافع قال : صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد ، فقلت له ، فقال : سجدت بها خلف أبي القاسم ، فلا أزال أسجد بها حتى ألقاه ، وفي المسند والترمذي من حديث بريدة قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور ، قال الترمذي : حديث حسن [(٩)] ، وقال لمعاذ في صلاة العشاء الآخرة اقرأ : بالشمس

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٧) .

(٢) رقم (٧٦٤) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٩١) بلفظ : «قال ابن جريج لابن أبي مليكة : وما الطوليان قال : فكأنه قال من قبل رأيه الأنعام والأعراف» ، وأخرجه من طريق عبد الرزاق أبو داود (٨١٢) وفيه «أن ابن جريج سأل ابن أبي مليكة قال : فقال لي من قبل نفسه المائدة والأعراف» .

(٤) صحيح أخرجه النسائي (١٧٠/٢) .

(٥) إسناده لين : أخرجه النسائي (١٦٩/٢) .

(٦) أخرجه البخاري (٧٦٥) ومسلم (٤٦٣) .

(٧) البخاري (٧٦٧) ومسلم (٤٦٤) .

(٨) أخرجه البخاري (٧٦٨) ومسلم (٥٧٨) .

(٩) صحيح : أخرجه أحمد (٣٥٥/٥) والترمذي (٣٠٩) والنسائي (١٧٣/٢) .

وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى ، واقرأ باسم ربك ، والليل إذا يغشى ، متفق عليه [١] .

وأما الظهر والعصر ففي صحيح مسلم [٢] من حديث أبي سعيد الخدري قال : كانت صلاة [٦٥/أ] الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع فيقضي حاجته ، ثم يأتي أهله فيتوضأ ، ثم يرجع إلى المسجد ورسولُ الله ﷺ في الركعة الأولى ، وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين [بفاتحة الكتاب وسورتين] ويسمعنا الآية أحيانًا ، وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية ويقرأ في الركعتين الأخرتين بفاتحة الكتاب ، متفق عليه [٣] ولفظه لمسلم ، وفي رواية البخاري : وكان يطول الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية . وفي رواية لأبي داود [٤] قال : فظننا أنه يريد أن يدرك الناسُ الركعةَ الأولى . وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يَسْمع وَقْعَ قدم [٥] ، قال سعد بن أبي وقاص لعمر : أما أنا فأمد في الأوليين ، وأخفف في الأخرتين ، وما آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله ﷺ ، فقال له عمر : ذلك ظني بك رواه البخاري ومسلم [٦] ، وقال أبو سعيد الخدري :كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر ، فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر قدر﴿الم تَنزِيلُ﴾ السجدة ، وحزرنا قيامه في الأخريين قدر النصف من ذلك ، وحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من العصر على قدر قراءته في الأخريين من الظهر وفي الأخريين من العصر على النصف من ذلك ، وفي رواية بدل قوله تنزيل السجدة قدر ثلاثين آية ، وفي الأخريين قدر خمس عشرة آية ، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥) .

(٢) رقم (٤٥٤) .

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٩) ومسلم (٤٥١) .

(٤) رقم (٨٠٠) بإسناد صحيح .

(٥) إسناده ضعيف : أخرجه أحمد (٣٥٦/٤) وأبو داود (٨٠٢) وفي إسناده جهالة .

(٦) أخرجه البخاري (٧٥٥) ومسلم (٤٥٣) .

ركعة قدر خمس عشرة ، وفي الأخريين قدر نصف ذلك ، هذه [٦٥/ب] الألفاظ كلها في صحيح مسلم [١] .

وقد احتج به من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأخريين ، وهو ظاهر الدلالة لو لم يجئ حديث أبي قتادة المتفق على صحته أنه كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب ، فذكره السورتين في الركعتين الأوليين ، واقتصاره على الفاتحة في الأخريين يدل على اختصاص كل ركعتين بما ذكر من قراءتهما ، وحديث سعد يحتمل لما قال أبو قتادة ولما قال أبو سعيد ، وحديث أبي سعيد ليس صريحًا في قراءة السورة في الأخريين ، فإنما هو حزر وتخمين ، وقال جابر بن سمرة : كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾ وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك ، رواه مسلم [٢] ، وعنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى**﴾ وفي الصبح بأطول من ذلك رواه مسلم [٣] أيضًا ، وعنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر : ﴿**وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ - وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ**﴾ ونحوهما من السور ، رواه أحمد وأهل السنن [٤] ، وفي سنن النسائي عن البراء بن عازب قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا الظهر ، فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات [٥] ، وفي السنن من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ سجد في صلاة الظهر ثم قام فركع ، فرأينا أنه قرأ تنزيل السجدة [٦] ، وفيه دليل على أنه لا يكره قراءة السجدة في صلاة السر ، وأن الإمام إذا قرأها سجد ولا يخير المأمومين بين اتباعه وتركه ، بل يجب عليهم متابعته ، وقال أنس : صليت مع النبي ﷺ صلاة الظهر فقرأ لنا بهاتين السورتين في الركعتين ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى - هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ**﴾ [٦٦/أ] رواه

---

(١) رقم (٤٥٢) .

(٢) رقم (٤٥٩) .

(٣) رقم (٤٦٠) .

(٤) حسن : أخرجه أحمد (١٠٣/٥) وأبو داود (٨٠٥) والترمذي (٣٠٧) والنسائي (١٦٦/٢) .

(٥) إسناده ضعيف : أخرجه النسائي (١٦٣/٢) وابن ماجه (٨٣٠) .

(٦) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود (٨٠٧) وفي إسناده جهالة .

النسائي [١] ، والصحابة رضي الله عنهم أنكروا على من كان يبالغ في تطويل القيام ، وعلى من كان يخفف الأركان ، ولا سيما ركني الاعتدال ، وعلى من كان لا يتم التكبير ، وعلى من كان يؤخر الصلاة إلى آخر وقتها ، وعلى من كان يتخلف عن جماعتها ، وأخبروا عن صلاة رسول الله ﷺ التي ما زال يصليها حتى مات ولم يذكر أحد منهم أصلاً أنه نقص من صلاته في آخر حياته ﷺ ولا أن تلك الصلاة التي كان يصليها منسوخة ، بل استمر خلفاؤه الراشدون على منهاجه في الصلاة كما استمروا على منهاجه في غيرها ، فصلى الصديقُ صلاة الصبح فقرأ فيها بالبقرة كلها ، فلما انصرف منها قالوا : يا خليفة رسول الله ، كادت الشمس تطلع ، قال : لو طلعت لم تجدنا غافلين [٢] ، وكان عمر يصلي الصبح بالنحل ويونس وهود ويوسف [٣] ونحوها من السور .

قال المخففون : إنكم وإن تمسكتم بالسنة في التطويل فنحن أسعد بها منكم في الإيجاز والتخفيف ، لكثرة الأحاديث بذلك وصحتها ، وأمر النبي ﷺ بالإيجاز والتخفيف ، وشدة غضبه على المطولين وموعظته لهم وتسميتهم منفرين : فعن أبي مسعود أن رجلاً قال : والله يا رسول الله ، إني لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يطيل بنا ، فما رأيت رسول الله ﷺ في موعظة أشد غضبًا منه يومئذ ، ثم

---

(١) إسناده ضعيف : أخرجه النسائي (٢/١٦٣ و ١٦٤) .

(٢) إسناده صحيح : أخرجه البيهقي (٢/٣٨٩) وعبد الرزاق (٢٧١١) وابن أبي شيبة (١/٣٨٩ الفكر) .

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٠٠) من طريق عمرو بن ميمون رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام .... في قصة طويلة ، وفيها وكان إذا مر بين الصفين قال : استووا حتى إذا لم ير فيهن خللا تقدم فكبر ، وربما قرأ بسورة يوسف أو النحل ... في قصة وفاته رضي الله عنه .
وعلق البخاري بصيغة الجزم في باب الجمع بين السورتين في الركعة قال : وقرأ في الركعة الأولى بما فيه عشرين آية من البقرة ، وفي الثانية سورة من المثاني ، وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية بيوسف أو يونس وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح فيها .
قال الحافظ في الفتح ٢/٣٠٠ عن أثر الأحنف وصلة جعفر الفريابي في «كتاب الصلاة» له وأخرج ابن أبي شيبة (١/٣٨٩ الفكر) من طريق عبد الله بن شقيق عن الأحنف قال : صليت خلف عمر الغداة فقرأ يونس وهودًا ونحوهما .
وأخرج مالك في الموطأ بسند صحيح عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة .

قال ، «**أيها الناس إنّ منكم مُنَفِّرين ، فأيكم صَلَّى بالناس فَلْيَتَجَوَّز ، فإنَّ فيهم الضعيفَ والكبير وذا الحاجة**» رواه البخاري ومسلم [(١)] ، وفي رواية للبخاري «**فإنّ فيهمُ الكبيرَ والضعيفَ وذا الحاجة**» [٦٦/ب] وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «**إذا أمَّ أحدُكم فَلْيخفف ، فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض ، وإذا صلى وحده فَلْيُصَلِّ كيف شاء**» . رواه البخاري ومسلم [(٢)] ، واللفظ لمسلم ، وعن عثمان بن أبي العاص الثقفي أن رسول الله ﷺ قال له : «**أُمَّ قومك**» قال : قلت : يا رسول الله ، إني أجد في نفسي شيئًا قال : «**ادْنُه**» فأجلسني بين يديه ، ثم وضع كفه في صدري بين ثديي ، ثم قال : «**تحول**» فوضعها في ظهري بين كتفي ، ثم قال : «**أُمَّ قومَك ، فمن أمَّ قومًا فَلْيُخَفف ، فإنّ فيهم الكبير ، وإن فيهم المريضَ ، وإن فيهم الضعيفَ ، وإنّ فيهم ذا الحاجة ، فإذا صلى أحدُكم وحده فليصل كيف شاء**» رواه مسلم [(٣)] ، وفي رواية : «**إذا أممتَ قوما فَأَخِفَّ بِهِمُ الصلاةَ**» ، وقال أنس بن مالك : كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها ، وفي لفظ : يوجز ويتم ، متفق عليه [(٤)] ، وقال أنس أيضًا : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من صلاة رسول الله ﷺ وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة أن تفتتن أمه ، متفق عليه [(٥)] وسياقه للبخاري . وعن عثمان بن أبي العاص أنه قال : يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال : «**أنت إمامهم ، فاقْتَدِ بأضعفهم ، واتخِذْ مؤذنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا**» رواه الإمام أحمد وأهل السنن [(٦)] ، وروى أبو داود في سننه من حديث الجريري عن السعدي عن أبيه أو عمه قال : رمقت النبي ﷺ في صلاته فكان يتمكن في ركوعه وسجوده قدر ما يقول : «**سبحان الله**

---

(١) البخاري : (٩٠) ومسلم (٤٦٦) .

(٢) البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧) .

(٣) رقم (٤٦٨) .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) صحيح أخرجه احمد (٢١٧/٤) وأبو داود (٥٣١) والنسائي (٢٣/٢) والترمذي (٢٠٩) وابن ماجه (٧١٤) و(٩٨٧) .

وبحمده» ثلاثًا ، ورواه أحمد أيضًا في مسنده [١] ، وروى [٦٧/أ] أبو داود في سننه من حديث ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة فقال : إن رسول الله ﷺ كان يقول : «**لا تُشَدِّدوا على أنفسكم فَيُشَدَّدَ عليكم ، فإن قوما شَدَّدُوا على أنفسهم فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات ، ﴿وَرَهبَانِيَةً ابتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيهِم﴾** . هذا الذي في رواية اللؤلؤي عن أبي داود وفي رواية ابن داسة عنه أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز وهو أمير المدينة فإذا هو يصلي صلاة خفيفة كأنها صلاة مسافر أو قريبًا منها ، فلما سلم قال : يرحمك الله ، أرأيت هذه الصلاة هي المكتوبة أو شيء تنفلت به ؟ قال : إنها المكتوبة ، وإنها لصلاة رسول الله ﷺ ، كان يقول : «**لا تُشَددوا على أنفسكم فيُشَدَّد عليكم ، فإن قوما شددوا على أنفسهم فَشُدِّدَ عليهم ، فتلك بقاياهم في الصوامع والديار ، ﴿ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم﴾ ثم غدا من الغد فقال : ألا تركب لننظر ونعتبر ؟ قال : نعم فركبوا جميعًا فإذا بديار باد أهلُها ، وانقضوا ، وفنوا ، خاوية على عروشها ، قال : أتعرف هذه الديار ؟ قال : ما أعرفني بها وبأهلها ! هؤلاء أهلُ ديار أهلكهم البغي والحسد ، إن الحسد يطفيء نور الحسنات ، والبغي يصدق ذلك أو يكذبه ، والعين تزنى ، والكف والقدم والجسد واللسان ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»** [٢] .

فأما سهل بن أبي أمامة فقد وثقه يحيى بن معين وغيره وروى له مسلم ، وأما ابن أبي [٦٧/ب] العمياء من أهل بيت المقدس ، وهو إن جهلت حاله فقد رواه ابو داود وسكت عنه ، وهذا يدل على أنه حسن عنده قالوا : وهذا يدل على أن الذي أنكره أنس من تغيير الصلاة هو شدة تطويل الأئمة لها ، وإلا تناقضت أحاديث أنس ، ولهذا جمع بين الإيجاز والإتمام ، وقوله : ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من رسول الله ﷺ ظاهر في إنكاره التطويل ، وقد جاء هذا مفسرًا عن

---

(١) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود (٨٨٥) وأحمد (٦/٥) وفي إسناده جهالة .

(٢) اسناده لين : أخرجه أبو داود (٤٩٠٤) وفي إسناده جهالة .

أنس نفسه [١] ، فروى النسائي من حديث العطاف بن خالد ، عن زيد بن أسلم قال : دخلنا على أنس بن مالك فقال : أصليتم ؟ [فـ]قلنا : نعم ، قال : يا جارية هلمي لي وضوءًا ، ما صليت وراء إمام قط أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من إمامكم هذا ، قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ، ويخفف القيام ، وهو حديث صحيح ، وقد صرح بذلك عمران بن حصين لما صلى خلف علي بالبصرة قال عمران : لقد ذكرني هذا صلاة رسول الله ﷺ [٢] ، وكانت صلاة النبي ﷺ معتدلة ، كان يخفف القيام والقعود ويطيل الركوع والسجود ، وهو حديث صحيح .

وفي الصحيحين [٣] عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال لمعاذ لما طول بقومه في العشاء الآخرة «**أفتَّانٌ أنت**»؟ أو قال «**أفاتِنٌ أنت**» ثلاث مرات ؟ «**فلولا صليتَ بسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى ، فإنه يصلي وراءك الكبيرُ والصغيرُ والضعيفُ وذو الحاجة**» .

وعن معاذ بن عبد الله الجهني أن رجلاً من جهينة أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح : ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ**﴾ في الركعتين كلتيهما ، فلا أدري سها رسول الله ﷺ أم قرأ [٦٨/أ] ذلك عمدًا . رواه أبو داود [٤] .

وفي صحيح مسلم [٥] عن عمرو بن حريث أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر : ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى**﴾ وعن عقبة بن عامر قال : كنت أقود برسول الله ﷺ ناقته فقال لي : «**ألا أعلمك سورتين لم يُقرَأ بمثلهما**» ؟ قلت : بلى ، فعلمني : ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ**﴾ - و -﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ**﴾ فلم يرني أعجبت بهما ، فلما نزل للصبح قرأ بهما ، ثم قال : «**كيف رأيتَ يا عقبة**» ؟ وفي لفظ : «**ألا أعلمك خَيْرَ سورتين قُرِئَتا**» قلت : بلى ، قال : ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ**﴾ - و - ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ**﴾ فلما نزل صلى بهما الغداة ، قال : «**كيف ترى يا عقبة**» ؟

---

(١) ١٦٦/٢ ، ١٦٧ بإسناد جيد .

(٢) البخاري (٧٨٤) ومسلم (٣٩٣)

(٣) البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥)

(٤) **إسناده جيد** : أخرجه أبو داود (٨١٦)

(٥) رقم (٤٥٦) ولفظه : «والليل إذا عسعس» .

رواه الإمام أحمد وأبو داود [١] .

وفي مسند الإمام أحمد وسنن النسائي من حديث عمار بن ياسر أنه صلى صلاة فأوجز فيها ، فأنكروا عليه فقال : ألم أتم الركوع والسجود ؟ قالوا : بلى ، قال : أما إني دعوت فيها بدعاء كان رسول الله ﷺ يدعو به : «**اللهم بعلمك الغيبَ ، وَقُدْرتِكَ على الخلق ، أحيني ما علمتَ الحياة خيرًا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي ، وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة ، وكلمةَ الحق في الغضب والرضا ، والقَصْدَ في الفقر والغنى ، ولَـذَّةَ النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك ، وأعوذ بك مِنْ ضَرَاء مضرة ، ومن فتنة مُضَلّة ، اللهم زَيِّنَّا بزينة الإيمان واجعلنا هُدَاةً مهتدين**» [٢] .

قالوا : فأين هذه الأحاديث من أحاديث التطويل صحة وكثرة وصراحة ؟ ، وحينئذ فيتعين حملها على أنها كانت في أول الاسلام لما كان في المصلين قلة ، فلما كثروا واتسعت رقعة الإسلام شرع التخفيف وأمر به ، لأنه أدعى إلى القبول ومحبة العبادة ، فيدخل فيها برغبة ويخرج منها باشتياق [٦٨/ب] ويبادر بها الوسواس ، فإنها متى طالت استولى الوسواس فيها على المصلي فلا يفي ثواب إطالته بنقصان أجره .

قالوا : وكيف يقاس على رسول الله ﷺ غيره من الأئمة من محبة الصحابة له ، وللقيام خلفه لسماع صوته بالقرآن غضًا كما أنزل ، وشدة رغبة القوم في الدين وإقبال قلوبهم على الله وتفريغها له في العبادة ، ولهذا قال : «**إن منكم منفرين**» [٣] ولم يكونوا ينفرون من طول صلاته ﷺ ، فالذي كان يحصل للصحابة خلفه في الصلاة كان يحملهم على أن يروا صلاته - وإن طالت - خفيفة على قلوبهم وأبدانهم ، فإن الإمام : محمل المأمومين بقلبه وخشوعه وصوته وحاله ، فإذا عَرِيَ من ذلك كله كان كَلاً على المأمومين ، وثِقْلاً عليهم ، فليخفف من ثقله عليهم ما أمكنه لئلا

---

(١) **صحيح** بمجموع طرقه أخرجه أحمد (١٤٤/٤ ، ١٥٠) وأبو داود (١٤٦٢) و (١٤٦٣) والنسائي (١٥٨/٢) و٢٥٢/٨ ، ٢٥٣ وابن خزيمة (٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦) والبيهقي (٣٩٤/٢) .

(٢) **صحيح** أخرجه (٢٦٤/٤) والنسائي (٥٤/٣ و ٥٥) وابن خزيمة في التوحيد (ص ١٢) ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (١٩٧١) واللالكائي رقم (٨٤٥) وابن أبي شيبة (٢٦٤/١٠ و ٢٦٥) والحاكم (٥٢٤/١ ، ٥٢٥) .

(٣) **متفق عليه** تقدم .

يبغضهم الصلاة .

قالوا : وقد ذم رسول الله ﷺ الخوارج بشدة تنطعهم وتشددهم في العبادة بقوله : «**يحقر أحدُكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامَه مع صيامهم**» (١) .

ومدح الرفق وأهله وأخبر عن محبة الله له وأنه يعطي عليه ما لا يعطي على العنف (٢) وقال : «**لن يُشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غَلَبَه**» (٣) وقال : «**إن هذا الدين متينٌ ، فأوغلوا فيه برِفْقٍ**» (٤) فالدين كله في الاقتصاد في السبيل والسنة ، والله تعالى يحب ما داوم عليه العبد من الأعمال ، والصلاة القصد هي التي يمكن المداومة عليها دون المتجاوزة في الطول .

فصل

قال المكملون للصلاة : أهلاً وسهلاً بكل ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعينين ، وهل ندندن إلا حول الاقتداء به [٦٩/أ] ، ومتابعة هديه وسنته ؟ ولا نضرب سنته بعضها ببعض ، ولا نأخذ منها ما سهل ، ونترك منها ما شق علينا لكسل وضعف عزيمة واشتغال بدنيا قد ملأت القلوب وملكت الجوارح وقرت بها العيون بدل قرتها بالصلاة ، فصارت أحاديث الرخصة في حقها شبهة صادفت شهوة وفتورًا في العزم ، وقلة رغبة في بذل الجهد في النصيحة في الخدمة ، واستسهلت في حق الله تعالى وجعلت كرمه وغناه من أعظم شبهاتها في التفريط فيه وإضاعته وفعله بالهوينى تحلة القسم ، ولهجت بقولها : ما استقصى كريم حقه قط ، وبقولها : حق الله مبني على المسامحة والمساهلة والعفو ، وحق العباد مبني على الشح والضيق والاستقصاء ، فقامت في خدمة المخلوقين كأنها على الفرش الوثيرة والمراكب الهنية ، وقامت في حق خدمة ربها وفاطرها كأنها على الجمر المحرق ، تعطيه الفضلة من قواها وزمانها وتستوفي لأنفسها كمال الحظ ، ولم تحفظ من السنة إلا «**أفتَّان أنت**

(١) البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) على السادس تحته .
(٢) فيه حديث عائشة عن مسلم (٢٥٩٣) .
(٣) أخرجه البخاري ٣٩ من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .
(٤) **إسناده ضعيف .**

يا معاذ» ؟ ، و «**أيها الناس إن منكم منفرين**» ووضعت الحديث على غير موضعه ، ولم تتأمل ما قبله وما بعده ، ومن لم تكن قرة عينه في الصلاة ونعيمه وسروره ولذته فيها وحياة قلبه وانشراح صدره ؛ فإنه لا يناسبه إلا هذا الحديث وأمثاله ، بل لا يناسبه إلا صلاة النُّرَّاق والنقارين ، فنقر الغراب ، أولى به من استغراق وسعه في خدمة رب الأرباب ، وحديث «**أفتان أنت يامعاذ**» ؟ الذي لم يفهمه أولى به من حديث : كانت صلاة الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع فيقضي حاجته ، ثم يأتي أهله فيتوضأ ثم يدرك رسول [٦٩/ب] الله ﷺ في الركعة الأولى [١] وحديث صلاته ﷺ الصبح بالمعوذتين - وكان هذا في السفر [٢] - أولى به من حديث صلاته في الحضر بمئة آية إلى ستين ، وحديث صلاته ﷺ المغرب بقل هو الله أحد ، وقل يأيها الكافرون [٣] الذي انفرد ابن ماجة بروايته أولى به من الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ قرأ فيها بطولي الطوليين وهي الأعراف [٤] ، فهو يميل من السنة إلى ما يناسبه ، ويأخذ منها بما يوافقه ، ويتلطف إن أحسن في تأويل ما يخالفه ، ودفعه بالتي هي أحسن ، ونحن نبرأ إلى الله من سلوك هذه الطريقة ، ونسأله أن يعافينا مما ابتلى به أربابها ، بل ندين الله بكل ما صح عن رسوله ولا نجعل بعضه لنا وبعضه علينا ، فنقر ما لنا على ظاهره ، ونتأول ما علينا على خلاف ظاهره ، بل الكل لنا لا نفرق بين شيء من سنته ، بل نتلقاها كلها بالقبول ، ونقابله بالسمع والطاعة ، ونتبعها أين توجهت ركائبها ، وننزل معها أين نزلت مضاربها ، فليس الشأن في الأخذ ببعض سنة رسول الله ﷺ وترك

---

(١) مسلم (٤٥٤) .

(٢) **صحيح** وقد تقدم قبل قليل .

(٣) **معلول** أخرجه ابن ماجه (٨٣٣) وهو من أفراده كما قال المؤلف - رحمه الله - ونبه على ذلك السندي لما فات الحديث البوصيري في مصباح الزجاجة . وقال الحافظ في الفتح (٢٩٠/٢) ... «ولم أر حديثًا مرفوعًا فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل إلا حديثًا في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والإخلاص ، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة : فأما حديث ابن عمر فظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول قال الدارقطني : أخطأ فيه بعض رواته . وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سماك وهو متروك والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب .

(٤) تقدم .

بعضها ، بل الشأن في الأخذ بجميعها ، وتنزيل كل شيء منها منزلته ، ونضعه بموضعه ، فنقول وبالله التوفيق : الإيجاز والتخفيف المأمور به ، والتطويل المنهي عنه ، لا يمكن أن يرجع فيه إلى عادة طائفة وأهل بلد وأهل مذهب ، ولا إلى شهوة المأمومين ورضاهم ، ولا إلى اجتهاد الأئمة الذين يصلون بالناس ورأيهم في ذلك ، فإن ذلك لا ينضبط ، وتضطرب فيه الآراء والإرادات أعظم اضطراب ، ويفسد وضع [٧٠/أ] الصلاة ، ويصير مقدارها تبعًا لشهوة الناس ، ومثل هذا لا تأتي به شريعة ، بل المرجع في ذلك والتحاكم إلى ما كان يفعله مَنْ شرع الصلاة للأمة وجاءهم بها من عند الله ، وعلمهم حقوقها وحدودها وهيآتها وأركانها ، وكان يصلي وراءه الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة ، ولم يكن بالمدينة إمام غيره صلوات الله وسلامه عليه ، فالذي كان يفعله صلوات الله وسلامه عليه ، هو الذي كان يأمر به فإنه كان إذا أمر بأمر كان أولى الناس وأولاهم أخذًا به ، وإذا نهى عن شيء كان أحق الناس وأولاهم بتركه ، ولهذا قال شعيب -صلوات الله وسلامه عليه- : ﴿وَمَا أُرِيدُ أَن أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ ، وقد سئل بعض أصحاب رسول الله ﷺ بعد موته عن صلاته فأجابوا من سألهم بصلاته التي كان يصليها حتى قبضه الله كما روى أبو قزعة قال : أتيت أبا سعيد الخدري وهو مكثور عليه فلما تفرق الناس عنه ، قلت : إني لا أسألك عما يسألك هؤلاء عنه ، [قلت : إني] أسألك عن صلاة رسول الله ﷺ فقال : ما لك في ذلك من خير ، فأعادها عليه ، فقال : كانت صلاة الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع فيقضي حاجته ، ثم يأتي أهله فيتوضأ ، ثم يرجع إلى المسجد ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى مما يطولها ، رواه مسلم في الصحيح [١] ، وهذا يدل على أن الذي أنكره أبو سعيد وأنس وعمران بن حصين والبراء بن عازب إنما هو حذف الصلاة والاختصار فيها والاقتصار على بعض ما كان رسول الله ﷺ ، يفعله ، ولهذا لما صلى بهم أنس قال : إني لا آلو أن أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ قال [٧٠/ب] ثابت : فكان أنس يصنع شيئًا لا أراكم تصنعونه ، كان إذا انتصب قائمًا يقوم حتى يقول القائل قد أوهم ، وإذا جلس بين السجدتين

---

(١) رقم (٤٥٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

مكث حتى يقول القائل : قد أوهم (١) ، فهذا مما أنكره أنس على الأئمة حيث كانوا يقصرون هذين الركنين ، كما أنكر عليهم تقصير الركوع والسجود ، وأخبر أن أشبههم صلاة برسول الله ﷺ عمر بن عبد العزيز (٢) ، فحزروا تسبيحه في الركوع والسجود عشرًا عشرًا (٣) ، ومن المعلوم أنه لم يكن يسبحها هذا مسرعًا من غير تدبر ، فحالهم أجلُّ من ذلك ، وقد بُلي أنس بمن وَهَّمَه في ذلك كما بلي بمن وهمه في روايته ترك رسول الله ﷺ في صلاته الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (٤) ، وقالوا : كان صغيرًا يصلي وراء الصفوف فلم يكن يسمع جهرهم بها ، وكما بلي بمن وهمه في إحرام رسول الله ﷺ بالحج والعمرة معًا وقالوا : كان بعيدًا منه لا يسمع إحرامه ، حتى قال لهم : ما تعدوننا إلا صبيانًا ، كنت تحت بطن ناقة رسول الله ﷺ فسمعته يهل بهما جميعًا ، وقدم رسول الله ﷺ المدينة ولأنس عشر سنين فخدمه واختص به وكان يعد من أهل بيته ، وكان غلامًا كيسًا فطنًا ، وتوفي رسول الله ﷺ وهو رجل كامل له عشرون سنة ، ومع هذا كله فيغلط على رسول الله ﷺ في قراءته وقدر صلاته وكيفية إحرامه ويستمر غلطه على خلفائه الراشدين من بعده ، ويستمر على صلاته في مؤخر المسجد حيث لا يسمع قراءة أحد منهم ، وقد اتفق الصحابة على أن صلاة رسول الله ﷺ كانت معتدلة ، فكان ركوعه ورفعه منه وسجوده ورفعه منه مناسبًا [٧١/أ] لقيامه ، فإذا كان يقرأ في الفجر بمئة آية إلى ستين آية فلا بد أن يكون ركوعه وسجوده مناسبًا لذلك ، ولهذا قال البراء بن عازب : إن ذلك كله كان قريبًا من السواء (٥) ، وقال عمران بن حصين : كانت صلاة رسول الله ﷺ معتدلة (٦) ، وكذلك قيامه بالليل وصلاة الكسوف (٧) ، وقال عبد الله بن عمر : إن كان رسول الله ﷺ ليأمرنا بالتخفيف وإن كان ليؤمنا بالصافات ، رواه الإمام أحمد

---

(١) متفق عليه وقد تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) .
(٥) متفق عليه وتقدم .
(٦) حديث عمران هذا متفق عليه تقدم ، وأخرجه ابو داود (٨٣٥) والنسائي ولم أر فيه هذا اللفظ فالله أعلم .
(٧) تقدم .

والنسائي [١].

فهذا أمره وهذا فعله المفسّر له ، لا ما يظن الغالط المخطئ أنه كان يأمرهم بالتخفيف ويفعل هو خلاف ما أمر به ، وقد أمر صلوات الله وسلامه عليه الأئمة أن يصلوا بالناس كما كان يصلي بهم ، ففي الصحيحين [٢] عن مالك بن الحويرث قال : أتينا رسول الله ﷺ ونحن شببة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، وكان رسول الله ﷺ رحيمًا رفيقًا ، فظن أنا قد اشتقنا أهلنا ، فسألنا عمن تركنا من أهلنا فأخبرناه ، فقال : «**ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم ، وعَلِّموهم ومُرُوهم فليصلوا صلاة كذا في حين كذا ، وصلاةَ كذا في حين كذا ، وإذا حضرتِ الصلاةُ فليؤذن لكم أحدُكم ، وليؤمكم أكبركم ، وصَلُّوا كما رأيتموني أصلي**» والسياق للبخاري ، فهذا خطاب للأئمة قطعًا وإن لم يختص بهم ، فإذا أمرهم أن يصلوا بصلاته وأمرهم بالتخفيف علم بالضرورة أن الذي كان يفعله هو الذي أمر به .

يوضح ذلك أنه ما من فعل في الغالب إلا وقد يسمى خفيفًا بالنسبة إلى ما هو أطول منه ، ويسمى طويلاً بالنسبة الى ما هو أخف منه ، فلا حد له في اللغة يُرْجع فيه إليه ، وليس من الأفعال العرفية التي يرجع فيها إلى العرف كالحِرْز والقبض وإحياء الموات ، والعباداتُ [٧١/ب] يرجع إلى الشارع في مقاديرها وصفاتها وهيآتها كما يرجع إليه في أصلها ، فلو جاز الرجوع في ذلك إلى عرف الناس وعوائدهم في مسمى التخفيف والإيجاز لاختلفت أوضاع الصلاة ومقاديرها اختلافًا متباينًا لا ينضبط ، ولهذا لما فهم بعض من نكس الله قلبه أن التخفيف المأمور به هو ما يمكن من التخفيف اعتقد أن الصلاة كلما خفت وأوجزت كانت أفضل ، فصار كثير منهم يمر فيها مر السهم ولا يزيد على «**الله أكبر**» في الركوع والسجود بسرعة ، ويكاد سجوده يسبق ركوعه ، وركوعه يكاد يسبق قراءته ، وربما ظن الاقتصار على تسبيحة واحدة أفضل من ثلاث ، ويحكى عن بعض هؤلاء أنه رأى غلامًا له يطمئن في صلاته فضربه وقال : لو بعثك السلطان في شغل أكنت تبطئ في شغله مثل هذا

---

(١) **صحيح** أخرجه أحمد (٢/٢٦ و ٤٠) والنسائي (٢/٩٥) .

(٢) البخاري (٦٢٨) ومسلم (٦٧٤) .

الإبطاء ! وهذا كله تلاعب بالصلاة وتعطيل لها وخداع من الشيطان وخلاف لأمر الله ورسوله حيث قال تعالى : ﴿أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾ [البقرة : ٤٣] فأمرنا بإقامتها وهو الإتيان بها قائمة تامة القيام والركوع والسجود والأذكار ، وقد علق الله سبحانه الفلاح بخشوع المصلي في صلاته ، فمن فاته خشوع الصلاة لم يكن من أهل الفلاح ، ويستحيل حصول الخشوع مع العجلة والنقر قطعًا ، بل لا يحصل الخشوع قط إلا مع الطمأنينة ، وكلما زاد طمأنينة ازداد خشوعًا ، وكلما قل خشوعه اشتدت عجلته حتى تصير حركة يديه بمنزلة العبث الذي لا يصحبه خشوع ولا إقبال على العبودية ولا معرفة حقائق العبودية ، والله سبحانه قد قال : ﴿أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾ وقال : ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ [المائدة : ٥٥] وقال :﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ﴾ [٧٢/أ] [العنكبوت : ٥٥] وقال : ﴿فَإِذَا اطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ﴾ [النساء : ١٠٣] وقال : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ [النساء : ١٦٢] وقال إبراهيم - عليه السلام - : ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاَةِ﴾ [إبراهيم : ٤٠] وقال لموسى : ﴿فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاَةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : ١٤] فلن تكاد تجد ذكر الصلاة في موضع من التنزيل إلا مقرونًا بإقامتها ، فالمصلون في الناس قليل ، ومقيمو الصلاة منهم أقل القليل ، كما قال عمر - رضي الله عنه - : الحاج قليل ، والركب كثير ، فالعاملون يعملون الأعمال المأمور بها على الترويح تحلة القسم ، ويقولون : يكفينا أدنى ما يقع عليه الاسم ، وليتنا نأتي به ، ولو علم هؤلاء أن الملائكة تصعد بصلاتهم فتعرضها على الرب جل جلاله بمنزلة الهدايا التي يتقرب بها الناس إلى ملوكهم وكبرائهم ، فليس من عمد إلى أفضل ما يقدر عليه فيزينه ويحسنه ما استطاع ثم يتقرب به إلى من يرجوه ويخافه كمن يعمد إلى أسقط ما عنده وأهونه عليه فيستريح منه ويبعثه إلى من لا يقع عنده بموقع ، وليس من كانت الصلاة ربيعًا لقلبه وحياة له وراحة وقرة لعينه وجلاءً لحزنه وذهابًا لهمه وغمه ومفزعًا له إليه في نوائبه ونوازله كمن هي سحت لقلبه ، وقيد لجوارحه ، وتكليف له ، وثقل عليه ، فهي كبيرة على هذا ، وقُرة عين وراحةٌ لذلك ، وقال تعالى ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة : ٤٥ و ٤٦] فإنما كبرت على غير هؤلاء لخلو قلوبهم من محبة الله تعالى وتكبيره وتعظيمه والخشوع له وقلة رغبتهم فيه ، فإن حضور العبد في الصلاة

وخشوعه فيها وتكميله لها [٧٢/ب] واستفراغه وسعه في إقامتها وإتمامها على قدر رغبته في الله .

قال الإمام أحمد : في رواية مهنا بن يحيى «إنما حظهم من الإسلام على قدر حظهم من الصلاة» ، ورغبتهم في الإسلام على قدر رغبتهم في الصلاة ، فاعرف نفسك يا عبد الله ، واحذر أن تلقى الله - عز وجل - ولا قدر للإسلام عندك ، فإن قدر الإسلام في قلبك كقدر الصلاة في قلبك ، وليس حظ القلب العامر بمحبة الله وخشيته والرغبة فيه وإجلاله وتعظيمه من الصلاة كحظ القلب الخالي الخراب من ذلك ، فإذا وقف الاثنان بين يدي الله في الصلاة وقف هذا بقلب مخبت خاشع له قريب منه سليم من معارضات السوء قد امتلأت أرجاؤه بالهيبة وسطع فيه نور الإيمان ، وكشف عنه حجاب النفس ودخان الشهوات ، فيرتع في رياض معاني القرآن ، وخالط قلبه بشاشة الإيمان بحقائق الأسماء والصفات وعلوها وجلالها وكمالها الأعظم ، وتفرد الرب سبحانه بنعوت جلاله ، وصفات كماله ، فاجتمع همه على الله ، وقرت عينه به ، وأحسَّ بقربه من الله قربًا لا نظير له ، ففرغ قلبه له ، وأقبل عليه بكليته ، وهذا الإقبال منه بين إقبالين من ربه ، فإنه سبحانه أقبل عليه أولا فانجذب قلبه إليه بإقباله ، فلما أقبل على ربه حظي منه بإقبال آخر أتم من الأول ، وها هنا أمر عجيب يحصل لمن تفقه قلبه في معاني الأسماء والصفات وخالط بشاشة الإيمان بها قلبه بحيث يرى لكل اسم وصفة موضعًا من صلاته ومحلاً منها [٧٣/أ] فإنه إذا انتصب قائمًا بين يدي الرب - تبارك وتعالى - شاهد بقلبه قيوميته ، وإذا قال : «**الله أكبر**» شاهد كبرياءه ، وإذا قال : «**سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارَك اسْمُك وتعالى جَدُّك ولا إله غيرك**»[1] شاهد بقلبه ربًا منزهًا عن كل عيب ، سالمًا من كل نقص ، محمودًا بكل حمد ، فَحَمْدُه يتضمن وصفه بكل كمال ، وذلك يستلزم براءته من كل نقص تبارك اسمه ، فلا يُذكر على قليل إلا كَثَّرَه ، و لا على خير إلا أنماه وبارك فيه ، ولا على آفة إلا أذهبها ، ولا على

---

(١) حسن بمجموع طرقه فيه عن عائشة وأبي سعيد وابن مسعود وعمر موقوفًا . وقد خرجته في تحقيق للأذكار (١١٠) ، وحديث عمر الموقوف أخرجه مسلم (٣٩٩) ، الحديث الثالث فيه من طريق مرسلة وقد روى مرفوعًا ولا يصح ، انظر أيضًا (١١١) الأذكار تحقيقي طبع ابن رجب .

شيطان إلا رده خاسئًا داحرًا ، وكمالُ الاسم من كمال مسماه فإذا كان هذا شأن اسمه - الذي لا يضر معه شيء في الأرض ولا في السماء - فشأن المسمى أعلى وأجل .

«**وتعالى جده**» : أي ارتفعت عظمته وجلت فوق كل عظمة ، وعلا شأنه على كل شأن ، وقهر سلطانه على كل سلطان ، فتعالى جده أن يكون معه شريك في ملكه وربوبيته ، أو في إلهيته أو في أفعاله أو في صفاته كما قال مؤمنو الجن :

﴿**وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلاَ وَلَدًا**﴾ [الجن : ٣] فكم في هذه الكلمات من تَجَلٍّ لحقائق الأسماء والصفات على قلب العارف بها ، غير المعطل لحقائقها .

وإذا قال : «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**» فقد آوى إلى ركنه الشديد ، واعتصم بحوله وقوته من عدوه الذي يريد أن يقطعه عن ربه ، ويبعده عن قربه ، ليكون أسوأ حالاً .

فإذا قال : ﴿**الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ وقف هنيهة يسيرة ينتظر جواب ربه له بقوله : «**حمدني عبدي**» فإذا قال :﴿**الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾ ، انتظر الجواب بقوله : «**أثنى علي عبدي**» فإذا قال : ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ انتظر جوابه «**مجدني عبدي**» (١) ، فيا لذة قلبه وقرة عينه وسرور نفسه بقول ربه ، «**عبدي**» ثلاث مرات ، فوالله لولا ما على القلوب من دخان الشهوات وغيم النفوس [٧٣/ب] لاستطيرت فرحًا وسرورًا بقول ربها وفاطرها ومعبودها : «**حمدني عبدي ، وأثنى عليَّ عبدي ، ومجدني عبدي**» ثم يكون لقلبه مجال في شهود هذه الأسماء الثلاثة التي هي أصول الأسماء الحسنى ، وهي : الله والرب والرحمن ، فشاهد قلبه من ذكر اسم الله - تبارك وتعالى - إلها معبودًا موجودًا مخوفًا لا يستحق العبادة غيره ولا تنبغي إلا له ، قد عنت له الوجوه ، وخضعت له الموجودات ، وخشعت له الأصوات : ﴿**تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ**﴾ [الإسراء : ٤٤] ﴿**وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ**﴾ [الروم : ٢٦] وكذلك خلق السموات والأرض وما بينهما ، وخلق الجن والإنس والطير والوحش والجنة والنار،

---

(١) هذه الألفاظ في الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم (٣٩٥/ الحديث الثاني تحته) .

وكذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب وشرع الشرائع وألزم العباد الأمر والنهي وشاهد من ذكر اسمه : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قيومًا قام بنفسه وقام به كل شيء ، فهو قائم على كل نفس بخيرها وشرها ، قد استوى على عرشه ، وتفرد بتدبير ملكه ، فالتدبير كله بيديه ، ومصير الأمور كلها إليه ، فمراسيم التدبير نازلة من عنده على أيدي ملائكته بالعطاء والمنع ، والخفض والرفع ، والإحياء والإماتة ، والتوبة والعزل ، والقبض والبسط ، وكشف الكروب ، وإغاثة الملهوفين ، وإجابة المضطرين : ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن : ٢٩] لا مانعا لما أعطى ، ولا معطي لما منع ، ولا معقب لحكمه ، ولا راد لأمره ، ولا مبدل لكلماته ، تعرج الملائكة والروح إليه ، وتعرض الأعمال أول النهار وآخره عليه فيقدر المقادير ، ويوقّت لها المواقيت ، ثم يسوق المقادير إلى مواقيتها قائمًا بتدبير ذلك كله وحفظه ومصالحه .

ثم شهد عند ذكر اسم : ﴿الرَّحْمَن﴾ - جل جلاله - ربًّا محسنًا إلى خلقه بأنواع الإحسان ، متحببًا إليهم بصنوف النعم ، وسع كل شيء رحمة وعلمًا ، وأوسع كل مخلوق نعمة وفضلاً ، فوسعت [٧٤/أ] رحمته كل شيء ، وسعت نعمته إلى كل حي ، فبلغت رحمته حيث بلغ علمه ، فاستوى على عرشه برحمته ، وخلق خلقه برحمته ، وأنزل كتبه برحمته ، وأرسل رسله برحمته ، وشرع شرائعه برحمته ، وخلق الجنة برحمته ، والنار أيضًا برحمته ، فإنها سوطه ، الذي يسوق به عباده المؤمنين إلى جنته ، ويطهر بها أدران الموحدين من أهل معصيته ،وسجنه الذي يسجن فيه أعداءه من خليقته ، فتأمل ما في أمره ونهيه ووصاياه ومواعظه من الرحمة البالغة ، والنعمة السابغة ، وما في حشوها من الرحمة والنعمة ، فالرحمة هي السبب المتصل منه بعباده كما أن العبودية هي السبب المتصل به منهم ، فمنهم إليه العبودية ، ومنه إليهم الرحمة ، ومن أخص مشاهد هذا الاسم شهود المصلي نصيبه من الرحمة الذي أقام بها بين يدي ربه ، وأهَّلَه لعبوديته ومناجاته ، وأعطاه ومنع غيره ، وأقبل بقلبه وأعرض بقلب غيره ، وذلك من رحمته به .

فإذا قال : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فهنا شهد المجد الذي لا يليق بسوى الملك الحق

المبين ، فيشهد ملكا قاهرا قد دانت له الخليقة ، وعنت له الوجوه ، وذلت لعظمته الجبابرة ، وخضع لعزته كل عزيز ، فيشهد بقلبه مليكا على عرش السماء مهيمنا ، لعزته تعنو الوجوه وتسجد ، وإذا لم تعطل حقيقة صفة الملك أطلعته على شهود حقائق الأسماء والصفات التي تعطيلُها تعطيل لملكه وجحدٌ له ، فإن الملك الحق التام الملك لا يكون إلا حيا قيوما سميعا بصيرا مدبرا قادرا متكلما آمرا ناهيا ، مستويا على سرير مملكته ، يرسل إلى أقاصي مملكته بأوامره ، فيرضى على من يستحق الرضا ويثيبه ويكرمه ويدنيه ، ويغضب [٧٤/ب] على من يستحق الغضب ويعاقبه ويهينه ويقصيه ، فيعذب من يشاء ، ويرحم من يشاء ، ويعطي من يشاء ، ويقصي من يشاء ، له دار عذاب وهي النار ، وله دار سعادة عظيمة وهي الجنة ، فمن عطل شيئا من ذلك أو جحده وأنكر حقيقته فقد قدح في ملكه سبحانه وتعالى ونفى عنه كماله وتمامه ، وكذلك من أنكر عموم قضائه وقدره فقد أنكر عموم ملكه وكماله ، فيشهد المصلي مجد الرب تعالى في قوله : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ، فإذا قال :﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ففيها سر الخلق والأمر والدنيا والآخرة ، وهي متضمنة لأجلِّ الغايات وأفضل الوسائل ، فأجلُّ الغايات عبوديته ، وأفضلُ الوسائل إعانته ، فلا معبود يستحق العبادة إلا هو ، ولا معينَ على عبادته غيره ، فعبادته أعلى الغايات ، وإعانته أجل الوسائل .

وقد أنزل الله - سبحانه وتعالى - مئة كتاب وأربعةَ كتبٍ ، جمع معانيها في أربعة ، وهي : التوراة ، والانجيل ، والقرآن ، والزبور . وجمع معانيها في القرآن ، وجمع معانيه في المفصل ، وجمع معانيه في الفاتحة وجمع معانيها في : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقد اشتملت هذه الكلمة على نوعي التوحيد وهما توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية ، وتضمنت التعبد باسم الرب واسم الله فهو يعبد بألوهيته ، ويستعان بربوبيته ، ويهدي إلى الصراط المستقيم برحمته ، فكان أول السورة ذكر اسمه : الله والرب والرحمن ، تطابقا لأجل المطالب من عبادته وإعانته وهدايته ، وهو المنفرد بإعطاء ذلك كله لا يعين على عبادته سواه ، ولا يهدي سواه .

. ثم يشهد الداعي بقوله : ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ شدة فاقته وضرورته إلى

هذه المسألة التي [٧٥/أ] ليس هو إلى شيء أشد فاقة وحاجة منه إليها ألبتة ، فإنه محتاج إليه في كل نفس وطرفة عين ، وهذا المطلوب من هذا الدعاء لا يتم إلا بالهداية إلى الطريق الموصل إليه سبحانه ، والهداية فيه ، وهي هداية التفصيل وخلق القدرة على الفعل وإرادته وتكوينه وتوقيعه لإيقاعه له على الوجه المرضي المحبوب للرب سبحانه وحفظه عليه من مفسداته حال فعله وبعد فعله ، ولما كان العبد مفتقرا في كل حال إلى هذه الهداية في جميع ما يأتيه ويذره - من أمور قد أتاها على غير الهداية فهو يحتاج إلى التوبة منها ، وأمور هدي إلى أصلها دون تفصيلها ، أو هدي إليها من وجه دون وجه ، فهو يحتاج إلى تمام الهداية فيها ليزداد هدى ، وأمور هو يحتاج إلى أن يحصل له من الهداية فيها في المستقبل مثل ما حصل له في الماضي ، وأمور هو خالٍ عن اعتقاد فيها فهو يحتاج إلى الهداية فيها ، وأمور لم يفعلها فهو يحتاج إلى فعلها على وجه الهداية ، وأمور قد هدي إلى الاعتقاد الحق والعمل الصواب فيها فهو محتاج إلى الثبات عليها ، إلى غير ذلك من أنواع الهدايات - فَرَضَ الله سبحانه عليه أن يسأله هذه الهداية في أفضل أحواله مرات متعددة في اليوم والليلة ، ثم بَيَّنَ أن أهل هذه الهداية هم المختصون بنعمتة دون المغضوب عليهم ، وهم الذين عرفوا الحق ولم يتبعوه ، ودون الضالين وهم الذين عبدوا الله بغير علم ، فالطائفتان اشتركتا في القول على الله في خلقه وأمره وأسمائه وصفاته بغير علم ، فسبيلُ المنعم عليهم مغايرةٌ لسبيل أهل الباطل كلها علما وعملاً .

فلما فرغ من هذا الثناء والدعاء والتوحيد شرع له أن يطبع على ذلك بطابع من التأمين يكون [٧٥/ب] كالخاتم له وافق فيه ملائكة السماء ، وهذا التأمين من زينة الصلاة كرفع اليدين الذي هو زينة الصلاة ، واتباع للسنة ، وتعظيم لأمر الله ، وعبودية اليدين ، وشعار الانتقال من ركن إلى ركن ، ثم يأخذ في مناجاة ربه بكلامه أو استماعه من الإمام بالانصات وحضور القلب وشهوده ، وأفضل أذكار الصلاة ذكر القيام ، وأحسن هيئات المصلي هيئة القيام [١] ، لخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الرب - جل جلاله - ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع

---

(١) فيه حديث جابر عن مسلم (٧٥٦) قال رسول الله ﷺ «أفضل الصلاة طول القنوت» .

والسجود [١] ؛ لأنهما حالتا ذل وخضوع وتطامن وانخفاض ، ولهذا شرع فيهما من الذكر ما يناسب هيئتهما ، فشرع للراكع أن يذكر عظمة ربه في حال انخفاضه هو وتطامنه وخضوعه ، فأفضل ما يقول الراكع على الاطلاق «**سبحان ربي العظيم**» فإن الله سبحانه أمر العباد بذلك وعين المبلِّغُ عنه السفيرُ بينه وبين عباده هذا المحلَّ لهذا الذكر لما نزلت ﴿**فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ**﴾ قال : «**اجعلوها في ركوعكم**» [٢] وأبطل كثير من أهل العلم صلاة من تركها عمدًا وأوجب سجود السهو على من سها عنها ، وهذا مذهب الامام أحمد ومن وافقه من أئمة الحديث والسنة ، والأمر بذلك لا يقصر عن الأمر بالصلاة عليه ﷺ في التشهد الأخير ، ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة المصلي بالجبهة واليدين ، وبالجملة فسر الركوع تعظيم الرب جل جلاله بالقلب والقالب والقول ، ولهذا قال النبي ﷺ «أما الركوعُ فَعَظِّمُوا فيه الربَّ» [٣] . [٧٦/أ]

* * *

فصل
الاعتدال من الركوع

ثم يرفع رأسه عائدا إلى أكمل هيئاته ، وجعل شعار هذا الركن «حمد الله والثناء عليه وتحميده ، فافتتح هذا الشعار بقول المصلي «**سمع الله لمن حمده**» أي سَمِعَ سَمْعَ قبول وإجابة ، ثم شفع بقوله : «**ربنا ولك الحمدُ ، مِلْءَ السموات ومِلْءَ الأرض ، ومِلْءَ ما بينهما ، وملءَ ما شئتَ من شيء [بعدُ]**» ولا يهمل أمر هذه الواو في قوله : «**ربنا ولك الحمد**» ، فإنه قد ندب الأمر بها في الصحيحين [٤] ، وهي تجعل الكلام في تقدير جملتين قائمتين بأنفسهما ، فإن قوله : «**ربنا**» متضمن في

---

(١) فيه حديث علي وابن عباس رضي الله عنهم في صحيح مسلم (٤٧٩ و ٤٨٠) .
(٢) تقدم تخريجه .
(٣) أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .
(٤) فيه حديث ابن أبي أوفى وأبي سعيد وابن عباس رضي الله عنهم أخرجه مسلم (٤٧٦ إلى ٤٧٨) .

المعنى أنت الرب والملك القيوم الذي بيديه أزِمّة الأمور وإليه مرجعها ، فعطف على هذا المعنى المفهوم من قوله : ربنا قوله : «**ولك الحمد**» فتضمن ذلك معنى قول الموحد «**له الملك وله الحمد**» ، ثم أخبر عن شأن هذا الحمد وعظمته قدرا وصفة فقال : «**ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء**» أي قدر ملء العالم العلوي والسفلي والفضاء الذي بينهما ، فهذا [الحمد قد ملأ] الخلق الموجود ، وهو يملأ ما يخلقه الرب تبارك وتعالى بعد ذلك مما يشاؤه ، فحمده قد ملأ كل موجود ، وملأ ما سيوجد ، فهذا أحسن التقديرين . وقيل : «**ما شئت من شيء**» وراء العالم فيكون قوله «**بعد**» للزمان على الأول ، والمكان على الثاني .

ثم أتبع ذلك بقوله «**أهل الثناء والمجد**» فعاد الأمر بعد الركعة إلى ما افتتح به الصلاة قبل الركعة من الحمد والثناء والمجد ، ثم أتبع ذلك بقوله : «**أحق ما قال العبد**» تقريرًا لحمده وتمجيده والثناء عليه وأن ذلك أحق ما نطق به العبد ، ثم أتبع ذلك بالاعتراف والعبودية وأن ذلك حكم عام لجميع العبيد ، ثم عقب ذلك بقوله [٧٦/ب] : «**لا مانع لما أعطيت ولامعطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد**» وكان يقول ذلك بعد انقضاء الصلاة أيضًا [١] ، فيقوله في هذين الموضعين اعترافًا بتوحيده وأن النعم كلها منه ،

وهذا يتضمن أمورًا :

أحدها : أنه المنفرد بالعطاء والمنع .

الثاني : أنه إذا أعطى لم يُطِقْ أحدٌ مَنْعَ من أعطاه ، وإذا منع لم يطق أحد إعطاء من منعه .

الثالث : أنه لاينفع عنده ولا يخلص من عذابه ، ولا يُدْني من كرامته جدودُ بني آدم وحظوظهم من الملك والرئاسة والغنى وطيب العيش وغير ذلك ، وإنما ينفعهم عنده التقرب إليه بطاعته وإيثار مرضاته ثم ختم ذلك بقوله : «**اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبَرَدِ**» [٢] كما افتتح به الركعة في أول

---

(١) فيه حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أخرجه البخاري (٨٤٤) ومسلم (٥٩٣)

(٢) هو جزء في حديث ابن أبي أوفى عند مسلم (٤٧٦ / الثالث تحته) .

الاستفتاح [١] ، كما كان يختم الصلاة بالاستغفار [٢] ، وكان الاستغفار في أول الصلاة ووسطها وآخرها ، فاشتمل هذا الركن على أفضل الأذكار وأنفع الدعاء من حمده وتمجيده والثناء عليه ، والاعتراف له بالعبودية والتوحيد والتنصل إليه من الذنوب والخطايا ، فهو ذكر مقصود ، في ركن مقصود ، ليس بدون الركوع والسجود .

فصل

في السجود وما فيه من اللطائف

ثم يكبر ويخر لله ساجدا غير رافع يديه ، لأن اليدين تنحطان للسجود كما ينحط الوجه ، فهما ينحطان لعبوديتهما ، فأغنى ذلك عن رفعهما ، ولذلك لم يشرع رفعهما عند رفع الرأس من السجود ؛ لأنهما يرفعان معه كما يوضعان معه ، وشرع السجود على أكمل الهيئات وأبلغها في العبودية وأعمها لسائر الأعضاء بحيث يأخذ كل جزء من البدن بحظه من العبودية ، والسجود سر الصلاة ، وركنها الأعظم [٧٧/أ] ، وخاتمة الركعة ، وما قبله من الأركان كالمقدمات له ، فهو شبه طواف الزيارة في الحج ، فإنه مقصود الحج ومحل الدخول على الله وزيارته ، وما قبله كالمقدمات له ، ولهذا أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد [٣] ، وأفضل أحواله حال يكون فيها أقرب إلى الله ، ولهذا كان الدعاء في هذا المحل أقرب إلى الإجابة ، ولما خلق الله سبحانه العبد من الأرض كان جديرا بأن لا يخرج عن أصله ، بل يرجع إليه إذا تقاضاه الطبع والنفس بالخروج عنه ، فإن العبد لو تُرِك وطبعه ودواعي نفسه ؛ لتكبر وأشِرَ

---

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨) كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته فقلت بأبي وأمي يا رسول الله ما تقول قال : أقول : «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب واللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» .

(٢) فيه حديث ثوبان أخرجه مسلم (٥٩١) كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت ذا الجلال والإكرام» .

(٣) يشير إلى حديث أبي هريرة أخرجه مسلم (٤٨٢)

وخرج عن أصله الذي خلق منه ، وتوثب على حق ربه من الكبرياء والعظمة فنازعه إياهما ، فأمر بالسجود خضوعا لعظمة ربه وفاطره وخشوعا له وتذللا بين يديه وانكسارا له ، فيكون هذا الخشوع والخضوع والتذلل ردا له إلى حكم العبودية ، ويتدارك ما حصل له من الهفوة والغفلة والإعراض الذي خرج به عن أصله فيمثل له حقيقة التراب الذي خلق منه ، وهو يضع أشرف شيء منه وأعلاه وهو الوجه ، وقد صار أعلاه أسفله خضوعًا بين يدي ربه الأعلى ، وخشوعًا له وتذللاً لعظمته واستكانة لعزته ، وهذا غاية خشوع الظاهر ، فإن الله سبحانه خلقه من الأرض التي هي مذللة للوطء بالأقدام واستعمره فيها ورده إليها ووعده بالإخراج منها ، فهي أمه وأبوه وأصله وفصله ، فضمته حيًا على ظهرها ، وميتًا في بطنها ، وجعلت له طهورًا ومسجدًا فأمر بالسجود إذ هو غاية خشوع الظاهر وأجمع العبودية لسائر الأعضاء فيعفر وجهه في التراب استكانة وتواضعًا وخضوعًا وإلقاء [٧٧/ب] باليدين ، وقال مسروق لسعيد بن جبير : ما بقي شيء يُرْغَب فيه إلا أن نعفر وجوهنا في هذا التراب ، وكان النبي ﷺ لا يتقي الأرض بوجهه قصدًا ، بل إذا اتفق له ذلك فعله ، ولذلك سجد في الماء والطين (١) ، ولهذا كان من كمال السجود الواجب أنه يسجد على الأعضاء السبعة : الوجه واليدين والركبتين وأطراف القدمين (٢) ، فهذا فرض أمر الله به رسولَه وبلغه الرسول لأمته .

ومن كماله الواجب أو المستحب مباشرة مصلاه بأديم وجهه واعتماده على الأرض بحيث ينالها ثقل رأسه وارتفاع أسافله على أعاليه ، فهذا من تمام السجود .

ومن كماله أن يكون على هيئات يأخذ فيها كل عضو من البدن بحظه من الخضوع ، فيقل بطنه عن فخذيه ، وفخذيه عن ساقيه ، ويجافي عضديه عن جنبيه ، ولا يفرشهما على الأرض ليستقل كل عضو منه بالعبودية ، ولذلك إذا رأى الشيطان ابن آدم ساجدا لله اعتزل ناحية يبكي ويقول : يا ويله ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود ، فعصيت ، فلي النار (٣) ، ولذلك

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٣) ومسلم (١١٦٧) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) يشير المؤلف - رحمه الله - إلى حديث ابن عباس أخرجه البخاري (٨٠٩) ومسلم (٤٩٠) .

(٣) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (٨١) .

أثنى الله سبحانه على الذين يخرون له سجدًا عند سماع كلامه ، وذم من لا يقع ساجدًا عنده ، ولذلك كان قول من أوجبه قويا في الدليل ، ولما علمت السحرة صدق موسى وكذب فرعون خروا سجدًا لربهم فكانت تلك السجدة أول سعادتهم وغفران ما أفنوا فيه أعمارهم من السحر ، ولذلك أخبر سبحانه عن سجود جميع المخلوقات له فقال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَالْمَلآئِكَةُ [٧٨/أ] وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل : ٤٩ و ٥٠] ، فأخبر عن إيمانهم بعلوه وفوقيته وخضوعهم له بالسجود تعظيماً وإجلالاً .

وقال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاء﴾ [الحج : ١٨] فالذي حق عليه العذاب هو الذي لا يسجد له سبحانه ، وهو الذي أهانه بترك السجود له ، وأخبر أنه لا مكرم له ، وقد هان على ربه حيث لم يسجد له .

وقال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [الرعد : ١٥] ، ولما كانت العبودية غاية كمال الإنسان ، وقربه من الله بحسب نصيبه من عبوديته ، وكانت الصلاة جامعة لمتفرق العبودية متضمنة لأقسامها ، كانت أفضل أعمال العبد ومنزلتها من الإسلام بمنزلة عمود الفسطاط منه ، وكان السجود أفضل أركانها الفعلية وسرها الذي شرعت لأجله ، وكان تكرره في الصلاة أكثر من تكرر سائر الأركان ، وجعله خاتمة الركعة وغايتها ، وشرع فعله بعد الركوع ، فإن الركوع توطئة له ومقدمة بين يديه ، وشرع فيه من الثناء على الله ما يناسبه وهو قول العبد : «**سبحان ربي الأعلى**» فهذا أفضل ما يقال فيه ، ولم يرد عن النبي ﷺ أمره في السجود بغيره حيث قال : «**اجعلوها في سجودكم**» [(١)] ومن تركه عمدًا فصلاته باطلة عند كثير من العلماء منهم الإمام أحمد وغيره ؛ لأنه لم يفعل ما أمر به ، وكان وصف الرب بالعلو في هذه الحال في غاية المناسبة لحال

---

(١) تقدم تخريجه .

الساجد الذي قد انحط إلى السفل على وجهه ، فذكر علو ربه في حال سفوله ، وهو كما ذكر عظمته في حال خضوعه في ركوعه ، ونزه ربه عما لايليق به مما يضاد عظمته وعلوه ثم لما شرع السجود بوصف التكرار لم يكن بد من الفصل بين السجدتين ففصل بينهما بركن مقصود شرع فيه من الدعاء ما يليق به ويناسبه وهو سؤال العبد المغفرة والرحمة والهداية والعافية والرزق [(١)] ، فإن هذه تتضمن جلب خير الدنيا والآخرة ، ودفع شر الدنيا والآخرة فالرحمة تحصل الخير ، والمغفرة تقي الشر ، والهداية توصل إلى هذا وهذا ، والرزق إعطاء ما به قوام البدن من الطعام والشراب ، وما به قوام الروح والقلب من العلم والإيمان ، وجعل جلوس الفصل محلاً لهذا الدعاء لما تقدمه من رحمة الله والثناء عليه والخضوع له فكان هذا وسيلة للداعي ومقدمة بين يدي حاجته ، فهذا الركن مقصود والدعاء فيه مقصود ، فهو ركن وضع للرغبة وطلب العفو والمغفرة والرحمة .

فإن العبد لما أتى بالقيام والحمد والثناء والمجد ثم أتى بالخضوع وتنزيه الرب وتعظيمه ، ثم عاد إلى الحمد والثناء ، ثم كمل ذلك بغاية التذلل والخضوع والاستكانة ، بقي سؤال حاجته واعتذاره ، وتنصله ، فشرع له أن يتمثل في الخدمة فيقصد فعل العبد الذليل جاثيًا على ركبتيه كهيئة الملقي نفسه بين يدي سيده راغبًا راهبًا معتذرًا إليه مستعديا إليه على نفسه الأمارة بالسوء ، ثم شرع له تكرير هذه العبودية مرة بعد مرة إلى تمام الأربع ، كما شرع له تكرير الذكر مرة بعد مرة لأنه أبلغ في حصول المقصود وأدعى إلى الاستكانة والخضوع ، فلما أكمل [٧٩/أ] ركوع الصلاة وسجودها وقراءتها وتسبيحها وتكبيرها شرع له أن يجلس في آخر صلاته جلسة المتخشع المتذلل المستكين جاثيًا على ركبتيه ويأتي في هذه الجلسة بأكمل التحيات وأفضلها عوضًا عن تحية المخلوق للمخلوق إذا واجهه أو دخل عليه ، فإن الناس

---

(١) يشير إلى حديث ابن عباس والذي أخرجه أبو داود (٨٥٠) والترمذي (٢٨٤ ، ٢٨٥) وابن ماجه (٨٩٨) والطبراني في الدعاء (٦١٤) والحاكم (٢٧١/١) من طريق كامل أبي العلاء عن حبيب عن سعيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدتين : «اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني» وهذا الإسناد فيه مقال من أجل كامل أبي العلاء ، وأيضا حبيب بن ثابت يدلس وقد عنعن ، وقد رواه بعضهم عن كامل أبي العلاء مرسلا كما قال الترمذي .

يحيون ملوكهم وأكابرهم بأنواع التحيات التي يتحيون بها إلى قلوبهم ، فبعضهم يقول : أنعم صباحًا ، وبعضهم يقول : لك البقاء والنعمة ، وبعضهم يقول : أطال الله بقاءك ، وبعضهم يقول : تعيش ألف عام ، وبعضهم يسجد للملوك ، وبعضهم يسلم ، فتحياتهم بينهم تتضمن ما يحبه المحيى من الأقوال والأفعال ، والمشركون يحيون أصنامهم ، قال الحسن : كان أهل الجاهلية يتمسحون بأصنامهم ويقولون : لك الحياة الدائمة ، فلما جاء الإسلام أمروا أن يجعلوا أطيب تلك «التحيات» وأزكاها وأفضلها لله ، فالتحيات هي تحية من العبد للحي الذي لا يموت ، وهو سبحانه أولى بتلك التحيات من كل ما سواه ، فإنها تتضمن الحياة والبقاء والدوام ، ولا يستحق أحد هذه التحيات إلا الحي الباقي الذي لا يموت ولا يزول ملكه ، وكذلك قوله : «**والصلوات**» فإنه لا يستحق أحد الصلوات إلا الله عز وجل ، والصلاة لغيره من أعظم الكفر والشرك به ، وكذلك قوله : «**والطيبات**» هي صفة لموصوف محذوف أي الطيبات من الكلمات والأفعال والصفات والأسماء «لله» وحده ، فهو طيب وكلامه طيب ، وأفعاله طيبة ، وصفاته أطيب شيء ، وأسماؤه أطيب الأسماء ، فاسمه الطيب ، ولا يصدر عنه إلا طيب ، ولا يصعد إليه إلا طيب ، ولا يقرب منه إلا طيب [٧٩/ب] ، فكله طيب وإليه يصعد الكلم الطيب ، وفعله طيب ، والعمل الطيب يعرج إليه ، فالطيبات كلها له ومضافة إليه وصادرة عنه ومنتهية إليه ، قال النبي ﷺ : «**إن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيبًا**» [(١)] وفي حديث رقية المريض الذي رواه أبو داود وغيره «**أنت رَبُّ الطيبين**» [(٢)] ولا يجاوره من عباده إلا الطيبون كما يقال لأهل الجنة : ﴿**سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ**﴾ [الزمر : ٧٣] وقد حكم سبحانه بشرعه وقدره : أن الطيبات للطيبين ، فإذا كان هو سبحانه «الطيب» على الإطلاق . فالكلمات الطيبات ، والأفعال الطيبات ، والصفات الطيبات ، والأسماء الطيبات كلها له سبحانه لا يستحقها أحد سواه ، بل ما طاب شيء قط إلا بطيبه سبحانه ، فَطِيب كل ما سواه من آثار

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) إسناده ضعيف أخرجه أحمد (٦/٢١) وأبو داود (٣٨٩٢) والنسائي في الكبرى (٦/٢٥٦ ، ٢٥٧) .

طيبه ، ولا تصلح هذه التحية الطيبة إلا له .

ولما كان «السلام» من أنواع التحية وكان المسلم داعيًا لمن يحييه وكان الله سبحانه هو الذي يطلب منه السلام لا يطلب له السلام ، فإنه السلام ومنه السلام ، شرع أن يطلب منه السلام لعباده الذين اختصهم بعبوديته وارتضاهم لنفسه ، وشرع أن يبدأ بأكرمهم عليه وأحبهم إليه وأقربهم منه منزلة في هذه التحية ثم ختمت هذه التحية بالشهادتين اللتين هما مفتاح الإسلام ، فشرع أن يكونا خاتمة الصلاة ، فدخل فيها بالتكبير والحمد والثناء والتمجيد وتوحيد الربوبية والإلهية ، وختمها بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله ، وشرعت هذه التحية في وسط الصلاة إذا زادت على ركعتين تشبيهًا لها بجلسة الفصل بين السجدتين فهي بين الركعتين الأوليين والأخريين كالجلوس بين السجدتين وفيها مع الفصل راحة للمصلي لاستقباله الركعتين الآخرتين بنشاط وقوة ، بخلاف ما إذا والى بين الركعات ، ولهذا كان الأفضل [٨٠/أ] في النفل مثنى مثنى وإن تطوع بأربع جلس في وسطهن .

فصل

وجعلت كلمات التحيات في آخر الصلاة بمنزلة خطبة الحاجة أمامها ، فإن المصلي إذا فرغ من صلاته جلس جلسة الراغب الراهب يستعطى من ربه ما لا غنى به عنه ، فشرع له أمام استعطائه كلمات التحيات مقدمة بين يدي سؤاله ، ثم يتبعها بالصلاة على مَنْ نالت أمته هذه النعمة على يده وسفارته ، فكأن المصلي توسل إلى الله سبحانه بعبودتيه ، ثم بالثناء عليه ، والشهادة له بالوحدانية ، ولرسوله بالرسالة ، ثم بالصلاة على رسوله ، ثم قيل له : تخيرْ من الدعاء أحبه إليك ، فذاك هو الحق الذي عليك ، وهذا الحق الذي لك ، وشرعت الصلاة على آله مع الصلاة عليه تكميلاً لقرة عينه بإكرام آله والصلاة عليهم ، وأن يصلي عليه وعلى آله كما صلي على أبيه إبراهيم وآله ، والأنبياء كلهم بعد إبراهيم من آله ، ولذلك كان المطلوب لرسول الله ﷺ صلاة مثل الصلاة على إبراهيم وعلى جميع الأنبياء بعده وآله المؤمنين ، فلهذا كانت هذه الصلاة أكمل ما يصلي على رسول الله ﷺ بها وأفضل ، فإذا أتى بها المصلي أمر أن يستعيذ بالله من مجامع الشر كله ، فإن الشر إما عذاب

الآخرة وإما سببه ، فليس الشر إلا العذاب وأسبابه ، والعذاب نوعان : عذاب في البرزخ وعذاب في الآخرة ، وأسبابه الفتنة ، وهي نوعان : كبرى ، وصغرى ، فالكبرى فتنة الدجال وفتنة الممات ، والصغرى فتنة الحياة التي يمكن تداركها بالتوبة بخلاف فتنة الممات وفتنة الدجال فإن المفتون بهما لا يتداركهما .

ثم شرع له من الدعاء ما يختاره من مصالح دنياه وآخرته ، والدعاء في هذا المحل قبل السلام [٨٠/ب] أفضل من الدعاء بعد السلام وأنفع للداعي ، وهكذا كانت عامة أدعية النبي ﷺ كلها كانت في الصلاة من أولها إلى آخرها ، فكان يدعو في الاستفتاح أنواعًا من الدعاء ، وفي الركوع وبعد رفع رأسه منه ، وفي السجود وبين السجدتين ، وفي التشهد قبل التسليم ، وعلم الصديق دعاء يدعو به في صلاته [١] ، وعلم الحسن بن علي دعاء يدعو به في قنوت الوتر [٢] ، وكان إذا دعا لقوم أو على قوم جعله في الصلاة بعد الركوع [٣] ، وسر ذلك أن المصلي قبل سلامه في محل المناجاة والقربة بين يدي ربه ، فسؤاله في هذا الحال أقرب إلى الإجابة من سؤاله بعد انصرافه من بين يديه ، وقد سئل النبي ﷺ : أي الدعاء أسمع ؟ فقال : « **جَوْفُ الليل وأدبارُ الصلوات المكتوبة** » [٤] ودبر الصلاة جزؤها الأخير كدبر الحيوان ودبر الحائط ، وقد يراد بدبرها ما بعد انقضائها بقرينة تدل عليه كقوله :

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) أن أبا بكر قال لرسول الله ﷺ علمني دعاء أدعو به في صلاتي : قال : « قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم » .

(٢) أخرج أبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٤) والنسائي (٣/٢٤٨) وابن ماجه (١١٧٨) والطيالسي (١١٧٩) وأحمد (١/١٩٩ ، ٢٠٠) وابن خزيمة (٢/١٥١ ، ١٥٢) وابن حبان (٧٢٢ الرسالة) وغيرهم عن الحسن بن علي قال : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت » وهو حديث صحيح .

(٣) فيه حديث أبي هريرة وأنس حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (٨٠٤) ومسلم (٦٧٥) وحديث أنس ، وأما حديث أنس فأخرجه البخاري (١٠٠١) ومسلم (٦٧٧/ح ٢) .

(٤) **إسناده ضعيف** : أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٨) والترمذي (٣٤٩٩) وفي إسناده وعنعنة ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط وهو لم يسمع من أبي أمامة .

«**يُسَبِّحُونَ الله ويَحْمَدُونه ويكبرونه دُبُرَ كل صلاة ثلاثًا وثلاثين**» [(١)] فهنا دبرها بعد الفراغ منها ، وهذا نظير انقضاء الأجل فإنه يراد به آخر المدة ولما يفرغ ، ويراد به فراغها وانتهاؤها .

فصل

التحلل من الصلاة بالسلام

ثم ختمت بالتسليم ، وجعل تحليلاً لها يخرج به المصلي منها كما يخرج بتحليل الحج منه ، وجعل هذا التحليل دعاء الإمام لمن وراءه بالسلامة التي هي أصل الخير وأساسه ، فشرع لمن وراءه أن يتحلل بمثل ما تحلل به الإمام ، وفي ذلك دعاء له وللمصلين معه بالسلام ، ثم شرع ذلك لكل مصل وإن كان منفردًا ، فلا أحسن من هذا التحليل للصلاة ، وكما أنه لا أحسن من كون التكبير تحريمًا لها ، فتحريمها تكبير الرب - تعالى - الجامع لإثبات كل كمال له ، وتنزيه عن كل نقص وعيب ، وإفراده وتخصيصه بذلك وتعظيمه [٨١/أ] وإجلاله ، فالتكبير يتضمن تفاصيل أفعال الصلاة وأقوالها وهيئاتها ، فالصلاة من أولها إلى آخرها تفصيل لمضمون «الله أكبر» ، [وأي تحريم] أحسن من هذا التحريم المتضمن للإخلاص والتوحيد وهذا التحليل المتضمن للإحسان إلى إخوانه المؤمنين فافتتحت بالإخلاص ، وختمت بالإحسان .

فصل

قال المكملون : فصلاة وضعت على هذا النحو وهذا الترتيب لا يمكن أن يحصل ما ذكرناه من مقاصدها التي هي جزء يسير من قدرها وحقيقتها إلا مع الإكمال والإتمام والتمهل الذي كان رسول الله ﷺ يفعله ، ومحال حصول ما ذكرناه مع النقر والتخفيف الذي يرجع إلى شهوة الإمام والمأمومين ، ومن أراد أن يصلي هذه الصلاة الخاصة فلا بد له من مزيد تطويل ، وأما الصلاة الحرجية فلا تتوقف على ذلك .

---

(١) يشير رحمه الله إلى حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري (٨٤٣) ومسلم (٩٥) .

وأما استدلالكم بأحاديث الأمر بالإيجاز فقد بينا أن الإيجاز هو الذي كان يفعله وعليه داوم حتى قبضه الله إليه ، فلا يجوز غير هذا ألبتة ، وأما قراءته في الفجر بالمعوذتين فهذا إنما كان في السفر كما هو مصرح به في الحديث [١] ، والمسافر قد أبيح له أو وجب عليه قصر الصلاة لمشقة السفر فأبيح له تخفيف أركانها ، فهلا عملتم بقراءته في الحضر بمائة آية في الفجر [٢] .

وأما قراءته صلوات الله وسلامه عليه بسورة التكوير في الفجر [٣] فإن كان في السفر فلا حجة لكم فيه ، وإن كان في الحضر فالذي يحكى عنه ذلك روى عنه أنه كان يواظب على ذلك بل سمعه يقرأ بها مرة وهذا لا يخالف رواية من روى عنه أنه كان يقرأ فيها بالستين إلى المائة وبقاف [٤] ونحوها ، فإنه ﷺ كان يدخل في الصلاة وهو يريد إطالتها فيخففها لعارض من بكاء صبي وغيره [٥] [٨١/ب] .

وأما حديث تسبيحه في الركوع والسجود ثلاثًا فلا يثبت [٦] ، والأحاديث الصحيحة بخلافه ، وهذا السعدي مجهول لا تعرف عينه ولا حاله ، وقد قال أنس : إن عمر بن عبد العزيز كان أشبه الناس صلاةً برسول الله ﷺ [٧] ، وكان مقدار ركوعه وسجوده عشر تسبيحات [٨] ، وأنس أعلم بذلك من السعدي عن أبيه أو عمه لو ثبت ، فأين علم من صلى مع النبي ﷺ عشر سنين كوامل إلى علم من لم يصل معه إلا تلك الصلاة الواحدة أو صلوات يسيرة ؟! فإن عم هذا السعدي أو أباه ليس من مشاهير الصحابة المداومين الملازمة لرسول الله ﷺ كملازمه أنس ، والبراء ابن عازب ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم

(١) تقدم .
(٢) تقدم وهو في الصحيح .
(٣) أخرجه مسلم (٤٥٦) من حديث عمرو بن حريث .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) ضعيف وقد تقدم وفي الباب عن عبد الله بن مسعود أخرجه أبو داود (٨٨٦) والترمذي (٢٦١) وابن ماجه (٨٩٠) والبخاري في التاريخ الكبير (٤٠٥/١/١) وإسناده مرسل .
(٧) تقدم تخريجه .
(٨) تقدم .

ممن ذكر صفة صلاته ﷺ وقدرها ، وكيف يقوم ﷺ بعد الركوع حتى يقولوا : قد نسي ، ويسبح فيه ثلاث تسبيحات ، فيجعل القيام منه بقدره أضعافا مضاعفة ؟ وكذلك جلوسه بين السجدتين حتى يقولوا : قد أوهم . ولا ريب أن ركوعه وسجوده إما مساو لهذين الركنين أو أطول منه وأنتم تقولون أن ركوعه وسجوده كان أطول من قيامه بعد الركوع وجلوسه بين السجدتين حتى تكرهوا إطالتها ، ويغلو من يغلو منكم فيبطل الصلاة بإطالتهما ، وقد شهد البراء بن عازب أن ركوعه وسجوده كان نحوا من قيامه [١] ، ومحال أن يكون مقدار ذلك ثلاث تسبيحات ، ولعله خفف مرة لعارض فشهده عم السعدي أو أبوه فأخبر به [٢] ، وقد حكم النبي ﷺ بأن طول صلاة الرجل من فقهه ، وهذا الحكم أولى من الحكم له بقلة الفقه ، فحكم رسول الله ﷺ [٨٢/أ] هو الحكم الحق ، وما خالفه فهو الحكم الباطل الجائر .

فروى مسلم [٣] في صحيحه من حديث عمار بن ياسر قال : قال رسول الله ﷺ : «**إنَّ طول صلاة الرجل وقِصَرَ خطبته مَئِنَّةٌ عن فقهه ، فأطيلوا الصلاة وأقْصِروا الخطبة**» والمئنة : العلامة ، وعند سُرَّاق الصلاة أن العجلة فيها من علامات الفقه ، فكلما سرق ركوعها وسجودها وأركانها كان ذلك علامة فضيلته وفقهه .

وفي صحيح ابن حبان وسنن النسائي عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان رسول الله ﷺ يكثر الذكر ويقل اللغو ، ويطيل الصلاة ، ويقصر الخطبة ، ولا يأنف المشي مع الأرملة والمسكين فيقضي له الحاجة [٤] ، فهذا فعله وذاك قوله في مثل صلاة الجمعة التي يجتمع لها الناس ، وكان يقرأ فيها بسورة الجمعة والمنافقين كاملتين [٥] ، ولم يقتصر على الثلاث الآيات من آخرهما في جمعة واحدة أصلاً ، فعطل كثير من

---

(١) **متفق عليه** وتقدم .

(٢) الحديث لم يثبت فلا حاجة لتوجيهه .

(٣) رقم (٨٦٩)

(٤) **إسناده صحيح** أخرجه ابن حبان (٦٤٢٣ ، ٦٤٢٤) والنسائي (١٠٨/٣ ، ١٠٩) والحاكم (٦١٤/٢) ، والبيهقي في الدلائل (٣٢٩/١) وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ص ٣٤

(٥) أخرجه مسلم (٨٧٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الناس سنته فاقتصر على آخرهما ولم يقرأ بهما كاملتين أصلاً ، وكذلك كان يقرأ في فجر يوم الجمعة سورة «تنزيل» السجدة ، «وهل أتى على الإنسان» كاملتين في الركعتين (١) مع قراءته المترسلة على مهلة وتأنٍّ ، فعطل كثير من الأئمة ذلك واقتصروا على بعض هذه وهذه أو على إحدى السورتين في الركعتين ، ومن يقرأ بهما كاملتين فكثير منهم يقرأ بهما بسرعة ، وهذا مكروه للإمام ، وكل هذا فرار من هديه ﷺ فإن جاءهم حديث صحيح يخالف ما ألفوه واعتادوه قالوا : هذا منسوخ أو خلاف الإجماع والعيار على ذلك عندهم مخالفة أقوالهم ، ولو كانت أحاديث التطويل منسوخة لكان أصحاب [٨٢/ب] رسول الله ﷺ أعلم بذلك ، ولما احتجوا بها على من لم يعمل بها ، ولا عمل بها أعلم الأمة به ، وهم الخلفاء الراشدون ، فهذا صديق الأمة وشيخ الإسلام صلى الصبح فقرأ البقرة من أولها إلى آخرها وخلفه الكبير والصغير وذو الحاجة فقالوا له : يا خليفة رسول الله ، كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت الشمس لم تجدنا غافلين (٢) ، ومضى على منهاجه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب وكان يقرأ في الفجر بالنحل ويوسف وبهود ويونس وبني إسرائيل - سورة الإسراء - ونحوها من السور (٣) وقد تقدم حديث عبد الله بن عمر : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالتخفيف ويؤمنا بالصافات (٤) ، فالذي فعله هو الذي أمر به ، وقد تقدم حكاية الذكر والدعاء الذي كان يقوله في ركن الاعتدال من الركوع ، وأنه كان يطيله حتى يقول مَنْ خلفه : قد أوهم ، وتقدم حديث أبي سعيد في دخوله ﷺ في صلاة الظهر فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته ويأتي أهله فيتوضأ ثم يأتي المسجد فيدركه في الركعة الأولى ، فيالله العجب يا الذي حَرَّمَ الاقتداء به في ذلك ، أو جعله مكروهًا ، ونحن نقول : كلا والذي بعثه بالحق ، إن الاقتداء به في ذلك مرضاة لله ورسوله ، وإن تركها من تركها ، وأما حديث سعيد ابن عبد الرحمن ابن أبي العمياء ودخول سهيل بن أبي أمامة على أنس بن مالك فإذا

---

(١) أخرجه مسلم (٨٧٩) من حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

هو يصلي صلاة خفيفة كأنها صلاة مسافر فقال : إنها لصلاة رسول الله ﷺ [١] ، فهذا مما تفرد به ابن أبي العمياء وهو شبه المجهول ، والأحاديث الصحيحة عن أنس كلها تخالفه ، فكيف يقول أنسٌ هذا ؟ وهو القائل : إن أشبه من رأى صلاةً برسول الله ﷺ [٨٣/أ] عمر بن عبد العزيز : وكان يسبح عشرًا عشرًا ؟ وهو الذي كان يرفع رأسه من الركوع حتى يقال : قد نسي ، وكذلك ما بين السجدتين ، ويقول : ما آلو أن أصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ ، وهو الذي يبكي على إضاعتهم الصلاة .

ويكفي في رد حديث ابن أبي العمياء ما تقدم من الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا مطعن في سندها ولا شبهة في دلالتها ، فلو صح حديث ابن أبي العمياء - وهو بعيد عن الصحة - لوجب حمله على أن تلك صلاة رسول الله ﷺ للسنة الراتبة كسنة الفجر والمغرب والعشاء وتحية المسجد ونحوها ، لا أن تلك صلاته التي كان يصليها بأصحابه دائمًا ، وهذا مما يقطع ببطلانه وترده سائر الأحاديث الصحيحة الصريحة ، ولا ريب أن رسول الله ﷺ كان يخفف بعض الصلاة كما كان يخفف سنة الفجر حتى تقول عائشة أم المؤمنين : هل قرأ فيها بأم القرآن ؟! [٢] وكان يخفف الصلاة في السفر حتى كان ربما قرأ في الفجر بالمعوذتين [٣] ، وكان يخفف إذا سمع بكاء الصبي [٤] ، فالسنة التخفيف حيث خَفف ، والتطويل حيث أطال ، والتوسط غالبًا ، فالذي أنكره أنس هو التشديد الذي لا يخفف صاحبه على نفسه مع حاجته إلى التخفيف ، ولا ريب أن هذا خلاف سنته وهديه ، وأما حديث معاذ وقوله :«**أفتان أنت يا معاذ**» فلم يتعلق السراق منه إلا بهذه الكلمة ، ولم يتأملوا أول الحديث وآخره ، فاسمع سياق قصة معاذ : فعن جابر بن عبد الله قال : أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذًا يصلي ، فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ سورة البقرة أو النساء ، فانطلق الرجل وبلغه [٨٣/ب] أن معاذًا نال

---

(١) تقدم .
(٢) أخرجه البخاري (١١٧٠) ومسلم (٧٢٤) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

منه ، فأتى رسولَ الله ﷺ نشكي إليه معاذًا ، فقال النبي ﷺ **«أفتان أنت»** ؟ أو قال : **«أفاتن أنت»** ؟ - ثلاث مرات - **«فلولا صليتَ بـ «سبح اسم ربك الأعلى» ، «والشمس وضحاها» ، «والليل إذا يغشى» ، فإنه يصلي وراءك الكبيرُ والضعيفُ وذو الحاجة»** رواه البخاري ومسلم [1]، ولفظه للبخاري .

وفي مسند الإمام أحمد [2] من حديث أنس بن مالك قال : كان معاذ بن جبل يؤم قومه ، فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله فدخل المسجد مع القوم ، فلما رأى معاذًا طول تجوز في صلاته ولحق بنخله يسقيه ، فلما قضى معاذ الصلاة قيل له ذلك فقال : إنه لمنافق ، أيعجل عن الصلاة من أجل سقي نخله ؟ قال فجاء حرام النبيَّ ﷺ ومعاذ عنده فقال : يا نبيَّ الله ﷺ ، إني أردت أن أسقي نخلاً لي فدخلت المسجد لأصلي مع القوم فلما طول تجوزت في صلاتي ولحقت بنخلي أسقيه ، فزعم أني منافق ، فأقبل النبي ﷺ على معاذ فقال : **«أفتانٌ أنت ؟ لا تُطَوِّلْ بهم ، اقرأ «سبح اسم ربك الأعلى» «والشمس وضحاها» ونحوها»**

وعن معاذ بن رفاعة الأنصاري عن سليم رجل من بني سلمة أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن معاذ بن جبل يأتينا بعدما ننام ونكون في أعمالنا بالنهار ، فينادي بالصلاة ، فنخرج إليه فيطول علينا ، فقال رسول الله ﷺ : **«يا معاذُ بْنَ جبلٍ لا تكن فتانًا ، إما أنْ تصلي معي ، وإما أن تُخَفِّفَ على قومك»** ثم قال : **«يا سليم ما معك من القرآن»** ؟ قال : إني أسأل الله الجنة [أو قال : أسأل الجنة] وأعوذ به من النار ، والله ما أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ ، فقال رسول الله ﷺ : **«وهل تصير دندنتي ودندنة معاذ إلا أن نسأل اللهَ الجنةَ ونعوذ به من النار»** ؟ [٨٤/أ] قال سليم : سترون غدًا إذا التقى القوم إن شاء الله ، قال : والناس يتجهزون إلى أُحُد ، فخرج فكان في الشهداء رحمه الله رواه الإمام أحمد .

فإن قيل : فقد روى الإمام أحمد من حديث بريدة أن معاذ بن جبل صلى

---

(١) البخاري (٧٠٥) ومسلم (٤٦٥) .
(٢) (١٢٤/٣) .

بأصحابه صلاة العشاء فقرأ فيها ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ فقام رجل قبل أن يفرغ فصلى وذهب ، فقال له معاذ قولاً شديدًا ، فأتى الرجلُ النبيَّ ﷺ فاعتذر إليه ، فقال : إني كنت أعمل في نخلي وخفت على الماء ، فقال رسول الله ﷺ : «**صَلِّ بالشمس وضحاها ونحوها من السور**» [1] ، فقد أجيب عن هذا بأن قصة معاذ تكررت ، وهذا جواب في غاية البعد عن الصواب ، فإن معاذًا كان أفقه في دين الله من أن ينهاه رسول الله ﷺ عن شيء ثم يعود له ، وأجود من هذا الجواب أن يكون قرأ في الركعة الأولى بالبقرة وفي الثانية باقتربت الساعة ، فذكر بعضهم قراءته في الأولى فقال : صلى بالبقرة ، وبعضهم قراءته في الثانية فقال صلى باقتربت الساعة ، والذي في الصحيحين أنه قرأ سورة البقرة ، وشك بعض الرواة فقال : البقرة أو النساء ، وقصة قراءته باقتربت لم تذكر في الصحيح ، والذي في الصحيحين أولى بالصحة منها ، وقد حفظ الحديثَ جابر فقال : كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأمهم فافتتح سورة البقرة ، وذكر القصة ، فهذا جابر أخبر أنه فعل ذلك مرة وأنه قرأ بالبقرة ولم يشك ، وهذا الحديث متفق على صحته ، أخرجاه في الصحيحين ، والله أعلم .

فصل

وقد ظهر بهذا أن التعمق والتنطع والتشديد الذي نهى عنه رسول الله ﷺ هو المخالف لهديه وهدي أصحابه وما كانوا عليه ، وأن موافقته [٨٤/ب] فيما فعله هو وخلفاؤه من بعده هو محض المتابعة وإن أباها من أباها وجهلها من جهلها ، فالتعمق والتنطع مخالفة ما جاء به وتجاوزه والغلو فيه ، ومقابله إضاعته والتفريط فيه والتقصير عنه ، وهما خطأ وضلالة وانحراف عن الصراط المستقيم ، والمنهج القويم ودين الله تعالى بين الغالي فيه والجافي عنه ، وقد قال علي بن ابي طالب : خير الناس النمط الأوسط الذي يرجع إليهم الغالي ، ويلحق بهم التالي ، ذكره ابن المبارك عن محمد بن طلحة عن علي ، وقال ابن عائشة : ما أمر الله عباده بأمر إلا

---

(١) إسناده صحيح أخرجه أحمد (٥/٣٥٥)

وللشيطان فيه نزغتان : فإما إلى غُلُوّ ، وإما إلى تقصير .

وقال بعض السلف : دين الله بين الغالي فيه والجافي عنه . وقد مدح تعالى أهل التوسط بين الطرفين المنحرفين في غير موضع من كتابه فقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان : ٦٧] وقال تعالى : ﴿وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء : ٢٩] وقال : ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ [الإسراء : ٢٦] فمنع ذي القربى والمسكين وابن السبيل حقهم انحراف في جانب الإمساك ، والتبذير انحراف في جانب البذل ورضاء الله فيما بينهما ، ولهذا كانت هذه الأمة أوسط الامم ،وقبلتها أوسطُ القبل بين القبلتين المنحرفتين ، والوسط دائمًا محمي بالأطراف ، فالخلل إليها أسرع كما قال الشاعر :

كانت هي الوسط المحمي فاكتنفت ... بها الحوادث حتى أصبحت طرفا

فقد اتفق شرع الرب تعالى وقَدَرُه على أن خيار الأمور أوساطها .

وأما قولهم : إن محبة الصحابة لرسول الله ﷺ [٨٥/أ] ولصوته وقراءته يحملهم على احتمال إطالته فلا يجدون لها مشقة ، فلعمر الله إن الامر كما ذكروا بل حبهم له يحملهم على بذل نفوسهم وأموالهم بين يديه وعلى وقاية نفسه الكريمة بنفوسهم ، فكانوا يتقدمون إلى الموت بين يديه تقدم المحب إلى رضاء محبوبه ، ولعمر الله هذا شأن أتباعه مِنْ بعده إلى يوم القيامة ، لا تأخذهم في متابعة سنته لومة لائم ، ولا يثنيهم عنها عذلُ عاذل ، فهم يحتملون في متابعته والاهتداء بهديه لوم اللائمين ، وطعن الطاعنين ، ومعاداة الجاهلين ، الذين رضوا من سنته بآراء الرجال بدلاً ، وتمسكوا بها فلا يبغون عنها حولاً ، وعرضوا عليها نصوص السنة والقرآن عرض الجيوش على السلطان ، فما وافقها قبلوه وما خالفها تلطفوا في رده بأنواع التأويل ، فمرة يقولون : هذا متروك الظاهر ، ومرة يقولون : لا يُعْلم به قائل ، ومرة يقولون : هو منسوخ ، ومرة يقولون : متبوعنا أعلم به منا ، وما خالفه إلا وقد صح عنده ما يقتضي مخالفته ، فأتباعه في مجاهدة هذه الفرق دائبون ، وعلى متابعة سنته دائرون ، فإن كان قد غاب عن أعينهم شخصُه الكريم ، فقد شاهدوا ببصائرهم ما كان عليه من الهدي المستقيم .

فصل

صفة صلاة النبي ﷺ

فهاك سياق صلاته ﷺ من حين استقباله القبلة وقوله : «**الله أكبر**» إلى حين سلامه كأنك تشاهده عيانًا ، ثم اختر لنفسك بَعْدُ ما شئت :

كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة واستقبل القبلة ، ووقف في مصلاه رفع يديه إلى فروع أذنيه (١) ، واستقبل بأصابعه القبلة ونشرها (٢) وقال : «**الله أكبر**». ولم يكن يقول [٨٥/ب] قبل ذلك : نويت أن أصلي كذا وكذا مستقبل القبلة أربع ركعات فريضة الوقت أداء لله تعالى إمامًا ، ولا كلمة واحدة من ذلك في مجموع صلاته من أولها إلى آخرها (٣) . فقد نقل عنه أصحابه حركاته وسكناته وهيئاته حتى

---

(١) فيه عن مالك بن الحويرث وابن عمر ووائل بن حجر وأبي حميد الساعدي . أما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه البخاري (٧٣٧) ومسلم (٣٩١) . وحديث ابن عمر أخرجه البخاري (٧٣٦) ومسلم (٣٩٠) وحديث وائل أخرجه مسلم (٤٠١) وحديث أبي حميد أخرجه البخاري (٨٢٨)

(٢) يشير بقوله ونشرها إلى حديث أبي هريرة : «كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة نشر أصابعه» أخرجه الترمذي (٢٣٩) وابن حبان (١٧٦٩) من طريق يحيى بن اليمان عن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة به وقال وقد روى هذا الحديث عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يدية مدًا وقال : هذا أصح من رواية يحيى بن اليمان . وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ثم رواه (٢٤٠) من طريق عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي به وقال : وهذا أصح أقول : وقد توبع عبيد الله . بن يحيى القطان عن أبي داود والنسائي ومحمد بن عبد الله عند أحمد (٢/٥٠٠) ووافقهم في جزء القراءة خلف الإمام . وله سند آخر بلفظ المد عند أحمد (٢/٣٧٥) وقد توبع يحيى بن اليمان أيضا على لفظ نشرها من شبابة بن سوار عند ابن أبي حاتم ١/١٦٠ . ١٦٢ لكن رده أبو حاتم إلى يحيى وقال : وهم وهذا باطل . قال العلامة ابن شاكر - رحمه الله - في تعليقه على الترمذي (٢/٧) والذي أراه صحة الروايتين وأنهما حديث واحد بمعنى واحد . وإنما أبحاثهم إلى هذا التعليل . وهو تحكم كله : أنهم فهموا أن نشر الأصابع تفريقها ، وأن مدها بسطها مجتمعة وهو فهم لا وجه له لأن النشر ضد الطي وهو بمعنى المد في هذا المقام لا فرق بينهما .

(٣) انظر زاد المعاد للمؤلف (١/٢٠١) الرسالة .

اضطراب لحيته في الصلاة [(١)] ، حتى إنه حمل بنت ابنته مرة في الصلاة فنقلوه ولم يهملوه [(٢)] ، فكيف يتفق ملؤهم من أولهم إلى آخرهم على ترك نقل هذا المهم الذي هو شعار الدخول في الصلاة ، ولعمرُ الله لو ثبت عنه من هذا كلمة واحدة لكنا أول من اقتدى به فيها ، وبادر إليها .

ثم كان يمسك شماله بيمينه فيضعها عليها فوق المفصل ثم يضعها على صدره [(٣)] ثم يقول «**سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسْمُك ، وتعالى جَدُّك ، ولا إله غيرك**» [(٤)] ، **وكان أحيانا يقول : «اللهم باعِدْ بيني وبين خطاياي كما باعدتَ بين المشرق والمغرب ، اللهم نَقِّني من خطاياي كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد»** [(٥)] وكان يقول أحيانًا : **«وجهتُ وجهي للذي فطر السمواتِ والأرضَ حنيفًا مسلمًا وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت ، أنت ربي وأنا عَبْدُك ، ظلمتُ نفسي ، واعترفتُ بذنبي ، فاغفر لي ذنوبي جميعًا ، لا يغفر الذنوبَ إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يَهْدِي لأحسنها إلا أنت ، واصْرِفْ عني سَيِّئَها لا يَصْرِف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك ، والخيرُ كله في يديك ، والشرُّ ليس إليك ، أنا بك وإليك ، تباركت [٨٦/أ] وتعاليت ،**

---

(١) يشير رحمه الله - إلى ما رواه البخاري (٧٤٦) عن أبي معمر قلنا لخباب أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال نعم ، فقلنا : بم كنتم تعرفون ذاك ؟ قال باضطراب لحيته .

(٢) يشير رحمه الله إلى حديث أبي قتادة وهو متفق عليه البخاري (٥١٦) ومسلم (٥٤٣) .

(٣) فيه عن وائل بن حجر وسهل ابن سعد الساعدي وابن عباس وابن مسعود وهُلب الطائي ، أما حديث وائل فأخرجه مسلم (٤٠١) ، وأما حديث سهل فأخرجه البخاري (٧٤٠) وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٧٧٠) بإسناد صحيح وحديث ابن مسعود أخرجه أبو داود (٧٥٥) وابن ماجه (٨١١) والنسائي (١٢٦/٢) بإسناد لا بأس به وأورده العقيلي في الضعفاء (٢٨٤/١) وأما حديث هُلب فأخرجه الترمذي (٢٥٢) وابن ماجه (٨٠٩) .

(٤) صحيح بمجموع طرقه وفيه عن عائشة وأبي سعيد وابن مسعود وعمر موقوفًا . انظر تخريجه في تحقيق للأذكار (١٠٠ ، ١١١) دار ابن رجب .

(٥) متفق عليه البخاري (٧٤٤) ومسلم (٥٩٨)

أستغفرك وأتوب إليك » [١] ، ولكن هذا إنما حفظ عنه في صلاة الليل وربما كان يقول «**الله أكبر كبيرًا ، الله أكبر كبيرًا ، الله أكبر كبيرًا ، والحمد لله كثيرًا ، والحمد لله كثيرًا ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً**» [٢] ، وربما كان يقول «**الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا أنت ، لا إله إلا أنت ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله وبحمده**» [٣] ثم يقول : «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**» وربما قال : «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم مِن نَفْخِه ونَفْثِه وهَمْزِه**» [٤] وربما قال : «**اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهَمْزِه ونَفْخِه ونَفْثِه**» ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، فإن كانت الصلاة جهرية أسمعهم القراءة ولم يسمعهم ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ [٥] فَرَبُّه أعلم هل كان يقرؤها أم لا ، وكان يقطع قراءته آية

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)

(٢) إسناده مضطرب : أخرجه أبو داود (٧٦٤) وابن ماجه (٨٠٧) وابن حبان (٤٤٣ ، ٤٤٤) وأحمد (٨٠/٤ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥) والطيالسي (٩٤٧) وابن الجارود (١٨٠) والحاكم (٢٣٥/١) والبخاري في الكبير (٤٨٨/٢/٣ ، ٤٨٩) وقال : لا يصح .

(٣) هذه الألفاظ وردت في حديث أبي سعيد رضي الله عنه والذي أشرت إليه قبل قليل .

(٤) أحاديث الاستعاذة صحيحة بمجموع الطرق ، فيه عن أبي سعيد وابن مسعود وجبير بن مطعم وأبي أمامة انظر تخريج هذه الآثار في تحقيق للأذكار (١١٣) .

(٥) جزم هنا - رحمه الله - على إخفائها وقال في الزاد (٢٠٦/٢) : «...ثم يقرأ الفاتحة ، وكان يجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» تارة ، ويخفيها أكثر مما يجهر بها ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائمًا في كل يوم وليلة خمس مرات أبدًا ، حضرًا وسفرًا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الإعصار الفاضلة ، هذا من أمحل المحال ، حتى يحتاج إلى التشبث فيه بألفاظ مجملة وأحاديث واهية ، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح ، وصريحها غير صحيح ، وهذا موضع يستدعي مجلدًا ضخمًا . اهـ .

أقول : روى عدم الجهر أنس رضي الله عنه عند البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩) صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدًا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ مسلم : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها .

وفي الباب عن عائشة عند مسلم قالت كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد ، وكذا أورد الدارقطني في سننه أحاديث كثيرة في وجوب الجهر بالبسملة إلا أن أسانيدها واهية ، والحجة فيا علم للقائلين بالجهر حديث أبي هريرة الذي أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجمر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم .... والحديث بوب به النسائي «الجهر بسم الله الرحمن الرحيم» أقول الحديث في الصحيحين بدون ذكر البسملة .

قال الحافظ في الفتح (٣١٢/٢) وهو أصح حديث ورد في ذلك ... وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة والجواب أن نعيم ثقة فنقبل زيادته . وقال الزيلعي في نصب الراية (٣٣٧/١) ......=

آية ثم يقف على : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يبتدئ : ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ويقف ثم يبتدئ : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ على ترسُّل وتمهل وترتيل يمد الرحمن ، ويمد الرحيم [١] ، وكان يقرأ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بالألف ، وإذا ختم السورة قال : «آمين» يجهر بها ويمد بها صوته [٢] ، ويجهر بها من خلفه حتى يرتج المسجد .

واختلفت الرواية عنه هل كان يسكت بين الفاتحة وقراءة السورة ، أم كانت سكتته بعد القراءة كلها ؟ فقال يونس عن الحسن عن سمرة : حفظت سكتتين ، سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ ، وسكتة إذا فرغ من فاتحة الكتاب ، وسورة عند الركوع ، وصدقه أبي بن كعب على ذلك [٣] ، ووافق يونسَ أشعثُ الحمراني عن الحسن فقال : سكتة إذا استفتح ، وسكتة إذا فرغ من القراءة كلها [٨٦/ب] ، وخالفهما قتادة فقال عن الحسن : إن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكرا فحدث سمرة : أنه حفظ عن رسول الله ﷺ سكتتين : سكتة إذا كبر ، وسكتة إذا فرغ من قراءة ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقط ، فحفظ ذلك سمرة

= وزيادة نعيم المجمر لتسمية في هذا الحديث فيا يتوقف فيه بل يغلب على الظن ضعفه ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها عن قال بالجهر ... إلخ كلامه .

(١) أخرج البخاري (٥٠٤٥) و(٥٠٤٦) عن قتادة سألت أنس بن مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد مدًا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد الرحيم

(٢) صحيح أخرجه الترمذي (٢٤٨) ، وأبو داود (٩٣٢) وأحمد (٣١٦/٤ ، ٣١٧) وابن ماجه (٨٥٥) من طريق سفيان عن حجر أبي العنبس عن وائل مرفوعًا به ، ورواه شعبة وفيه : «وخفض بها صوته» وهو خطأ وصحح البخاري حديث سفيان

(٣) إسناده ضعيف أخرجه أبو داود (٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٧٩ ، ٧٨٠) والترمذي (٢٥١) وابن ماجه (٨٤٤) وأحمد (٧/٥ ، ١٥ ، ٢٠، ٢١ ، ٢٣) وقال الترمذي : وهو قول غير واحد من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعدما يفتتح الصلاة وبعد الفراغ من القراءة

أقول : أما السكتة الأولى ففيها حديث أبي هريرة ، وأما الثانية فليس فيها إلا حديث سمرة يرويه عنه الحسن ، والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة كما هو معروف ، وعلى فرض أنه سمع غيره ، فقد وقفت على حديث أخرجه أحمد (١٢/٥) من طريق هشيم عن حميد عن الحسن ثنا سمرة نهى النبي ﷺ عن المثلة فهذا التصريح حجة لمن قال أنه سمع ، إلا أن يكون هشيم أو حميد أخطأ فيه ، أقول : وعلى كل فالحسن يرسل ، ولا أقول يدلس فلزم أن يصرح بالتحديث وهو غير موجود فنبقى الحديث معلاً

ومما يدل على ضعف هذا الحديث الخلاف الذي بين السلف والخلف في مسألة القراءة خلف الإمام ، ولو صح عندهم لكان فيه خروج من الخلاف والله أعلم .

وأنكر عليه عمران بن حصين ، فكتبا في ذلك إلى أبي بن كعب فكان في كتابه إليهما أن سمرة قد حفظ ، وقال قتادة أيضًا عن الحسن عن سمرة : سكتتان حفظتها عن رسول الله ﷺ إذا دخل في الصلاة ، وإذا فرغ من القراءة ، ثم قال بعد : وإذا قال : ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ فقد اتفقت الأحاديث أنها سكتتان فقط ، إحداهما سكتة الافتتاح ، والثانية مختلف فيها ، فالذي قال : إنها بعد قراءة الفاتحة هو قتادة ، وقد اختلف عليه سمرة ، فمرة قال ذلك ، ومرة قال : إذا فرغ من القراءة ، ولم يختلف على يونس وأشعث أنها بعد فراغه من القراءة كلها ، وهذا أرجح الروايتين والله أعلم ، وبالجملة فلم ينقل عنه ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه كان يسكت بعد قراءة الفاتحة حتى يقرأها مَنْ خلفه ، وليس في سكوته في هذا المحل إلا هذا الحديث المختلف فيه كما رأيت ، ولو كان يسكت هنا سكتة طويلة يدرك فيها المأموم قراءة الفاتحة ، لما اختفى ذلك على الصحابة ، ولكان معرفته بهم ونقلهم له أهم من سكتة الافتتاح .

ثم يقرأ بعد ذلك سورة طويلة تارة ، وقصيرة تارة ، ومتوسطة تارة كما تقدم ذكر الأحاديث به ، لم يكن يبتدئ من وسط سورة ولا من آخرها ، وإنما كان يقرأ من أولها فتارة يكملها وهو أغلب أحواله ، وتارة يقتصر على بعضها ويكملها في الركعة الثانية ، ولم ينقل أحد عنه أنه قرأ بآية من سورة أو بآخرها إلا في سنة الفجر فإنه كان يقرأ فيها [٨٧/أ] بهاتين الآيتين : ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة : ١٣٦] و﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [1] [آل عمران : ٦٤] الآية .

وكان يقرأ بالسورة في الركعة ، وتارة يعيدها في الركعة الثانية ، وتارة يقرأ سورتين في الركعة : أما الأول فكقول عائشة : أنه قرأ في المغرب بالأعراف فرقها في الركعتين [2] ، وأما الثاني فقراءته في الصبح : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ في الركعتين كلتيهما [3] والحديثان في السنن ، وأما الثالث فكقول ابن مسعود : ولقد عرفت النظائر التي

---

(١) أخرجه مسلم (٧٢٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) تقدم

(٣) تقدم

كان رسول الله ﷺ يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في ركعة ، وهذا في الصحيحين [١] .

وكان يمد قراءة الفجر ويطيلها أكثر من سائر الصلوات ، وأقصر ما حفظ عنه أنه [كان] قرأ به فيها على الحضر ﴿ق﴾ ونحوها .

وكان يجهر بالقراءة في الفجر والأوليين من المغرب والعشاء ويسر فيما سوى ذلك ، وربما كان يسمعهم الآية في صلاة السر أحيانًا .

وكان يقرأ في فجر يوم الجمعة بسورة : ﴿الم تَنزِيلُ﴾ [السجدة] ، و ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان] ، كاملتين ولم يقتصر على إحداهما ولا على بعض هذه وبعض هذه قط .

وكان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقون كاملتين ولم يقتصر على أواخرهما يوما من الدهر ، وربما كان يقرأ بسورة الأعلى والغاشية [٢] .

وكان يقرأ في العيدين بسورة ﴿ق﴾ و﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ [٣] كاملتين ولم يقتصر على أواخرهما .

وكان يقرأ في صلاة السر بسورة فيها السجدة أحيانًا فيسجد للسجدة ويسجد معه من خلفه [٤] ، وكان يقرأ في الظهر قدر «ألم تنزيل» **السجدة** ونحو ثلاثين آية [٥]، ومرة كان يقرأ فيها بـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى - وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى [٦] - وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ - وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ ونحوها من السور ، ومرة (بلقمان ، والذاريات) .

وكان يقوم في الركعة الأولى منها حتى لا يسمع وَقْعَ قدم ، وكذلك كان [٨٧/ب] يطيل الركعة الأولى من كل صلاة على الثانية ، وكانت قراءته في العصر في الركعتين

---

(١) البخاري (٧٧٥) ومسلم (٨٢٢)

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه مسلم (٨٩١) من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه .

(٤) ضعيف وقد تقدم .

(٥) فيه حديث أبي سعيد عند مسلم (٤٥٢) .

(٦) تقدم .

الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية .

وكان يقرأ في المغرب بالأعراف تارة ، وبالطور تارة ، والمرسلات تارة ، وبالدخان تارة ، وروي عنه أنه قرأ فيها بـ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، انفرد به ابن ماجه ، ولعل أحد رواته وهم من قراءته بهما في سنة المغرب ، فقال : كان يقرأ بهما في المغرب ، أو سقطت كلمة «**سنة**» من النسخة ، والله أعلم ، وكان يقرأ في عشاء الآخرة بالتين والزيتون وسورة : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ويسجد معه جميعُ مَنْ خلفه ، وبالشمس وضحاها ونحو ذلك من السور .

وكان إذا فرغ من القراءة سكت هنيهة ليرجع إليه نَفَسُه [١] .

* * *

فصل

[صفة الركوع]

ثم كان يرفع يديه إلى أن يحاذي بهما فروع أذنيه كما رفعهما في الاستفتاح ، صح عنه ذلك كما صح التكبير للركوع [٢] ، بل الذين رووا عنه رفع اليدين ههنا أكثر من الذين رووا عنه التكبير ، ثم يقول : «**الله أكبر**» ويخر راكعًا ويضع يديه على ركبتيه فيمكنهما من ركبتيه [٣] ، وفرج بين أصابعه وجافى مرفقيه عن جنبيه [٤] ، ثم اعتدل وجعل رأسه حيال ظهره فلم يرفع رأسه ، ولم يصوبه [٥] ، وهصر ظهره [٦] أي مَدَّه ولم يجمعه ثم قال : «**سبحان ربي العظيم**» [٧] وروى عنه أنه كان

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم .

(٣) فيه حديث أبي حميد الساعدي عند البخاري (٨٢٨)

(٤) فيه حديث أبي حميد الساعدي عند الترمذي (٢٦٠) ... «فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتَّر يديه فنحاهما عن جنبيه» وإسناده جيد

(٥) فيه حديث عائشة عند مسلم (٤٩٨)

(٦) فيه حديث ابن حميد عند البخاري (٨٢٨)

(٧) فيه حديث حذيفة أخرجه مسلم (٧٧٢) مطولا وأبو داود (٨٧١) والنسائي (٢٢٦/٣) والترمذي ......=

يقول : «**سبحان ربي العظيم وبحمده**» [١] قال أبو داود : وأخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة . وربما مكث قدر ما يقول القائل عشر مرات ، وربما مكث فوق ذلك ودونه ، وربما قال : «**سبحانك اللهمَّ وبحمدك ، اللهم اغفر لي**» [٢] وربما قال : «سُبُّوحٌ قدوسٌ رَبُّ الملائكة والروح» [٣] وربما قال : «**اللهم** [٨٨/أ] **لك ركعتُ ، وبك آمنتُ ، ولك أسلمتُ ، وعليك توكلتُ ، أنت ربي ، خشع قلبي وسمعي ، وبصري ودَمِي ،ولحمي وعظمي وعَصَبي لله رب العالمين**» [٤] ، وربما كان يقول : «**سبحان ذي الجبروتِ والملكوتِ ، والكبرياء والعظمة**» [٥] ، وكان ركوعه مناسبًا لقيامه في التطويل والتخفيف ، وهذا بَيِّنٌ في سائر الأحاديث .

* * *

فصل

[صفة الاعتدال من الركوع]

ثم كان يرفع رأسه قائلا : «**سمع الله لمن حمده**» ويرفع يديه كما رفعهما عند الركوع ، فإذا اعتدل قائمًا قال : «**ربنا لك الحمد**» ، وربما قال : «**اللهم ربنا ولك الحمدُ ملءَ السموات وملءَ الأرض ، وملءَ ما شئتَ مِنْ شيء بعدُ ، أهلَ الثناء والمجدِ ، أحقُّ ما قال العبدُ ، وكُلُّنا لك عَبْدٌ ، اللهم لا مانع لما أعطيتَ ، ولا مُعْطِيَ لما منعتَ ، لا ينفع ذا الجد منك الجدُّ**» وربما زاد على ذلك : «**اللهم طَهِّرني بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طَهِّرني من الذنوب والخطايا كما يُنَقَّى**

= (٢٦٢) وابن ماجه وأحمد

(١) إسناده ضعيف : أخرجه أبو داود (٨٧٠) وفي إسناده جهالة

(٢) فيه حديث عائشة أخرجه البخاري (٧٩٤) ومسلم (٤٨٤)

(٣) فيه حديث عائشة عند مسلم (٤٨٧)

(٤) فيه حديث على رضي الله عنه عند مسلم (٧٧١) في حديث طويل .

(٥) حسن : فيه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٨٧٣) والنسائي (١٩١/٢) وأحمد (٢٤١٦) وقد حسنه الحافظ في نتائج الأفكار .

الثوبُ الأبيضُ من الوسخ» [١] وكان يطيل هذا الركن حتى يقول القائل : قد نسي [٢] ، وكان يقول في صلاة الليل فيه : «**لربي الحمدُ ، لربي الحمدُ**» [٣] .

***

فصل

كيف يخر للسجود

ثم يكبر ويخر ساجدًا ولا يرفع يديه [٤] وكان يضع ركبتيه قبل يديه ، هكذا قال عنه وائل بن حجر [٥] وأنس بن مالك [٦] ، وقال عنه ابن عمر : إنه كان يضع يديه قبل ركبتيه [٧] ، واختلف على أبي هريرة ففي السنن عن النبي ﷺ «**إذا سجد**

---

(١) أخرجه مسلم ٤٧٦ من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه .

(٢) تقدم .

(٣) **حسن** أخرجه أبو داود ٨٧٤ والنسائي (٢/١٩٩ ، ٢٠٠) وأحمد (٥/٣٩٨) وانظر الكلام على إسناده ص ١٩٩ ت (٢) .

(٤) أخرج البخاري (٧٣٥) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا ، وقال : «سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» وكان لا يفعل ذلك في السجود .

(٥) **إسناده ضعيف** أخرجه أبو داود (٨٣٨) والنسائي (٢/٢٠٧) والترمذي (٢٦٨) وابن ماجه (٨٨٢) وابن حبان (٤٨٧) وإسناده ضعيف

(٦) **إسناده ضعيف** أخرجه ابن خزيمة (٦٢٦) والحاكم (١/٢٢٦) والبيهقي (٢/٩٩) والدارقطني (١/١٢٩٣) ولفظه : «رأيت رسول الله ﷺ كبر حتى حاذى بإبهاميه أذنيه ... ثم انحطَّ بالتكبير فسبقت ركبتاه يديه» تفرد به العلاء بن إسماعيل العطاء وهو مجهول .

(٧) **حسن بما بعده** والحديث علقه البخاري بصيغة الجزم قال : وقال نافع كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه قال الحافظ (٢/٣٣٩) : وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله ابن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره ويقول كان النبي ﷺ يفعل ذلك قال البيهقي كذا رواه عبد العزيز لا أراه إلا وهما يعني رفعه قال ، المحفوظ ما اخترنا ثم أخرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال «إذا سجد أحدكم فليضع يديه وإذا رفع فليرفعهما» موقوفا

أقول (أسامة) : وأخرجه الحاكم (١/٢٢٦) وهو عند ابن خزيمة (٦٢٧) والبيهقي (٢/١٠٠) وقول الحاكم صحيح على شرط مسلم فيه نظر لأن أحمد قال عن الدراوردي ما حدث عن عبيد الله العمري فهو عن .....=

أحدُكم فلا يَبْرُكْ كما يبرك البعيرُ وليَضَعْ يديه قبل ركبتيه» [١] ، وروى عنه المقبري عن النبي ﷺ.

«إذا سجد أحدُكم فليبدَأْ بركبتيه قبل يديه» ، فأبو هريرة قد تعارضت الرواية عنه ، وحديث وائل وابن عمر قد تعارضا ، فرجحت طائفةٌ [٨٨/ب] حديثَ ابن عمر ، ورجحت طائفة حديث وائل بن حجر ، وسلكت طائفة مسلك النسخ ، وقالت : كان الأمر الأول وضع اليدين قبل الركبتين ثم نسخ بوضع الركبتين أولا ، وهذه طريقة ابن خزيمة قال : ذكر الدلائل على الأمر بوضع اليدين عند السجود منسوخ ، وإن وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ ، ثم روى من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن سلمة عن مصعب بن سعد قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين [٢] ، وهذا لو ثبت لكان فيه الشفاء لكن يحيى بن سلمة بن كهيل قال البخاري : عنده مناكير ، وقال ابن معين : ليس بشيء لا يكتب حديثه ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وهذه القصة مما وَهِمَ فيها يحيى أو غيره ، وإنما المعروف عن مصعب بن سعد عن أبيه نسخ التطبيق في الركوع بوضع اليدين على الركبتين فلم يحفظ هذا الراوي وقال : المنسوخ وضع اليدين قبل الركبتين .

قال السابقون باليدين : قد صح حديث ابن عمر ، فإنه من رواية عبيد الله عن نافع عنه ، قال ابن أبي داود : وهو قول أهل الحديث ، قالوا : وهم أعلم بها من غيرهم ؛ فإنه نقلٌ محض ، قالوا : وهذه سنة رواها أهل المدينة ، وهم أعلم بها من غيرهم ، قال ابن أبي داود : ولهم فيها إسنادان :

أحدهما : محمد بن عبد الله بن حسن ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي

= عبد الله . أقول وهذه علة الإسناد ولكنه تجبر بحديث أبي هريرة الآتي بعده .

(١) **حسن بما قبله** أخرجه أبو داود (٨٤٠) والنسائي (٢/٢٠٧) وأحمد (٢/٣٨١) والترمذي (٢٦٩) من طريق محمد بن عبد الله بن حسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا به ، وهذا إسناده رجاله ثقات متصل لا يعكر عليه إلا قول البخاري في محمد هذا لا يتابع عليه ولا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا . أقول : حديث أبي هريرة وابن عمر يشد كلاهما الآخر والله أعلم .

(٢) **إسناده ضعيف** أخرجه ابن خزيمة (٦٢٨)

هريرة .

والثاني : الدراوردي عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قالوا : وحديث وائل بن حجر له طريقان ، وهما معلولان في أحدهما شريك تفرد به ، قال الدارقطني : وليس بالقوي فيما ينفرد به ، والطريق الثاني من رواية [٨٩/أ] عبد الجبار بن وائل ، عن أبيه ولم يسمع من أبيه .

قال السابقون بالركبتين : حديث وائل بن حجر أثبت من حديث أبي هريرة وابن عمر ، قال البخاري : حديث أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة لا يتابع عليه ؛ محمد بن عبد الله بن الحسن قال : ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا ، وقال الخطابي : حديث وائل بن حجر أثبت منه ، قال : وزعم بعض العلماء أنه منسوخ ، ولهذا لم يحسنه الترمذي وحكم بغرابته وحَسَّن حديث وائل ، قالوا : وقد قال في حديث أبي هريرة : لا يبرك كما يبرك البعير ، والبعير إذا برك بدأ بيديه قبل ركبتيه ، وهذا النهي لا يمانع قوله وليضع يديه قبل ركبتيه بل ينافيه ويدل على أن هذه الزيادة غير محفوظة ، ولعل لفظها انقلب على بعض الرواة ، قالوا : ويدل على ترجيح هذا أمران آخران :

أحدهما : ما رواه أبو داود [١] من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يعتمد الرجل على يديه في الصلاة . وفي لفظ نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة [٢] . ولا ريب أنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه اعتمد عليهما ، فيكون قد أوقع جزءًا من الصلاة معتمدًا على يديه بالأرض ، وأيضًا فهذا الاعتماد في السجود نظير الاعتماد في الرفع منه سواء ، فإذا نهى عن ذلك كان نظيره كذلك [٣] .

الثاني : أن المصلي في انحطاطه ينحط منه إلى الأرض الأقربُ إليها أولاً ، ثم الذي من فوقه ، ثم الذي من فوقه حتى ينتهي إلى أعلى ما فيه وهو وجهه ، فإذا رفع

---

(١) رقم (٩٩٢) وإسناده صحيح .

(٢) هذا لفظ محمد بن عبد الملك بن غزال وهو منكر بهذا اللفظ .

(٣) أقول ويمكن أن يحمل هذا النهي في الجلوس للتشهد مثلاً ، وهذا ظاهر في رواية الإمام أحمد في هذا الحديث ولفظه «نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده» ويدل عليه أن أبا داود أخرجه بعد أحاديث التشهد وقبل السلام مع أحاديث تفيد هذا المعنى والله أعلم .

رأسه من السجود ارتفع أعلى ما فيه أولاً ، ثم الذي دونه حتى يكون آخر ما يرتفع منه ركبتاه ، والله أعلم .

* * *

فصل

صفة السجود

ثم كان يسجد على جبهته وأنفه ويديه وركبتيه وأطراف قدميه [١] ويستقبل بأصابع يديه ورجليه القبلة [٢] ، وكان يعتمد [٨٩/ب] على إليتَيْ كفيه ، ويرفع مرفقيه ، ويجافي عضديه عن جنبيه حتى يبدو بياض إبطيه [٣] ، ويرفع بطنه عن فخذيه ، وفخذيه عن ساقيه ، ويعتدل في سجوده ويمكِّن وجهه من الأرض مباشرًا به للمصلي غير ساجد على كور العمامة .

قال أبو حميد الساعدي وعشرة من الصحابة يسمعون كلامه : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال : «**الله أكبر**» فركع ثم اعتدل فلم يصب رأسه ولم يقنعه ، ووضع يديه على ركبتيه ثم قال : «**سمع الله لمن حمده**» ثم رفع واعتدل حتى رجع كل عضو في موضعه معتدلاً ، ثم هوى ساجدًا وقال : «**الله أكبر**» ثم جافى وفتح عضديه عن بطنه ، وفتح أصابع رجليه ، ثم ثنى رجله اليسرى وقعد عليها ، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم هوى ساجدًا وقال : «**الله أكبر**» ثم ثنى رجله وقعد عليها حتى يرجع كل عضو إلى موضعه . ثم نهض فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك ، حتى إذا قام من السجدتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ، ثم صنع

---

(١) فيه حديث ابن عباس أخرجه البخاري (٨١٠) ومسلم (٤٩٠) .

(٢) فيه حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أخرجه البخاري (٨٢٨)

(٣) فيه عن عبد الله بحينة وميمونة ، أما حديث عبد الله متفق عليه أخرجه البخاري (٣٩٠) ومسلم (٤٩٥) ، وحديث ميمونة عند مسلم (٤٩٦)

كذلك حتى إذا كانت الركعة التي تنقضي فيها الصلاة ، أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركًا ثم سلم [(١)] .

وكان يقول في سجوده «**سبحان ربي الأعلى**» [(٢)] وروي أنه كان يزيد عليها «**وبحمده**» [(٣)] وربما قال : «**اللهم لك سجدتُ ، وبك آمنتُ ، ولك أسلمتُ ، سَجَدَ وجهي للذي خَلَقَه وَصَوَره ، وشَقَّ سَمْعَه وبَصَرَه ، تبارك اللهُ أحسنُ الخالقين**» [(٤)] .

وكان يقول أيضًا : «**سبحانك اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لي**» [(٥)] .

وكان يقول : «**سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت**» [(٦)] وكان يقول : «**سُبوح قدوسٌ ربُ الملائكة والروح**» [(٧)] .

وكان يقول : «**اللهم اغفر لي [٩٠/أ] ذنبي كله دِقَّه وجِلَّه ، وأولَه وآخِرَه ، وعلانيتَه وسِرَّه**» [(٨)] .

وكان يقول : «**اللهم إني أعوذ برضاك مِنْ سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك ، لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسك**» [(٩)] .

وكان يجعل سجوده مناسبًا لقيامه ثم يرفع رأسه قائلاً :«**الله أكبر**» غير رافع يديه ثم يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى [(١٠)] ويضع يديه على فخذيه [(١١)]

---

(١) فيه حديث أبي حميد الساعدي عند البخاري (٨٢٨) وغيره .

(٢) فيه حديث حذيفة عند مسلم وأصحاب والسنن وقد تقدم .

(٣) غير محفوظ كما قال أبو داود (٨٧٠) .

(٤) عند مسلم (٧٧١) مطولاً من حديث علي رضي الله عنه .

(٥) فيه حديث عائشة متفق عليه أخرجه البخاري (٨١٧) ومسلم (٤٨٤) .

(٦) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٧) أخرجه مسلم (٤٨٧) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٨) أخرجه مسلم (٤٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

أقول وحديث ابن عمر مع حديث أبي هريرة يشد كلاهما الآخر وقد قال بحديث أبي هريرة الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام .

(٩) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(١٠) فيه حديث أبي حميد الساعدي عند البخاري (٨٢٨) وحديث ابن عمر عنده أيضا (٨٢٧)

(١١) فيه حديث عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم عند مسلم (٥٧٩ ، ٥٨٠)

ثم يقول : «**اللهم اغفر لي وارحمني واجْبُرْني واهدني وارزقني**» [١] ، وفي لفظ «**وعافني**» بدل «**واجبرني**» . هذا حديث ابن عباس ، وقال حذيفة : كان يقول بين السجدتين «**رب اغفر لي**» [٢] والحديثان في السنن ، وكان يطيل هذه الجلسة حتى يقول القائل : قد أوهم ، أو قد نسي [٣] .

* * *

فصل

صفة القيام من السجود والتشهد

ثم يكبر ويسجد غير رافع يديه ، ويصنع فى الثانية كما صنع فى الأولى ، ثم يرفع رأسه مكبرًا ، وينهض على صدور قدميه معتمدًا على ركبتيه وفخذيه ، وقال مالك بن الحويرث : كان رسول الله ﷺ إذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدًا فهذه تسمى جلسة الاستراحة ، ولا ريب أنه ﷺ فعلها ، ولكن هل فعلها على أنها من سنن الصلاة وهيئاتها كالتجافى وغيره ، أو لحاجته إليها لما أسن وأخذه اللحم ؟ وهذا الثانى أظهر لوجهين :

---

(١) **إسناده ضعيف :** انظر ص ١٧٢ تعليق (١) .

(٢) حسن : أخرجه أحمد (٥/٤٠٠) وابن ماجه (٨٩٧) وابن خزيمة (٦٨٤) ومن طريقه الحاكم (١/٢٧١) من طريق العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن طلحة بن يزيد عن حذيفه مرفوعًا وصححه الحاكم على شرط الشيخين . أقول : وهذا الإسناد منقطع لأن طلحة لم يسمع من حذيفة هذا الحديث والصواب أن بينهما رجلاً .

أخرجه أبو داود (٨٧٤) والنسائي (٢/٢٣١) وفي الكبرى (١/٢٢٤) وأحمد (٥/٣٩٨) من طريق شعبة عن أبي حمزة مولى الأنصار عن رجل من بني عبس عن حذيف مرفوعًا وقد بينت رواية شعبة عند أبي داود الطيالسي (٤١٦) على الشك اسم هذا الرجل ، وأنه صلة بن زفر ، وذهب النسائي إلى أنه هو ، لما قال وهذا الرجل يشبه أن يكون صلة . اهـ .

أقول : وقد رواه ابن ماجه من طريق آخر عن صلة عن حذيفة مما يقوى كونه المبهم صلة والله أعلم .

(٣) **متفق عليه** وقد تقدم .

أحدهما : أن فيه جمعًا بينه وبين حديث وائل بن حجر [(١)] وأبي هريرة [(٢)] أنه كان ينهض على صدور قدميه .

الثاني : أن الصحابة الذين كانوا أحرص الناس على مشاهدة أفعاله وهيئات صلاته كانوا ينهضون على صدور أقدامهم ، فكان عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة ولايجلس رواه البيهقي عنه [(٣)] ورواه عن ابن عمر [(٤)] وابن عباس [(٥)] وابن الزبير وأبي سعيد الخدري [(٦)] [٩٠/ب] من رواية عطية العوفي عنهم وهو صحيح عن ابن مسعود ولم يكن يرفع يديه في هذا القيام ، وكان إذا استتم قائمًا أخذ بالقراءة ولم يسكت وافتتح قراءته بالحمد لله رب العالمين [(٧)] ، فإذا جلس في التشهد الأول جلس مفترشا كما يجلس بين السجدتين ويضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على فخذه اليمنى [(٨)] وأشار بإصبعه السبابة [(٩)] ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى كهيئة الحلقة [(١٠)] وجعل بصره إلى موضع إشارته [(١١)] وكان يرفع إصبعه السبابة ويحنيها قليلا [(١٢)] يُوَحِّد بها ربه عز وجل .

---

(١) حديث وائل ضعيف أخرجه أصحاب السنن وقد تقدم .

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٨) وإسناده ضعيف .

(٣) (١٢٥/٢) وأخرجه عبد الرزاق (١٧٩/٢) وقال البيهقي هو عن ابن مسعود صحيح وصححه الحافظ في الفتح (٢٥٣/٢) .

(٤) أخرجه البيهقي (١٢٤/٢) من طريق مالك عن صدقة بن يسار عن المغيرة أنه رأى عبد الله بن عمر يرجع من سجدتين من الصلاة على صدر وقدميه ، فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال إنها ليست بسنة ، دائمًا أفعل ذلك من أجل أني اشتكى . وله طريق أخرى عند البيهقي (١٧٩/٢) وفيها عطية العوفي قال البيهقي لا يحتج به .

(٥) عند البيهقي (١٢٥/٢) وفيه العوفي ، ولا يصح عن أحد منهم إلا عن ابن مسعود

(٦) المصدر السابق

(٧) فيه حديث أبي هريرة عند مسلم (٥٩٩) كان رسول الله إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة : «الحمد لله رب العالمين ولم يسكت» .

(٨) فيه عن ابن الزبير وابن عمر رضي الله عنهم أخرجهما مسلم (٥٧٩ ، ٥٨٠) .

(٩) فيه عن ابن الزبير وابن عمر رضي الله عنهم المصدر السابق وفي الباب عن وائل بن حجر .

(١٠) المصدر السابق .

(١١) فيه حديث عبد الله بن الزبير «كان النبي إذا قعد في التشهد وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة لا يجاوز بصره إشارته» . أخرجه أحمد (٣/٤) أبو داود (٩٩١) والنسائي (٣٩/٣) بإسناد حسن

(١٢) فيه عن نمير الخزاعي رضي الله عنه «رأيت النبي ﷺ قاعدًا في الصلاه واضعًا ذراعه اليمنى على فخذه ...=

وذكر أبو داود من حديث ابن عباس عنه ﷺ أنه قال : هكذا الإخلاص ، يشير بأصبعه التي تلي الإبهام ، وهكذا الدعاء فرفع يديه مَدًّا حذو منكبيه ، وهكذا الابتهال فرفع يديه مدا [١] . وقد روي موقوفا [٢] .

ثم كان يقول : «**التحياتُ لله ، والصلواتُ الطيباتُ ، السلام عليك أيها النبي ورحمةُ الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله**» [٣] وكان يعلمه أصحابه كما يعلمهم القرآن [٤] .

وكان أيضا يقول : «**التحياتُ المباركاتُ الصلواتُ الطيباتُ لله**» [٥] هذا تشهد ابن عباس ، والأول تشهد ابن مسعود وهو أكمل ؛ لأن تشهد ابن مسعود يتضمن جملا متغايرة ، وتشهد ابن عباس جملة واحدة ، وأيضا : فإنه في الصحيحين وفيه زيادة الواو وكان يعلمهم إياه كما يعلمهم القرآن .

وروى ابن عمر عنه «**التحياتُ لله الصلواتُ الطيباتُ**» [٦] وفيه أنواع أخر كلها جائزة .

وكان يخفف هذه الجلسة حتى كأنه جالس على الرضف [٧] . وهي الحجارة المحماة . ثم يكبر وينهض فيصلي الثالثة والرابعة ويخففهما عن الأوليين [٨] وكان يقرأ

= اليمنى رافعًا أصبعه السبابة قد أخفاها شيئًا وهو يدعو» أخرجه النسائي (٣/٣٩) وأبو داود (٩٩١) وإسناده لين .

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩١) بغير هذا اللفظ بإسناد حسنه المنذري وأخرجه بهذا اللفظ الحاكم (٢/٣٢٠) ومن طريقه البيهقي (٢/١٣٣) وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بأنه منكر .

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٩) و (١٤٩٠) والبيهقي (٢/١٣٣) بسند صحيح .

(٣) أخرجه البخاري (٨٣١) ومسلم (٤٠٢)

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٦٥) ومسلم (٤٠٢) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

(٥) أخرجه مسلم (٤٠٣)

(٦) أخرجه أبو داود (٩٧١)

(٧) **إسناده ضعيف** أخرجه أبو داود (٩٩٥) والنسائي (٢/٢٤٣) والترمذي (٣٦٦) وأحمد (١/٣٨٦و ٤١٠ و ٤٢٨ و ٤٣٦ و ٤٦٠) والحاكم (١/٢٦٩) وفي إسناده انقطاع ، وفي الباب من فعل أبي بكر رضي الله عنه . قال الحافظ في التلخيص : إسناده صحيح وعن ابن عمر نحوه .

(٨) في الصحيحين عن جابر بن سمرة قال عمر رضي الله عنه لسعد رضي الله عنه : لقد شكوك في كل شيء ...=

فيهما بفاتحة الكتاب [(١)] [٩١/أ] وربما زاد عليها أحيانا [(٢)] .

* * *

فصل

صفة القنوت

وكان إذا قنت لقوم أو على قوم يجعل قنوته في الركعة الأخيرة بعد رفع رأسه من الركوع ، وكان أكثر ما يفعل ذلك في صلاة الصبح ، وقال حميد عن أنس : قنت رسول الله ﷺ شهرًا بعد الركوع في صلاة الصبح يدعو على رِعْل وذكوان ، وقال ابن سيرين قلت لأنس : قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح ؟ قال : نعم ، بعد الركوع يسيرًا وقال ابن سيرين عن أنس : قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع في صلاة الفجر يدعو على عُصَيَّة . متفق على هذه الأحاديث [(٣)] ، فهؤلاء أعلم الناس بأنس قد حكوا عنه أن قنوته كان بعد الركوع وحميد هو الذي روى عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال : كنا نقنت قبل الركوع وبعده ، والمراد بهذا القنوت طول القيام ، وقد أخبر أبو هريرة بمثل ما أخبر به أنس سواء أنه ﷺ قنت بعد الركوع لما قال : «**سمع اللهُ لمنْ حَمِدَه**» ، قال قبل أن يسجد «**اللهم نَجِّ عياشَ بنَ أبي ربيعة ، والوليدَ بنَ الوليد ، وسلمةَ بنَ هشام ، والمستَضْعفين من المؤمنين**»

= حتى الصلاة ، قال أما أنا فأمد في الأولين وأحذف في الآخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله ﷺ ، قال : صدقت ، ذاك الظن بك» ، البخاري ٧٥٥ ومسلم (٤٥٣) .

(١) فيه حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب . البخاري (٧٧٦) ومسلم (٤٥١) .

(٢) ليس هناك نص صريح في أنه ﷺ فعل ذلك وإنما هو حزر بعض الصحابة كما قال أبو سعيد الخدري عند مسلم (٤٥٢) «أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية . وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية ، أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخريين قدر نصف ذلك» .

قال النووي شرح مسلم (٣/٣٩٤) ... وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة في الآخر بين من الرباعية والثالثة من المغرب ، فقيل بالاستحباب وبعدمه وهما قولان للشافعي - رحمه الله .

(٣) أخرجه البخاري في مواضع أولها (١٠٠١) ومسلم (٦٧٧)

متفق عليه [١] ، وقال ابن عمر : إنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر يقول : «**اللهم العَن فلانًا وفلانًا**» بعد ما يقول : «**سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد**» [٢] فقد اتفقت الأحاديث أنه قنت بعد الركوع ، وأنه قنت لعارض ثم تركه ، ثم قال أنس : القنوت في المغرب والفجر ، رواه البخاري [٣] .

وقال البراء : كان رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الفجر والمغرب . رواه مسلم [٤] .

وقنت أبو هريرة في الركعة الأخيرة من الظهر وعشاء الآخرة وصلاة الصبح بعدما يقول : «**سمع الله [٩١/ب] لمن حمده**» يدعو للمؤمنين ويلعن الكفار وقال : لأقربن بكم صلاة رسول الله ﷺ ، ذكره البخاري [٥] وقال أحمد : وصلاة العصر مكان صلاة العشاء .

وقال ابن عباس : قنت رسول الله ﷺ شهرًا متتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال : سمع الله لمن حمده ، من الركعة الأخيرة يدعو على حي من بني سليم ويؤمن مَنْ خلفه . ذكره أحمد وأبو داود [٦] .

وقد اتفقت الأحاديث كما ترى على أنه في الركعة الأخيرة بعد الركوع وأنه عارض لا راتب ، وفي صحيح مسلم عن أنس ، قنت يدعو على أحياء من أحياء العرب ثم تركه [٧] .

وعند الإمام أحمد [٨] : قنت شهرًا ثم تركه .

---

(١) البخاري (٤٥٦٠) ومسلم (٦٧٥)
(٢) البخاري (٤٠٦٩) .
(٣) رقم (١٠٠٤) .
(٤) رقم (٦٧٨) .
(٥) رقم (٧٩٧) وأخرجه مسلم (٦٧٦) .
(٦) **إسناده صحيح** أخرجه أحمد (٣٠١/١ ، ٣٠٢) وأبو داود (١٤٤٣) والحاكم (٢٢٥/١) .
(٧) (٦٧٧) الحديث العاشر تحته مجلد (٤٦٩/١) ترتيب فؤاد .
(٨) (١٩١/٣ ، ٢٥٢) بإسناد **صحيح** .

وقال أبو مالك الأشجعي : قلت لأبي : يا أبت .. إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر عمر وعثمان وعلي بالكوفة ههنا قريبًا من خمس سنين أكانوا يقنتون ؟ قال : أي بني إنه محدث ، قال الترمذي : هذا حديث صحيح ، ورواه النسائي ولفظه : صليت خلف رسول الله ﷺ فلم يقنت ، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت ، وصليت خلف عمر فلم يقنت ، وصليت خلف عثمان فلم يقنت ، وصليت خلف علي فلم يقنت ، ثم قال : يا بني ، بدعةٌ [(١)] ، فمن كره القنوت في الفجر احتج بهذه الأحاديث ، وبقول أنس : ثم تركه ، قالوا : فهو منسوخ ، ومن استحبه قبل الركوع فحجته الآثار عن الصحابة والتابعين بذلك ، قال أبو داود الطيالسي : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن أبي رجاء ، عن أبي مغفل : أنه قنت في الفجر قبل الركوع [(٢)] .

وقال مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : إنه كان يقنت في الفجر قبل الركوع . وذكر أبوبكر بن المنذر [(٣)] عن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يقنت قبل الركوع [(٤)] .

وقال أصبغ بن الفرج والحارث بن [٩٢/أ] مسكين وابن أبي العمر : حدثنا عبد الرحمن بن القاسم قال : سئل مالك عن القنوت في الصبح أي ذلك أعجب إليك ؟ قال : الذي أدركت الناسَ عليه وهو أمر الناس القديم : القنوت قبل الركوع ، فقلت : أي ذلك تأخذ به في خاصة نفسك ؟ قال : القنوت قبل الركوع ، قلت : فالقنوت في الوتر ؟ قال : ليس فيه قنوت .

***

---

(١) أخرجه أحمد (٣/٤٧٢، ٦/٣٩٤) والترمذي (٤٠٢) والنسائي (٢/٢٠٣، ٢٠٤) وابن ماجه (١٢٤١) وإسناده صحيح .

(٢) لم أقف عليه والله أعلم .

(٣) في الأوسط (٥/٢٧١٨) .

(٤) لم أجده في الموطأ قال ابن عبد البر في الاستذكار (٦/١٩٨) : وفي أكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر هذا مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخرى إذا قضى قراءته .

فصل

ومن استحبه بعد الركوع فذهب إلى الأحاديث التي صرحت بأنه بعد الركوع وهي صحاح كلها ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : يقول :أجد في حديث أنس أن النبي ﷺ قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول [١] ؟ قال : ما علمت أحدا يقوله غيره ، خالف عاصما ، قلت : هشام ، عن قتادة [٢] عن أنس : أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع ، والتيمي ، عن أبي مجلز [٣] ، عن أنس : أن النبي ﷺ قنت بعد الركوع ، وأيوب ،عن محمد [٤] قال : سألت أنسا ، وحنظلة السدوسي ، عن أنس أربعة وجوه ، قيل لأبي عبد الله : وسائر الأحاديث أليس إنما هي بعد الركوع ؟ قال : بلى كلها خفاف أين إنما وأبو هريرة ، قلت لأبي عبد الله : فَلِمَ تُرَخِّص إذًا في القنوت قبل الركوع وإنما صحت الأحاديث بعد الركوع ؟ فقال : القنوت في الفجر بعد الركوع وفي الوتر نختاره بعد الركوع ، ومن قنت قبل الركوع فلا بأس ؛ لفعل أصحاب رسول الله ﷺ واختلافهم فيه ، فأما في الفجر فبعد الركوع والذي فعله رسول الله ﷺ هو القنوت في النوازل ثم تركه ، ففعله سنة ، وتركه سنة ، وعلى هذا دلت جميع الأحاديث وبه تتفق السنة .

قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن القنوت في أي صلاة ؟ قال : في الوتر بعد الركوع ، فإن قنت رجلٌ في الفجر اتباع ما روي عن النبي ﷺ [٩٢/ب] أنه قنت دعاء للمستضعفين فلا بأس ، فإذا قنت رجل بالناس يدعو لهم ويستنصر الله تعالى فلا بأس .

وقال إسحاق الحربي : سمعت أبا ثور يقول لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : ما تقول في القنوت في الفجر ؟ فقال أبو عبد الله : إنما يكون القنوت في النوازل ، فقال له أبو ثور ، وأي نوازل أكثر من هذه النوازل التي نحن فيها ؟ قال : فإذا كان

---

(١) البخاري (١٠٠٢) ومسلم رقم (٦٧٧) /ج ٥ تحته .

(٢) رواية قتادة عند البخاري (٤٠٨٩) .

(٣) رواية أبي مجلد عن أنس أخرجها البخاري (٤٠٩٤) ومسلم رقم (٣/٦٧٧) تحته .

(٤) رواية محمد بن سيرين أخرجها البخاري (١٠٠١) ومسلم رقم (٦٧٧/ الحديث (٢) تحته) .

كذلك فالقنوت .

وقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القنوت في الفجر فقال : نعم في الأمر يَحْدُث ، كما قنت النبي ﷺ يدعو على قوم ، قلت له : ويرفع صوته ؟ قال : نعم ، ويؤمن مَنْ خلفه [١] ، كذلك فعل النبي ﷺ ، قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : القنوت في الفجر بعد الركوع ، وسمعته قال لما سئل عن القنوت في الفجر فقال : إذا نزل بالمسلمين أمر قنت الإمام وأمن مَنْ خلفه ، ثم قال : مثل ما نزل بالناس من هذا الكافر : يعني بابك [٢] .

---

(١) التأمين ورد فيه حديث ابن عباس عند أبي داود (١٤٤٣) وأحمد (١/٣٠١، ٣٠٢) والحاكم (١/٢٢٥) وقد صححه المؤلف في الزاد (١/٢٨٠) .

تنبيه :

الأول : أن دعاء القنوت الذي علمه النبي ﷺ للحسن بن على جاء فيه : «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر ...» الحديث وفي رواية عند البيهقي (٢/٢٠٩) من طريق العلاء بن صالح حدثني بريد بن أبي مريم عن محمد بن الحنفية قال : «إنه الدعاء الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في قنوته» ، والعلاء متكلم فيه إلا أن الحافظ ابن حجر قد حسنها نتائج الأفكار وأخرجها البيهقي (٢/٢٠٩، ٢١٠) من طريق ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن هرمز أن بريد بن أبي مريم قال سمعت ابن عباس ومحمد بن الحنفية بالخيف يقولان كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وقت الليل بهؤلاء الكلمات ... فذكره .

تنبيه ثان ينتهي هذا الدعاء . أعني دعاء الوتر . عند قوله عليه الصلاة والسلام ... : «إنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت» ، فيزيد بعض الأئمة في الدعاء وينسج على منواله والوقوف عند تعليمه ﷺ أقرب للهدى وأوفق للسنة والله أعلم .

تنبيه ثالث : من المشروع بل ومن المستحب أن يؤمن المصلين على دعاء الإمام لكن أكثر المصلين ببلادنا يقولون إجابة للإمام عند قوله «إنه لا يذل من واليت» «حقًا» وعند قوله «ولا يعز من عاديت» يقولون «نشهد» وهذا مما لا يعلم عن السلف ، ولهم أن يسكتوا أو يقولوا سبحانك ، والله أعلم

تنبيه رابع : بعض الأئمة يفتتح دعاء القنوت هذا بالصلاة على النبي ﷺ ولو كان خيرًا لسبقونا إليه .

تنبيه خامس : بعض الأئمة يختم قنوته بالصلاة على النبي ﷺ ، والحديث فيه ضعيف أخرجه النسائي (٣/٢٤٨) وفيه انقطاع ، وقد جاء عن أبيّ أخرجه ابن خزيمة وإسناده صحيح وفيه عن معاذ بن حليمة القاري أنه كان يصلي على النبي ﷺ في القنوت عزاه الحافظ في نتائج الأفكار لإسماعيل القاضي وقال هذا موقوف صحيح : قال الألباني في وصف الصلاة نهى زيادة مشروعة لعمل السلف بها .

(٢) قال ابن الاثير ، في الكامل (٥/٤٣٢) ذكرابتداء بابك الخرمي وفيها - أي في سنة (٢٠١) تحرك بابك الخرمي في الجاويدانية أصحاب جاويدان بن سهل ، وادعى أن روح جاويدان دخلت فيه ، وأخذ في العبث والفساد ، وتفسير جاويدان الدائم الباقي ، ومضى خرّم فرّج ، وهي مقالات المجوس ، والرجل منهم ينكح أمه وأخته وابنته ؛ ولهذا يسمونه دين الفرج ، ويعتقدون مذهب التناسخ أن الأرواح تنتقل من حيوان إلى غيره

وقال عبدوس بن مالك العطار : سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل فقلت : إني رجل غريب من أهل البصرة ، وإن قوما قد اختلفوا عندنا في أشياء ، وأحب أن أعلم رأيك فيما اختلفوا فيه ، قال : سَلْ عما أحببت ، قلت : فإن بالبصرة قوما يقنتون ، كيف ترى في الصلاة خلف من يقنت ؟ فقال : قد كان المسلمون يصلون خلف من يقنت وخلف من لا يقنت [١] ، فإن زاد في القنوت حرفا [٢] أو دعا بمثل إنا نستعينك أو عذابك الجد أو نحفد [٣] فإن كنت في الصلاة فاقطعها .

فصل

الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير

وشرع [٤] لأمته أن يصلوا عليه في التشهد الأخير فيقولوا : «**اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليتَ على آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيد ، وبارِكْ على محمدٍ وعلى آل محمد كما باركتَ على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**» [٥] ، وأمرهم أن

---

(١) وهذا الخلاف الذي وسع السلف لم يسع الخلف ، فترى التراشق بالابتداع كل على مخالفه ، وانقسم الأئمة إلى من يرى القنوات ومن لا يراه ، حتى بلغ ببعضهم أنه يسجد للسهو إذا سلم إمامه ولم يقنت ، وهذا مما رأيته بعيني ، وبلغ ببعضهم أنه إذا صلى خلف إمام يقنت أنه لا يؤمن على دعائه ، فأي جهل هذا ، والله المستعان .

(٢) انظر التنبيه الثاني .

(٣) هذا قنوت عمر رضي الله عنه « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ولا نكفرك ، ونؤمن بك ، ونخلع من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجوا رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، اللهم عذب الكفرة الذين يصدون عن سبيلك ، ويكذبون رسلك ، ويقاتلون أولياءك ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، وأصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم ... وهو صحيح أخرجه البيهقي (٢/٢١٠) من طريقين عن عمر رضي الله عنه وصحح أسانيدهما وكذلك صححه الحافظ في النتائج .

(٤) وقال في الزاد (١/٢٥٨) : «استحب له أن يصلي على النبي ﷺ بعد ذلك ...» وقد أفرد فصلاً ماتعًا رائعًا في خلاف العلماء في وجوب الصلاة على النبي في التشهد الأخير وذكر أدلة الموجبين فراجعه فإنه مهم .

(٥) وذلك أنهم قالوا : «يا رسول الله ، علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ...» الحديث فيه عن كعب بن عجرة وأبي حميد الساعدي وأبي سعيد الخدري وأبي مسعود الأنصاري ، أما حديث كعب فأخرجه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦) وحديث أبي حميد أخرجه البخاري (٣٣٦٩) ومسلم (٤٠٧) وأما حديث أبي سعيد فهو عند البخاري (٤٧٨٩) وحديث أبي مسعود الأنصاري عند مسلم (٤٠٥) بألفاظ مختلفة .

يتعوذوا بالله من عذاب النار وعذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات [٩٣/أ] ، ومن فتنة المسيح الدجال [١] ، وعلم الصديق أن يدعو في صلاته : «**اللهم إني ظلمتُ نفسي ظُلْمًا كثيرًا وإنه لا يغفر الذنوبَ إلا أنت ، فاغفرْ لي مغفرةً مِنْ عندك وارحمني إنك أنتَ الغفورُ الرحيم**» [٢] ، وكان من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم : «**اللهم اغفر لي ما قدمتُ وما أَخَّرْتُ ، وما أَسْررتُ وما أعلنتُ [وما أسرفتُ] ، وما أنت أعلَمُ به مِنِّي ، أنت المقدِّمُ ، وأنت المؤخِّرُ لا إله إلا أنت**» [٣] .

ثم كان يسلم عن يمينه : «**السلام عليكم ورحمة الله**» ، وعن يساره : «**السلام عليكم ورحمة الله**» [٤] ، وروى ذلك خمسة عشر صحابيًّا [٥] .

وكان إذا سلم قال : «**أستغفر الله (ثلاثًا) اللهم أنت السلامُ ومِنْكَ السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام**» [٦] ، «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيتَ ، ولا مُعْطِيَ لما مَنَعْتَ ، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ**» [٧] ، «**لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، له النعمةُ وله الفَضْلُ وله الثناء الحَسَنُ ، لا إله إلا الله مُخْلِصين له الدينَ ولو كَرِهَ الكافرون**» [٨] .

---

(١) فيه حديث عائشة أبي هريرة
أما حديث عائشة فأخرجه البخاري (٨٣٢) ومسلم (٥٨٩) ، حديث أبي هريرة أخرجه (١٣٧٧) ومسلم (٥٨٨) واللفظ لمسلم .
(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) .
(٣) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث على رضي الله عنه
(٤) أخرج مسلم (٥٨١) من طريق مجاهد عن أبي معمر أن أميرا كان بمكة يسلم تسليمتين فقال عبد الله : «أني عقلها إن رسول الله كان يفعله وأخرج (٥٨٢) من حديث سعد بن أبي وقاص كنت أرى رسول الله يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده .
(٥) سياهم - رضي الله عنه - في الزاد (٢٥٨/١)
(٦) أخرجه مسلم (٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه .
(٧) أخرجه البخاري (٨٤٤) ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .
(٨) أخرجه مسلم (٥٩٤) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنه .

وشرع لأمته التسبيح والتحميد عقيب الصلاة [١] ، وأمر عقبة بن عامر أن يقرأ بالمعوذتين عقيب كل صلاة [٢] ، وروى عنه النسائي من حديث أبي هريرة أنه قال : «**مَنْ قرأ آية الكرسي عقيب كلِّ صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموتَ**» [٣]

وكان يصلي قبل الظهر أربعًا [٤] وبعدها ركعتين دائمًا [٥] ، ولما شغل عنهما يومًا صلاهما بعد العصر [٦] ، وندب إلى أربعة بعدهما فقال : «**مَن حافظ على أربعِ ركعاتٍ قبل الظهر وأربعٍ [ركعات] بعدها حَرَّمَه اللهُ على النار**» [٧] قال الترمذي : حديث صحيح ، ولم ينقل عنه أنه كان يصلي قبل العصر حديث [٩٣/ب] صحيح ، وفي السنن عنه أنه قال : «**رَحِمَ اللهُ امرأً صَلَّى قبل العصر أربعًا**» [٨] .

وكان يصلي بعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين ، وقبل الصبح ركعتين [٩] .

فهذه ثنتا عشرة ركعة سننًا راتبة [١٠] ، والفرائض سبع عشرة ركعة .

---

(١) فيه عن أبي هريرة وكعب بن عجرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت وابن عمر وغيرهم .

(٢) صحيح أخرجه أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٦٨/٣) وأحمد (١٥٥/٤) .

(٣) حسن بمجموع طرقه : أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٠) وابن السني (١٢٢) وإسناده جيد ، والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات ولم يصب وأنكر صنيعه الضياء المقدسي وأخرج الحديث في مختارته ، وأنكر صنيع أبي الفرج ، ابن عبد الهادي أيضا وقال الحافظ : صحيح أو حسن . وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين : وأخرجه الدمياطي من حديث أبي إمامة وعبد الله بن عمرو وجابر وأنس رضي الله عنهم ، إذا انضمت هذه الأحاديث وبعضها إلى بعض أحدثت قوة وقد صححه أيضا الألباني في صحيحه (٩٧٢)

(٤) فيه حديث عائشة أخرجه البخاري (١١٨٢) «أن النبي كان لا يدع أربعًا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة» .

(٥) فيه حديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه البخاري (٩٣٧) ومسلم (٧٢٩)

(٦) فيه حديث أم سلمة أخرجه البخاري (١٢٣٣) ومسلم (٨٣٤) ... أن النبي قال لها «يا ابنة أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، وإنه أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين بعد الظهر فهما هاتان» .

(٧) صحيح أخرجه الترمذي (٤٢٨) وأبو داود (١٢٦٩) والنسائي (٢٦٥/٣) وأحمد (٣٢٦/٦) وابن ماجه (١١٦٠) والحاكم (٣١٢/١) .

(٨) إسناده حسن : أخرجه أبو داود (١٢٧١) والترمذي (٤٣٠) وأحمد (١١٧/٢)

(٩) فيه حديث ابن عمر متفق عليه تقدم ، وفيه عائشة .

(١٠) أخرج مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة ، بُني له بيتٌ في الجنة» .

وكان يصلي من الليل عشر ركعات [١] ، وربما صلى ثنتي عشرة ركعة ويوتر بواحدة [٢] ، فهذه أربعون ركعة ورده دائمًا ، الفرائض وسننها وقيام الليل والوتر .

ولم يكن من سنته الدعاء بعد الصبح والعصر ، وإنما كان من هديه الدعاء في الصلاة وقبل السلام منها كما تقدم والله أعلم .

* * *

تمّ الكتابُ ولله الحمدُ

* * *

(١) فيه حديث عائشة متفق عليه .

(٢) فيه حديث ابن عباس عند البخاري (١١٣٨) وزيد بن خالد (٧٦٥) عند مسلم .

فهرس الموضوعات

* * *

تم الكتاب وربنا المحمـود   وله الفضائل والعلا والجود

* * *